الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم:العلوم الإنسانية

التطورالسياسي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية

(1946م – 1954م)

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في التاريخ المعاصر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطّالبتين :

بالهادي فاطمة الزهرة

صالحي لميس

إشراف:

الدكتور: بديدة لزهر

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرّتبة	الصّفة	المؤسسة الأصلية
عطية عبد الكامل	أستاذ تعليم عالي	رئيساً	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي
لزهر بديدة	أستاذ تعليم عالي	مشرفاً	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي
جمال زواري	أستاذ محاضر	ممتحناً	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نتقدم بكامل الشكر والامتنان لكل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل و أخص بالذكر الدكتور المشرف على هذا العمل لزهر بديدة ، كما نقدم شكرنا لكافة العاملين بمركز الدراسات والأبحاث التاريخية للحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م المتواجد بالأبيار – الجزائر العاصمة– نشكرهم على حسن استقبالهم وتقديم المادة العلمية الكافية ، كذلك مكتبة متحف المجاهد بمقام الشهيد نقدم جزيل شكرنا خاصة للدكتورة مريم زروالي وأسامة حوحو ، نقدم شكرنا أيضاً لمكتبة البلدية بالبياضة التي ساعدتنا في اقتناء الكتب المهمة ،كذلك لا ننسى كافة الطاقم المتواجد بمتحف المجاهد بالوادي الذين استقبلونا أحسن استقبال و تزويدنا بالكتب والجرائد النادر تواجدها في المكتبات العادية.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى نبع الحنان غاليتي أمي وإلى رمز العطاء أبي الغالي حفظهم الله.

كما أهدي عملي لمن كان سنداً لي ومشجعي على مواصلة مشواري الجامعي والحصول على شهادة الماستر زوجي الغالي وحبيبا القلب أبنائي القيصر ومناف.

كذلك أهدي إلى من شجعوني والداي الثانيين والدين زوجي حفظهم الله، إلى إخوتي وأخواتي بسمة، هالة، صفاء، محمد، عبد النور.

✍ لميس

إهداء

أهدي عملي المتواضع إلى روح أبي الغالي رحمه الله وإلى والدتي أمي العزيزة حفظها الله مشجعتي في طلب العلم.

أتقدم بإهدائي إلى زوجي الغالي نصر رفيق دربي في مشواري الجامعي وإلى أبنائي أحبابي أكرم،حسين، تسنيم ،سلسبيل.

كما أهدي هذا العمل إلى أخواتي وإخوتي وزوجاتهم كما أخص بالذكر أخي الدكتور علي الذي ساعدني في اقتناء المادة العلمية.

✍ فاطمة الزهرة

ملخص باللّغة العربية

ظهرت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في نوفمبر 1946م ونظراً لتحفظ بعض عناصر حزب الشعب الذين أطروه في مرحلته السرية، مما أدى إلى تسرع القيادة في تشكيل حزب جديد، استجاب السيد مصالي الحاج لمطلبهم ودعا إلى عقد اجتماع سري مطلع العام 1947م، والذي انعقد يومي 15و16 فيفري، وقد تمخض عنه إعادة الهيكلة للحزب بالإبقاء على حركة الانتصار واجهة سياسية علنية، وكذلك الإبقاء على حزب الشعب كواجهة سياسية سرية، مع بعث وإنشاء المنظمة الخاصة (الجناح العسكري).

وانطلاقا من هذا التوافق بين قيادات الحزب، راحت كل واجهة تعمل بما هو مرسوم لها، فحركة الانتصار، وهو موضوع بحثنا، دخلت المعترك السياسي من خلال المشاركة في الانتخابات التي تعتبر منعطفاً هاماً في توجه الحركة، كما رسمت جملة من العلاقات مع الأحزاب والجمعيات الوطنية وكان لها موقف وعلاقات مع الإدارة الاستعمارية، وبالموازاة كان لها علاقات خارجية ومواقف من بعض القضايا الإقليمية والدولية .

وقد تعرضت الحركة لعدة أزمات متتالية، بداية بأزمة الكوادر 1946م ، تلتها الأزمة القبائلية 1949م ثم أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة 1950م، وأخيرا الأزمة التي عرفتها الحركة في مؤتمرها الثاني 1953م، والذي مثل بداية انشقاق في هياكلها ومؤسساتها، وهذه الأزمات التي يعود بعضها لأسباب داخلية وأخرى خارجية وتحديدا المخططات الاستعمارية، جعلت الحركة تدخل في دوامة من المشاكل والتوترات التي أدت إلى انقسام بين القيادات، ودفعت ببعض العناصر خاصة المحسوبة على المنظمة الخاصة إلى التوجه لإعادة بعث فكرة العمل المسلح، وهو ما تحقق باندلاع ثورة الأول من نوفمبر 1954م.

Sommaire

Le mouvement pour la victoire des libertés démocratiques est apparu en novembre 1946 après' J. -Hajj a répondu à leur demande et a appelé à une réunion secrète au début de l'année 1947 après JC, qui a eu lieu les 15 et 16 février , qui a abouti à la restructuration du parti en gardant le mouvement de la victoire comme un front politique ouvert, ainsi comme le maintien du Parti populaire comme front politique secret, avec la création et la résurrection de l'organisation spéciale(militaire).

Et sur la base de ce consensus entre les chefs de parti, chaque front s'est mis à agir selon ce qui lui avait été décrété.Le mouvement de la victoire, qui fait l'objet de notre recherche, est entré dans la mêlée politique en participant aux élections, considérées comme une étape importante tournant dans l'orientation du mouvement, il établit également un certain nombre de relations avec des partis et des associations nationales, il a une position et des relations avec l'administration coloniale, et parallèlement il a des relations et des positions extérieures sur certaines questions régionales et internationales.

Le mouvement a été soumis à plusieurs crises successives, à commencer par la crise des cadres en 1946 après JC. Suivie par la crise tribale de 1949 après JC, puis la crise de la découverte de l'organisation spéciale en 1950 après JC , et enfin La crise qu'a connue le mouvement lors de sa deuxième conférence en 1953 après JC, qui a représenté le début d' une scission de ses structures et institutions, et ces crises, dont certaines sont dues à des raisons internes et externes, notamment des plans coloniaux, ont fait entrer le mouvement dans un cycle de problèmes et de tensions qui a conduit à une scission Parmi les dirigeants, et a poussé certains éléments, en particulier ceux affiliés à l'organisation spéciale, à revigorer l'idée d'action armée, ce qui a été réalisé avec le déclenchement de la révolution du 1er novembre 1954.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	.
ملخّص البحث باللّغتين العربيّة والفرنسية	.
مقدّمة	ب
الفصل التمهيدي: جذور الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية	
أوّلا:إرهاصات الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية	**9**
ثانيا:تأسيس الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية	**26**
ثالثا: الهياكل التنظيمية للحركة	**29**
الفصل الأوّل: الحركة من مؤتمر 1947م إلى الأزمات	
المبحث الأول: مؤتمر 1947م والانتخابات	**34**
أوّلا:مؤتمر 1947م	**34**
ثانيا:الانتخابات	**34**
المبحث الثاني: أزمات الحركة	**49**
أوّلا: أزمة الكوادر	**49**
ثانيا:الأزمة القبائلية	**52**
ثالثا: اكتشاف المنظمة الخاصة وموقف الحركة منها	**59**
المبحث الثالث: المؤتمر الثاني وأزمة الإنشقاق	**65**
أوّلا:مؤتمر أفريل 1953م	**65**
ثانيا: مؤتمر هورنو ببلجيكا جويلية 1954م واجتماع المركزيين أوت 1954	**71**

الفصل الثاني: علاقات ومواقف الحركة الداخلية والخارجية	
المبحث الأوّل:علاقات الحركة الداخليّ	**77**
أوّلا: علاقتها مع الإدارة الفرنسية	**77**
ثانيا: علاقتها مع الأحزاب والجمعيات الجزائرية	**81**
ثالثا: علاقة الحزب مع المغرب العربي	**85**
المبحث الثاني: مواقف الحركة من القضايا العربية	**90**
أولا: موقفها من الحركات المغاربية	**90**
ثانيا: موقفها من القضية الفلسطينية	**93**
خاتمة	**100**
قائمة المصادر والمراجع	**104**
قائمة الملاحق	**114**

قائمة المختصرات

O.S	المنظمة الخاصة
P.P.A	حزب الشعب
ANEP	الوكالة الوطنية للنشر والإشهار
P	صفحة
MTLD	الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية
OP.SIT	مرجع سابق
ص	صفحة
ط	طبعة
ج	جزء
تر	ترجمة
د.ط	دون طبعة
د.س	دون سنة نشر
د.ب	دون بلد نشر

مقـــدمـــــة

شهد مطلع القرن العشرين تطوراً في أداء الحركة الوطنية الجزائرية، خاصة في الجانب السياسي الذي تبلور في شكل أحزاب وجمعيات عبرت عن رغبات وتطلعات الجزائريين في اصلاح أحوالهم على جميع المستويات والعمل على استعادة سيادتهم وحريتهم التي اغتصبتها فرنسا عنوة وبقوة الحديد والنار منذ العام 1830م.

وقد ظهرت هذه الأحزاب والجمعيات الجزائرية بالشكل الحديث بعد نهاية الحرب الامبريالية الأولى، وبعد ما يعرف بإصلاحات فيفري 1919م، والتي اضطرت إليها إدارة الاحتلال بعد انتشار أفكار التحرر وتقرير المصير في وسط البلدان المستعمرة، وهذه الاصلاحات مكنت الجزائريين في الجزائر وفرنسا من خوض المعترك السياسي ولو في نطاق محدود ومشروط.

وهكذا جاءت حركة الأمير خالد بين سنتي 1919م و 1920م، وبعدها ميلاد نجم شمال إفريقيا في فرنسا منتصف عشرينات القرن العشرين، لتستمر هذه الحركة بمسميات مختلفة حتى اندلاع الحرب الامبريالية الثانية وما بعدها، وصولا إلى تأسيس الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية نهاية سنة 1946م، وهي الحركة التي سنقف عندها بالبحث والدراسة، وتحديداً عند الشق السياسي، من أهم الموضوعات الحيوية والشائكة في آن واحد والتي تتطلب دراية واسعة بالموضوع نظرا لما لهذه الحركة من علاقات داخلية ومواقف خارجية، ولما تعرضت له من هزات سياسية وأزمات داخلية ولكونها تمثل حجر الأساس في الحركة الوطنية الجزائرية، باعتبارها أهم حركة تنادي بالاستقلال وتدعو إلى التحرر من الاستعمار، ولما عرفته أيضا من صراع بين قيادييها المؤسسين والشباب الجدد لذلك كان موضوع الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ولا يزال موضوعا هاما وحلقة رئيسية من حلقات نشأة الحركة الوطنية الجزائرية وتطورها قبل اندلاع الثورة الأول من نوفمبر 1954م.

دوافع اختيارالموضوع:

بعد أخذ ورد والنظر في العديد من المواضيع التي تحتاج الدراسة والبحث، وقع الاختيار على موضوع الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وبالتحديد التطور السياسي لها منذ ظهورها نهاية سنة 1946م وإلى عشية اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954م، لعدة أسباب ودواعي لعل أهمها:

-كون الموضوع محل البحث، موضوعاً سياسياً معقداً وشائكاً وما يزال مثار جدل وصراع ودراسة وبحث لحد الساعة.

-الرغبة الشخصية في البحث في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية وخصوصا هذه الفترة من1945م إلى 1954م.

-محاولة تقديم إسهام علمي يثري المكتبة ويفيد الباحثين والدارسين وعموم القراء لتاريخ الجزائر المعاصر.

طرح الإشكالية :

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التطور السياسي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية من الجذور إلى التأسيس إلى الأزمات التي تعرضت لها، أي البحث في ظروف وأسباب ومعطيات الظهور وما ترتب عنه، سواء على مستوى تطور الحركة الوطنية إجمالاً، والعلاقة مع الإدارة الاستعمارية، وكذا الوقوف عند العلاقات الداخلية والخارجية لهذه الحركة ومواقفها من القضايا العربية وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية أهمها:

1)ما هي الظروف التي تأسست فيها الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وفيما كان نشاطها السياسي؟

2)كيف أثرت الأزمات الداخلية في الحركة وأضعفتها خاصة أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة؟

3)كيف كانت علاقاتها الداخلية والخارجية؟ والمعطيات والظروف التي تحكمت فيها وما ترتب عنها؟

4)ما موقفها من القضايا العربية؟

إطار البحث :

لقد حددنا الفترة الزمنية لهذا الموضوع من 1946م إلى 1954م بداية من تأسيس الحركة إلى غاية الأزمة الأخيرة التي أدت إلى الانشقاق بين أعضائها القدامى والجدد 1953 و 1954م كما أن طبيعة الدراسة تتوجب علينا الرجوع إلى جذور الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية لتوضيح العديد من التفاصيل والمراحل التي مرت بها الحركة، والتي تطلبت الانتقال من العمل السياسي إلى العمل المسلح،وقد كانت هذه الفترة غنية بالأحداث التاريخية داخليا وخارجيا.

أهداف البحث:

من خلال ما سبق طرحه من إشكالية أساسية وأسئلة فرعية سنحاول الوصول إلى جملة من الأهداف وهي:

– التعرف على أهم المحطات التي مرت بها الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ودراستها وتحليلها سلباً وإيجاباً.

– التعرف على الدور الذي لعبته الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية على المستوى الداخلي والخارجي.

– تسليط الضوء على الأزمات الداخلية في الحركة.

– دراسة المرحلة الزمنية من 1946م إلى 1954م التي كانت الأرضية الصلبة التي تمخضت عنها انطلاق الثورة التحريرية المسلحة.

مناهج البحث:

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية والإلمام بجوانب الموضوع اعتمدنا على مجموعة من المناهج التاريخية، وذلك بغية الملائم بالدراسة من مختلف الجوانب، ومن جملة تلك المناهج ما يلي:

المنهج الوصفي: والذي يسمح بعرض الحقائق ووصفها وصفا كرونولوجيًا حيث وظفناه في وصف الأزمات التي مرت بها الحركة والظروف السياسية التي أحاطت بها في علاقتها مع الإدارة الفرنسية وكذا مع الأحزاب والجمعيات الوطنية.

المنهج التحليلي: وظفناه في دراسة المادة العلمية على ضوء الأحداث والوقائع وتحليلها وربطها ببعضها البعض واستنتاج الأسباب الحقيقية للأحداث التاريخية. وكذا مواقفها من القضايا العربية (المغرب العربي، فلسطين).

المنهج المقارن: اعتمدنا عليه في معرفة الأحداث والتطورات نظرا لتعدد المواقف والآراء وتداخلهاوغموض بعضها وتشابكهاأحيانا وهذا مافرض علينا المقارنة بينها واستنتاج أقربها وأصدقها لتوضيح ملابسات الأزمات التي مرت بها الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية.

نقد المصادر والمراجع :

ومن خلال مشوارنا في هذا العمل تطرقنا إلى عدة مصادر ومراجع ساعدتنا في إتمام العمل، كانت هناك بعض الكتب متوسعة أكثر لموضوعنا البعض منها:

المصادر:

محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بجزأيه الذي اعتمدنا عليه في بحثناهذا خصوصا الفصل الأول إذ يعتبر مصدرا مهما في دراستنا.

جذور أول نوفمبر 1954م لمؤلفه بن يوسف بن خدة يعتبر هذا الكتاب مصدرا هاما لقرب مؤلفه من أحداث هذه الفترة التي ندرسها لكونه من أوائل الشباب الذين خاضوا غمار الكفاح في الحركة الوطنية ومن الإطارات القيادية في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وقد اعتمدنا عليه بالأخص في الفصل الأول لمعرفة التطورات السياسية التي عاشتها الحركة وتحديد موقفه من الأحداث التي عرفتها الحركة 1947م/1954م.

الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر لمؤلفه عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون بأجزائه الثلاثة والذي كان من بين المعاصرين لفترة دراستنا، وقد وظفناه بالتقريب في كل الفصول لكونه يتضمن حقائق لا تحتويها بعض المصادر الأخرى.

مذكرات مصالي الحاج لمؤلفها مصالي الحاج : كون هذه الشخصية التي تعتبر صانعة الأحداث في دراستنا حيث أن هذه المذكرات شملت سيرته من 1898م إلى غاية 1938م حيث ركز من خلالها على مرحلتين مهمتين في حياته تأسيس نجم شمال إفريقيا وتأسيس حزب الشعب الجزائري وقد خدمنا هذا المصدر بالأخص في الفصل التمهيدي.

المراجع:

الحركة الوطنية الجزائرية لمؤلفها أبو القاسم سعدالله: اعتمدنا في دراستنا على الجزء الثاني والثالث كذلك مؤلفه تاريخ الجزائر الثقافي(1830–1954م) منها إذ احتوى هذا المرجع على العديد من الأحداث التاريخية التي ذكرها بشكل مفصل وبالتحديد وقد ساعدنا هذا المرجع في الفصل التمهيدي والفصل الأوّل.

يحي بوعزيز : مجموعة من المؤلفات منها الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية كذلك الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946م–1962م أيضا مؤلفه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب 1930م –1954م نذكرأيضا مؤلفه الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية.

رابح بلعيد الحركة الوطنية الجزائرية 1945م–1954م دراسة وثائق غيرمنشورة : ساهم هذا المرجع في إثراء موضوعنا خصوصا في المؤتمر الثاني للحركة وأزمة الانشقاق.

خطة البحث:

قسمنا هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة ومجموعة ملاحق ذات صلة بالموضوع. وقد تطرقنا في الفصل التمهيدي للحديث عن جذور الحركة وتأسيسها والهياكل التنظيمية لها.

وجاء الفصل الأول ليسلط الضوء على المؤتمر التأسيسي للحركة 1947م ثم عرجنا على الانتخابات التي شاركت فيها الحركة التي كانت منعرجا حاسما في توجه الحركة تطرقنا بعده على أزمات الحركة أزمة الكوادر والأزمة القبائلية ثم اكتشاف المنظمة الخاصة وموقف

الحركة منها تليها المؤتمر الثاني وأزمة الانشقاق ثم تطرقنا إلى مؤتمر بلجيكا 1954م واجتماع المركزيين.

أما الفصل الثاني فقد خصصناه لعلاقات الحركة مع الإدارة الاستعمارية الفرنسية، ثم مع الأحزاب والجمعيات الوطنية، وكذا علاقاتها الخارجية مع الأحزاب والمؤسسات المغاربية، كما توقفنا في هذا الفصل عند مواقف الحركة من قضايا المغرب العربي ومن القضية الفلسطينية.

صعوبات البحث :

مما لاشك فيه أن أي موضوع علمي يتطرق إليه الباحث إلا واجهته بعض الصعوبات والعراقيل ومن بين هذه الصعوبات التي واجهتنا:

-صعوبة التحكم في ترتيب وتنظيم الأفكار في مكانها المناسب نظرا لتشابك الأحداث وتداخلها.

-صعوبة التحكم في المادة العلمية نظرا لغزارتها وغزارة الأحداث التي شهدتها الفترة الممتدة من 1946وإلى 1954م، وكذلك ضيق الفترة المحددة لإنجاز المذكرة.

وأخيراً نتمنى أن نكون قد أفدنا بهذا المجهود العلمي القارئ والمكتبة، وفتحنا أفاقاً جديدة لهذا الموضوع أو ما ارتبط به من قريب أو بعيد، أمام الباحثين والدارسين للغوص والتعمق فيه بطرح ورؤية جديدة.

الفصل التمهيدي:

جذور الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية

أوّلا: إرهاصات الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية

ثانيا:تأسيس الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية

ثالثا: الهياكل التنظيمية للحركة

الفصل التمهيدي: جذور الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية

أوّلا:إرهاصات الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية

أفرز القرن 19 ميلادي مجموعة من العوامل كان لها أبلغ الأثر في ميلاد الحركة الوطنية الجزائرية وفي مطلع القرن العشرين عزم الشعب الجزائري على خوض غمار الكفاح السياسي الذي تبلورت واتضحت معالمه بعد الحرب العالمية الأولى[1].

وتعود الجذور الأولى لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية إلى بروز حزب نجم شمال إفريقيا بين أوساط العمال المهاجرين في فرنسا الذي كان ينادي صراحة باستقلال الجزائر وكل بلدان الشمال الإفريقي على عكس التيارات السياسية الأخرى ثم انتقل إلى الجزائر وقد تعددت تسمياته، من جمعية عمالية إلى حزب سياسي. تغيرت سماته بسبب حل السلطات الفرنسية له في كل مرة وبعد أن قامت الحكومة الشعبية في فرنسا بحل حزب نجم شمال إفريقيا 27جانفي 1937[2] يرجع مصالي الحاج من جديد بإنشاء حزب سياسي في 11مارس 1937 وأطلق عليه حزب الشعب الجزائري، وهو امتداد لمبادئ وعقيدة حزب نجم شمال إفريقيا[3].

وتميز حزب الشعب الجزائري بالنزعة الاستقلالية الثورية التي لا تؤمن بأنصاف الحلول ولا سياسة المراحل التي كانت تتبعها بعض التنظيمات السياسية الأخرى في الجزائر أواخر الثلاثينات والأربعينات من القرن 20 ومن هنا سندرس المراحل التي مر بها نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري الذي تجدد اسمه بعد الحرب العالمية الثانية باسم حزب حركة

---

[1]–يحي بوعزيز: **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه(1912،1948)**، عالم المعرفة، الجزائر،2009، ص11.

[2]–عبد الحميد زوزو : **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1919 – 1939 نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص70.

[3]–مصطفى هشماوي: **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، منشوراتالمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر1954، دار هومة،الابيار،الجزائر، ص59.

الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية فيفر ي 1946م التي هي بمثابة الواجهة العلنية لحزب الشعب الجزائري وكان من ضمن تشكيلاته السرية المنظمة الخاصة (العسكرية)[1].

1. الجذور البعيدة لحركة إنتصار الحريات الديمقراطية

أ -نشأة حركة نجم شمال إفريقيا:

عند إقامة الأمير خالد في فرنسا لم يتوقف عن نشاطه السياسي خاصة وأن المهاجرين الجزائريين التفوا حوله وآزروه وشجعوه، لقد بدأ يخطب فيهم وأصبح قبلة المتعطشين للحرية، ومن أشهر لقاءاته، لقاؤه المشهور بالمهاجرين العرب وخاصة أبناء شمال إفريقيا في باريس 12 جوان 1924 حيث اقترح أثناء خطابه الحماسي إنشاء حركة سياسية لأبناء شمال إفريقيا وأطلق عليها اسم نجم شمال إفريقيا [2]، وطلب الموافقة على الاقتراح فنال الأغلبية وبهذا أصبح الطريق مفتوحا أمامه وكُوَن الحزب في باريس[3].

ب -عوامل ظهور حركة نجم شمال إفريقيا:

لم يكن ظهور نجم شمال إفريقيا بمحض الصدفة، وإنما أحاطت بهذا الحدث العظيم في التاريخ السياسي للجزائر عدة ظروف نعتبرها عوامل ساعدت على ظهور النجم نورد أهمها فيما يلي:

-بوادر النهضة الإسلامية التي ظهرت في العالم العربي الإسلامي على يدي جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، فالأول يدعو إلى التحرير السياسي للشعوب المستعمرة في لهجة حادة، وفي اعتقاده أن إصلاح العالم الإسلامي يكون بعد تحرره من الاستعما ر، أما محمدعبده فيرى بأن الحرية هي غاية وللوصول إليها لابد من تربية العقول وإصلاح المجتمع والتحرر من الاستعمار، فكان لنشاطها و آرائها الآثار البعيدة في العالمين العربي والإسلامي، والجزائر كانت من البلدان التي تأثرت بهذه الآراء التحررية [4].

---

[1]- يحي بوعزيز :**الاتجاه اليميني**...،المرجع السابق،ص18.

[2]-عبد الحميد زوزو: المصدر السابق،ص57

[3]-المرجع نفسه،ص 55

[4]-محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830**-1954، منشورات وزارة المجاهدين ،(د- س) ، الجزائر،ص 162.

-تواصل المثقفين الجزائريين واحتكاكهم بالعالمين العربي والإسلامي، وكذا العالم الأوربي، ما جعلهم يتعرفون على أساليب جديدة للكفاح، خاصة مع ظهور شعارات التحرير بعد الحرب العالمية الأولى[1].

-وإعلان الرئيس الأمريكي "**ويلسن**" **في 1917م**، الذي تضمن بين مبادئه الأربعة عشر حق الشعوب في تقرير مصيرها[2].

-ثورة الريف الم راكشي ما بين سبتمبر **1924م** وماي **1926م**، حيث ثار الأمير عبد الكريم الخطابي ضد دولتين تتقاسمان بلاده هما اسبانيا وفرنسا.

-تجنيد الجزائريين بأعداد كبيرة إثر قيام الحرب العالمية الأولى وفتح أبواب العمل أمامهم بفرنسا، فأطلعوا على نمط الحياة الفرنسية عن قرب ومدى تمتعهم بالحرية في وقت كانت فيه الجزائر محاصرة بالقوانين والجيش مع فرض حالة الطوارئ[3]،فكان من الطبيعي أن ينشأ النجم من أوساط العمال المهاجرين الجزائريين بفرنسا وأن يظهر في مناطق تمركزهم . كما نجد أن تطور الوعي السياسي لدى هؤلاء يعود إلى الحياة الديمقراطية في فرنسا، وهو ما سهل على الطبقة العمالية المهاجرة سبيلا للحركة السياسية، ويسجل الجزائريون المهاجرون نجاحا كبيرا في الانخراط داخل النقابات العمالية رغم انعدام التجربة والتأهيل الناتج عن الاحتكاك المباشر بالمجتمعات الأوربية من جهة والمجندين من المستعمرات الإفريقية والأسيوية من جهة أخرى.

ت -تأسيس نجم شمال إفريقيا:

انتهجت فرنسا في الجزائر سياسة قمعية ضد القوات الوطنية ما بين 1919م و1926م فكان على الوطنيين، إما العمل في الخفاء أو الخروج من الجزائر نحو فرنسا نفسها، حيث مثلت باريس في هذه المرحلة نقطة استقطاب لكل الوطنيين الجزائريين[4].

يبدو أن الدور الوطني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا، لم يظهر بوضوح إلا مع وصول الأمير خالد إلى فرنسا سنة 1923م حيث اتصل بالمهاجرين الجزائريين والعمال الشمال

---

[1]– محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 92، 93.

[2]– محمد عباس:نصر بلا ثمن، **الثورة الجزائرية (1954 –1962)**، دار القصبة،الجزائر، 2007، ص 24.

[3]–عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، 1920–1936،ج1،منشورات السائحي،الجزائر، 2010، ص136.

[4]–ابو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 372.

الإفريقيين وسرعان ماقام بإنشاء لجنة تضم أبناء شمال إفريقيا [1]وكان ممن انضموا إليه الحاج علي عبد القادر [2] ومصالي الحاج[3]وهي اللجنة التي كلفت بالإشراف على عمال شمال إفريقيا في شكل هيئة لإغاثة المغاربة وعليه يكون الأمير خالد أول من وضع قاعدة مشتركة للعمل على مستوى شمال إفريقيا، وقد شارك الأمير خالد في كل الاجتماعات التي تطرقت لقضية الجزائر ومصير شعبها [4] وقام بدور المحرك في الأوساط العمالية.

وأنشأ العمال المهاجرون بفرنسا في سنة 1925 حركة دينية كخطوة أولى تجمعهم وتدفع بهم إلى الأمام أساسها المحبة الأخوية ودعموها بالدين، واختاروا لها اسم " جمعية الأخوة الإسلامية "[5]وبعد قيام حرب الريف وقنبلة دمشق من طرف فرنسا، تقرر إنشاء حركة وطنية للكفاح السياسي على غرار الحركات الثورية العالمية، تشمل كل من تونس والجزائر والمغرب لأن الشمال الإفريقي واحد في آماله وآلامه، وكانت الجمعية بحاجة إلى حليف لها يساندها في خطواتها الأولى فوجدته في الحزب الشيوعي[6].

وقد اتفقت أغلب المصادر على أن سنة 1926م هي تاريخ تأسيس النجم وتوزعت الشهور مابين مارس وماي وجوان ويمكن أن يدخل كل من شهر مارس وماي في إطار

---

[1]–عبد الحميد زوزو :المصدر السابق،53.

[2]–**الحاج علي عبد القادر**: ولد في دوار سعادة قرب معسكر، كان عصاميا تعلم بنفسه، ذو ثقافة متوسطة باللغتين هاجر إلى باريس بين 1905 و 1910، دخل الحزب الشيوعي الفرنسي وأصبح عضوا في الإدارة ورئيسا لإحدى خلاياه، رشحه الحزب الشيوعي لانتخابات 11ماي 1924 عن منطقة باريس، تعرف على مصالي الحاج وطلب منه الدخول معه في الحزب الشيوعي ليكون سندا له فرفض، شارك في محاضرات الأمير خالد والاجتماعات التأسيسية لحركة ن.ش.إ وأنتخب أول رئيس لها بسبب كبر سنه وتجربته السياسية. بقي دائم الصلة مع مصالي بعد خروجه من الحزب الشيوعي ومن حركة النجم سنة 1929. توفي في باريس مابين1950–1952،ينظر :عبد الحميد زوزو،المصدر السابق،ص58.

3–**مصالي الحاج:** ولد بتلمسان في 16 ماي 1896، تعلم بمدرسة فرنسية حتى نال الشهادة الابتدائية ودرس العربية بأحد كتاب زاوية درقاوة، جند سنة 1918 وبعد انتهاء الحرب تابع دروسا بجامعة بوردو كمستمع حر، ثم رجع إلى الجزائر بعد التسريح، لكن مضايقات السلطة له أرجعته ثانية إلى فرنسا سنة 1923، فاشتغل في مهن حرة، وكون نفسه ثقافيا وانساق وراء الأفكار الديمقراطية كما جذبته الأوساط الثورية، تقلد الأمانة العامة لحركة النجم ثم رئاسته وتولى رئاسة جريدة الأمة طوال فترة صدورها، مثل النجم في بروكسل وجنيف، سجن ولوحق عدة مرات من طرف سلطة الاحتلال،ينظر :عبد الحميد زوزو،المصدر السابق.ص58،59.

[4]–محفوظ قداش:**تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، تر أمحمد بن البار،ج1،دار الأمة،الجزائر،2008،ص252.

[5]–محمد قنانش:**الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 – 1939**،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1982،ص28.

[6]–محمد قنانش: المرجع السابق، ص28.

الاجتماعات التمهيدية حيث تقرر إنشاء نجم شمال إفريقيا في 2 مارس 1926م، لكن ذلك لم يتحقق إلا في جوان 1926م بباريس، حيث انعقد اجتماع في دار النقابات بشارع بلفيل وقد جمع آلاف الجزائريين ورفاق مصالي الفرنسيين ومجموعة من الصحفيين ألقى فيه مصالي خطابا هاما حيث ترأس التجمع من أجل التعريف بصفة موسعة ب حركة نجم شمال إفريقيا وإعطائها طابع الرسمية وقد ذهب مصالي مع الحاج علي إلى بروكسل لتمثيل الحركة في 1927/02/29 في مؤتمر من أجل الكفاح ضد الإمبريالية ومن أجل استقلال الشعوب المضطهدة[1].

ولقد كان النجم يزاول نشاطه ويقوم على تنظيم إداري محكم يتمثل في[2]:

- الجمعية العامة:وهي تعقد اجتماعاتها سريا، وتعتبر الهيئة العليا والأساسية له فهي صاحبة السيادة.

- اللجنة الإدارية: وتسمى أحيانا اللجنة المركزية وأحيانا اللجنة التنفيذية، وكانت تضم في الغالب 25 عضوا.

- المكتب التنفيذي: ويتكون من 5 إلى 6 أعضاء وهو ينتخب من الجمعية العامة وهو المسؤول عن الفروع وعلى جريدة الأمة وعلى إدارة العلاقات مع الجمعيات والمنظمات الأخرى، وعلى الدعاية والنشر، ويحل محل الجمعية العامة إذا اقتضى الأمر في حالة حال حائل دون انعقادها[3].

وقد اعتمد برنامجه على مطالب نلخصها فيما يلي:

1 -الاستقلال الكامل للجزائر.

2 -جلاء الجيش الفرنسي.

3 -أنشأ جيش وطني.

4 -أنشأ مجالس بلدية منتخبة بالتصويت العام.

5 -حق الجزائريين في التعليم في جميع مستوياته.

---

[1]-مصالي الحاج:**مذكرات مصالي الحاج 1898-1938 (تصدير عبد العزيز بوتفليقة)**، تر محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر،2007،ص ص137- 140.

[2]-أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، ج3،ط4،دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان،1992، ص119.

[3]- نفسه،ص120.

6 -حرية الصحافة، والاجتماع والتجمع، ومنح الحقوق السياسية والنقابية كالتي منحت للفرنسيين في الجزائر

7 -إحلال مجلس وطني جزائري منتخب محل المجلس المالي[1] .

ث -من نجم شمال إفريقيا إلى الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا:

في 6 فيفري 1935م[2]، أصبح النجم يزاول نشاطه تحت اسم جديد وهو: الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا [3]،فقد أودع مؤسسوه قانونه الأساسي بدائرة الشرطة بتاريخ 27 فيفري 1935م، وتجدر الإشارة إلى بعض المواد التي نص عليها القانون وهي كالتالي :

المادة الثانية: العمل على التحرير المادي والمعنوي لمسلمي شمال إفريقيا.

المادة الثالثة : إن الاتحاد يجمع كل مسلمي شمال إفريقيا، وأنه سيقوم بتربيتهم الوطنية والاجتماعية والسياسية.

المادة الرابعة: إن الاتحاد سيستعمل كل وسيلة لديه لتحقيق أهدافه وأنه سيقوم بالدعاية الضرورية لنفس الأهداف [4]،وواصل نجم شمال إفريقيا نشاطه بهذا الاسم إلى غاية الإفراج عن رئيسه في 1 ماي 1935م[5]،إلا أن موجة القمع لم تتوقف ضد مناضلي الاتحاد الذين شاركوا في حملة التنديد بالغزو الإيطالي ضد أثيوبيا، والدفاع عن قضايا شمال إفريقيا أمام عصبة الأمم[6]، وفي 14 ماي 1935م حكم على مصالي الحاج بسنة سجنا وغرامة م ئتي فرنك وعلى يماش عمار وراجف بلقاسم بستة أشهر سجنا ومائة فرنك غرامة لكل منهما[7].

لكن رئيس الحزب سارع بالخروج إلى سويسرا، وهناك التقى برائد النضال والكفاح العربي الإسلامي الزعيم شكيب ارسلان، بمناسبة انعقاد المؤتمر الإسلامي الأوربي بجنيف في سبتمبر 1936م، وبعد إقرار السلطة القضا ئية شرعية الاتحاد سنة 1935م ووصول

---

[1]–أبو القاسم سعد الله: ج2،المرجع السابق، ص 379

[2]–عبد الحميد زوزو: المصدر السابق، ص126.

[3]–مصالي الحاج: المصدر السابق، ص 9.

[4]–عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص 69.

[5]–مصالي الحاج: المصدر السابق، ص 172.

[6]–أحمد محساس:**الحركة الثورية في الجزائر 1916 – 1954**،(الجزائر: دار المعرفة للطبع والنشر، 2007)، ص 117.

[7]–أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ج3، ص 133.

الجبهة الشعبية للحكم في 1935م أصدرت قرار بالعفو على جميع السياسيين الأمر الذي مكنه بالعودة إلى فرنسا[1].

فأزداد بذلك نشاط الحزب وتألقه وإثر انعقاد المؤتمر الإسلامي بالجزائر، دعم النجم المطالب التي تخدم المصلحة العامة للجماهير، ورفضه لمطالب الأقلية في إشارة واضحة للإدماج والتجنيس، وعندما فشل مصالي الحاج في إقناع وفد المؤتمر الإسلامي بالتخلي عن فكرة تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي والتجنيس، قرر الحزب لأول مرة نقل نشاطه إلى الجزائر منذ نشأته، لقطع الطريق أمام مطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري[2].

وفي 02 أوت 1936م كان أول احتكاك للنجم بالجماهير بالجزائر في الملعب البلدي بالعاصمة، حيث ألقى مصالي الحاج خطابه الشهير وأظهر الحضور تفاعلهم معه، ومع نهاية سنة 1936م قطع النجم علاقته مع الجبهة الشعبية بسبب إصدار هذه الأخير لمشروع بلوم فيوليت الإدماجي [3]،في 30 سبتمبر 1936م أعلن مصالي الحاج صراحة معارضة النجم للمشروع واعتبره أداة استعمارية لتقسيم الشعب الجزائري. وإثر عودته إلى فرنسا وجهت له عدة اتهامات بالإضافة إلى ذلك تواطأت حكومة الجبهة الشعبية في 26 جانفي 1937م مع الحاكم العام في الجزائر لوبو الذي في ا ستصدر مرسوم يقضي بحل النجم الذي كان يمارس نشاطه السياسي السري تحت اسم الاتحاد الوطني لمسلمي شمال إفريقيا ، وهذا مادفعه ورفاقه إلى تأسيس حزب جديد هو حزب الشعب الجزائري[4].

---

[1]–عبد الحميد زوزو: المصدر السابق،ص 69.

[2]–المرجع نفسه، ص 69.

[3]–بن يوسف بن خدة: **جذور أول نوفمبر 1954**، ترجمة: مسعود حاج مسعود، ط3، الجزائر ،دار الشاطبية للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص ص 403 –406.

[4]–خيثر عبد النور: **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1954** ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر830 – 1954 ،الجزائر، 2006 ، ص 215 .

2. الجذور القريبة لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية

أ - تأسيس حزب الشعب الجزائري1937:

بعد إجراء الحل تحولت خلايا النجم إلى مجموع ة "أصدقاء الأمة"التي كانت توزع المناشير المعادية للجبهة الشعبية وتدعو الجماهير إلى لتتضامن مع أنصار حركة النجم المحل،ولم يمض شهر حتى انعقد اجتماع في 11مارس 1937م[1]حضره ما يقرب من 300 مشارك وأُسس حزب الشعب الجزائري في باريس [2] الذي دخل حلبة الصراع بصفته حزبا عصريا مهيكلا بطريقة حديثة وليكون نسخة منقحة من النجم، وكانت هيأته العليا مكونة من 10أشخاص وكان من بينهم اثنان من قيادة النجم وهما مصالي الحاج وبنون آكلي،كما أن حزب الشعب تخلى عن طموحاته حول الدفاع عن شمال إفريقيا وكرس عمله عن الجزائر،أما جانبه التنظيمي فلم يتغير كثيرا عن تنظيم النجم حيث نجد أن جانبه التنظيمي مشكل من المؤتمر السنوي وهو الهيأة العليا للحزب، ثم اللجنة التنفيذية، ثم الهيأة الإدارية، ثم المكتب السياسي، تأتي بعد ذلك التنظيمات الإقليمية التي هي الفدرالية ثم القسمات، ولكل تنظيم حددت مهامه وصلاحياته وقد أسس حزب الشعب جريدة الشعب في شهر أوت 1937موما ميز هذه المرحلة هو التحول التدريجي للوطن الأم وظلت فرنسا لظروفها السياسية والاجتماعية ميدانا لعقد مؤتمرات الحزب ودعمه من بعيد ماديا ومعنويا، حيث بدأ الحزب نشاطه الفعلي بعد عودة مصالي إلى الجزائر في 18 جوان 1937م، وباسم الحزب الجديد اشترك أعضاؤه ولأول مرة في الحصول على الأصوات اللازمة في انتخابات البلدية حيث أصبح معروفا لدى الأوساط الجزائرية. وقد أنشأ الحزب أول جريدة له بالعربية في الجزائر بعنوان "**الشعب**" بالإضافة إلى جريدة "**الأمة**"، التي كانت تصدر باللغة الفرنسية في باريس وكانت **الشعب** جريدة نصف شهرية يديرها مصالي الحاج ويرأس تحريرها أولا السيد مفدي زكريا، ثم خلفه السيد محمد قنانش[3].

أما برنامجه السياسي والاجتماعي والاقتصادي فكانت صورة من برنامج النجم غير أن البرنامج السياسي كان أكثر وضوحا من ذي قبل، وجاء في نشرة مكتبه السياسي ما يلي: "لا

---

[1]-عبد الحميد زوزو: المصدر السابق، ص70.

[2]-أبو القاسم سعد الله: ج3، المرجع السابق، ص143.

[3]-نفسه ، ص144.

اندماج ولا انفصال، ولكن تحرر"[1]. إن حزب الشعب الجزائري يرفض كل سياسة اندماجية قانونية كانت أم سياسية، أم تاريخية،لا يمكن لسياسة الاندماج أن تتحقق أبدا...إن حزب الشعب يعمل لتحرير الجزائر تحريرا كاملا ، والجزائر المتحررة التي تمارس حريتها الديمقراطية وتتمتع باستقلال ذاتي إداريا وسياسي واقتصاديا، تتكامل بحرية في نظام الأمن الجماعي الفرنسي في البحر المتوسط عن الجزائر المستقلة ستكون صديقة وحليفة لفرنسا، ومثال العلاقات بين سوريا وفرنسا وبين العراق وبريطانيا خير دليل على ذلك هذا ما يريده حزب الشعب الجزائري، إن نشاط الحزب لايمكن أن يكون صراعا عرقيا ولا صراعا طبقيا فالحزب يمد يد الأخوة للطوائف الموجودة عندنا دون أي اعتبار لجنسهم أو دينهم، ولكن الشرط الأول هو مشاركة الجميع في إدارة البلاد سياسيا واجتماعيا، إننا نطالب بالحري ة للشعب عامة دون أية تفرقة عنصرية أو دينية [2]، إنني لا اعلق على هذا البرنامج الذي فيه من السلبيات والإيجابيات الكثير، وعلى كل فإن حزب الشعب أصبحت له قاعة واسعة داخل الوطن، فكون كثيرا من القسمات والخلايا على مستوى الوطن، فكان له في منطقة الوسط أكثرمن ثلاثين قسمة، وفي الشرق حوالي عشرين قسمة، وفي الغرب حوالي عشر قسمات، وكان على كل مناضل أ ن يجلب ضعفه من المحبين والمؤيدين، وكان العدد في تزايد مستمر.

وشارك كما ذكرنا سابقا في انتخابات 27 جوان1937م، حيث قدم حزب الشعب قائمة للانتخابات البلدية وحصلت في دورتها الأولى على 202 أصوات، وفي الدورة الثانية 4 جويلية 1937م في انتخابات البلدية حصلت قائمة الحزب على 372 صوت وكانت مشاركة الحزب في الانتخابات ليس من أجل الفوز وإنما للدعاية بالفكرة الوطنية والوعي الوطني الذي كان شبه مفقود[3].

وركز في هذه المرحلة على التجمعات واستغلال كل اللقاءات لبث أفكاره ثم لجأ إلى المظاهرات والمسيرات الشعبية والكتابة على الجدران وتوزيع المنشورات، ومن تلك المسيرات

---

[1]- محمد قنانش:المصدر السابق،ص84.

[2]–محفوظقداش:**جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830–1954**،تر:محمدالمعراجي،المؤسسة الوطنية للاتصال،الجزائر،2008، ص321.

[3]–محمد قنانش: المصدر السابق،ص90.

المشهورة سنة14جويلية1937مبمناسبة عيد الثورة الفرنسية التي وصل عدد المشاركين فيها إلى 25 ألف وجابت شوارع الجزائر العاصمة وكان لها أثر كبير في نفوس المواطنين، وكانت المسيرة تحمل شعارات كتبت عليها:الحرية للجميع – الأرض للفلاح –مدارس عربية –احترام الإسلام –والمفاجأة الكبرى هو أنه رفع فيها العلم الوطني الذي تطور عن علم النجم وأصبح تقريبا في شكله الحالي،وأعاد الكرة في 14 جويلية 1939م بمسيرة أخرى كانت أكثر حدة في العاصمة تقدمت الموكب السيدة مصالي،ومحمد دوار النائب العمالي ومحمد خيضر طالب فيه المتظاهرون بالديمقراطية والبرلمان الجزائري ونتيجة لهذه الاحداث التي أقلقت الحكومة الشعبيةالفرنسية فحلت حزب الشعب الجزائري في24أوت 1939[1]، ولكن عناصره بقيت تنشط سراً أثناء الحرب وبعده.

ب –العمل السري لحزب الشعب الجزائري 1939 – 1945

أوّلا: المشاركة في الحرب العالمية الثانية 1939

شهد العالم خلال صيف 1939م اندلاعا للحرب العالمية الثانية وفي هذه الفترة كانت فرنسا تعاني من ضعف كبير، فلا جيش على أهبة الاستعداد ولا حكومة قوية [2]، وبعد إعلان ألمانيا الحرب وضم النمسا ثم التوجه إلى فرنسا عبر الأراضي المنخفضة تأكدت فرنسا بأنه أصبح من المستحيل وقف الآلة النازية[3].

على هذا الأساس رأت فرنسا فرصة سانحة للاعتماد على الجزائر في هذه الحرب ويتضح ذك من خلال تصريح وزير المستعمرات الفرنسية جورج موندال الذي جاء فيه: " تعد المستعمرات الفرنسية مستودعا من الرجال لإنقاذ الوطن الأم فرنسا " [4]، كما قامت بحل

---

[1]–محمد قنانش:المصدر السابق، ص101.

[2]–أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية ج3**،ط4، دار الغرب الإسلامي،بيروتلبنان ، 1992 ، ص173.

[3]–صلاح العقاد: **المغرب العربي (الجزائر – تونس والمغرب)** دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة، ط 2، القاهرة1972، ص 328.

[4]–جلال يحي: **العالم العربي الحديث والمعاصر الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين،** ج2 المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية،1998، ص 658.

الأحزاب السياسية واعتقال زعمائها والتضييق عليهم كحل حزب الشعب في 29 سبتمبر 1939م وسجن مصالي الحاج[1].

أدى سقوط فرنسا أمام ضربات ألمانيا في 16 جوان 1946م إلى تعرية كثيرمن الحقائق وتوضيح الغامض في العلاقات الفرنسية الجزائرية وكان ذلك كفيل بإيقاظ بقية الجزائريين الذين كانوا ما يزالون يعتقدون في فرنسا بأنها قوة لا تغلب وأن جيشها معزز بالعناية الإلهية[2].

أقام الألمان حكومة موالية لهم جنوبي فرنسا سميت بحكومة فيشي ترأسها الماريشال بيتان احد أبطال الحرب العالمية الأولى ،وعبرفرحات عباس عن تأسفه لفرنسا فقال " منذ1940م وفرنسا في شقاء وأبدا لم تكن عزيزة على قلوبنا وسواء كانت غنية أو فقيرة فستظل هي فرنسا "[3]،وقد ولد انهزام فرنسا أمام الألمان في بداية الحرب العالمية الثانية أثر إيجابي على الجزائريين الذين شهدوا وقائع الإنزال التي كانت بمثابة هزيمة ثانية لفرنسا حيث ظهرت صغيرة أمام الحلفاء[4]، وعليه يمكن القول أن مواقف الحركة الوطنية من فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية فكانت متعددة ومختلفة في وجهة نظر كل تيار وهو ما سنوضحه فيما يلي:

1) موقف حزب الشعب الجزائري

أظهر حزب الشعب موقفا واضحا من الحرب وذلك منذ إرهاصاتها، فقد عبر عن رفضه للتجنيد، وما كادت تندلع الحرب حتى كانت معظم قياداته في السجون. وهكذا وجد الحزب نفسه بعد حظره، ينتقل من المرحلة العلنية إلى العمل السري، ولم يتوقف عن تجنيد الشبان ونشر الأفكار الوطنية[5].

---

[1]–عبد الله مقلاتي:**المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830– 1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014 ، ص 171.

[2]–ابو القاسم سعد الله: المرجع السابق، **ص**172.

[3]–عبد القادر حميد:**فرحات عباس رجل الجمهورية، قسم** التصفيف دار المعرفة،2007 ، ص 87 .

[4]–لزهر بديدة:"**الحركة الديغولية في الجزائر (1940–1945) من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية** "، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر ،2009–2010، ص،262,263

[5]–أنظر: أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص172. لزهر بديدة: المرجع السابق، ص263 .

2) مواقف الحركات السياسية الأخرى

-موقف المنتخبين: أعلن المنتخبون وزملائهم الوقوف إلى جانب فرنسا تأييدا لها وتطوع بعضهم في الجيش الفرنسي توهما منهم بأن تأييد فرنسا سيسمح لها بمراجعة سياستها، والنظر في مطالب المسلمين بعين العطف والرحمة.

-موقف جمعية العلماء المسلمين: لقد اتصلت الإدارة الفرنسية بجمعية العلماء المسلمين ولكنها لم تتحصل على ما كانت ترغب فيه ثم استعملت طريقة الاتصالات الفردية لأعضاء الجمعية وتمكنت من التأثير على بعضهم، إلا أن الأغلبية رفضت كل العروض والمساواة بما فيهم رئيسها الشيخ عبد الحميد باديس فقامت بسجنه والتضييق على نشاطه إلى أن وافته المنية في 16 أفريل 1940.

-موقف الحزب الشيوعي: وهذا الأخير موقف لم يختلف عن موقف الحزب الشيوعي الفرنسي ، فقد طالب بضرورة تحالف الجزائر مع فرنسا ضد النازية ، بحيث هذا الموقف كان متوقعا منه بعدم اعترافه بالهوية الوطنية بعد استيلاء الحلفاء على فرنسا وتحريرها من جماعة فيشي الموالية للألمان ، في شهر ديسمبر 1940 اتصل الجنرال دار لأن بفرحات عباس وطلب منه أن يقود قادة الحركة الوطنية بمساعدة فرنسا الحرة، في تجنيد الجزائريين من المشاركة في تحريرها ، وفي يوم 08 نوفمبر 1942 عاد فرحات عباس من جديد للنشاط السياسي، حيث تقدم هو واثنان وعشرون من أعضاء مجلس الوفود المالية بعدد من المطالب إلى القيادة الأمريكية والسلطات الفرنسية ولكن السلطات الفرنسية رفضتها وذلك بسبب : قدمت لقيادة الحلفاء، وهي هيئة غير مختصة بالمسائل الداخلية، اعتبرتها نوعا من المساومة، فيجب على فرنسا قبول المطالب من أجل قبول التجنيد في صفوفها .

لكن الجماعة لم تتلق أي رد فأقدم فرحات عباس على بعث رسالة أخرى للحاكم العام بتاريخ 17جانفي 1943 ذكر فيها بضرورة إنهاء النظام الكولونيالي.

وبالرغم من تعنت الفرنسيين والحلفاء، أجرى مكالمات مع الحاكم العام الجديد مارسيل بيروتون، وطلب من عباس إعداد مشروع إصلاح. وفي هذه الأثناء اجتمع أول مرة في بيت احمد بومنجل بكل من لمين دباغين والعربي التبسي واحمد توفيق المدني، فتحدثوا عن مشروع الإصلاح الواجب تقديمه لبيروتون في 07 فيفري، وحرر فرحات عباس المشروع في بيته بعنوان بيان الشعب الجزائري[1].

ثانيا:مشاركة حزب الشعب في بيان فيفري 1943 م

عند نزول قوات الحلفاء في 08 نوفمبر 1942 مبادر فرحات عباس إلى الاتصال بمورفي روبرت(الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي روزفلت) وتكثفت المحادثات في كتب هذا الأخير، ويبدو أن هذه اللقاءات دفعت بفرحات عباس إلى كتابة مذكرة باسم ممثلي المسلمين الجزائريين يوم 20ديسمبر1942م تحمل دعوة واصلاح الأوضاع في الجزائر وقد باشر فرحات عباس مشاوراته مع القيادات التي لم يطلها الاعتقال من حزب الشعب الجزائري ويتقدمهم الامين دباغين [2] لمناقشة الشروط التي يمكن أن يضعها الجزائريون مقابل دخولهم الحرب إلى جانب الحلفاء وكذا قيادات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وهو ما أسفر عن تحرير المذكرة السالفة الذكر وتقديمها إلى الحلفاء وإلى القيادة الفرنسية الجديدة تتضمن طلب عقد مؤتمر خاص بالجزائر،ولم يتوقف تنسيق التشكيلات الوطنية عند هذه المذكرة بل تواصل بشكل أكبر في مطلع 1943م أين تمكنوا من صياغة بيان يتضمن مطالبها السياسية الهادفة إلى استرجاع السيادة الوطنية وفقا لمبادئ ميثاق الاطلسي وقد كلفت القيادات من حزب الشعب وجمعية العلماء فرحات عباس لصياغة البيان وتقديمه إلى ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإلى الجنرال ديغول وإلى الحاكم العام للجزائر بيروتون وإلى الحكومة المصرية وتم ذلك يوم 13مارس 1943م[3] .

1- أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص172. لزهر بديدة: المرجع السابق، ص263 .

2- لزهر بديدة: المرجع السابق،ص 264.

3- لزهر بديدة: المرجع السابق، ص 264-269.

وقد عرف البيان"بيان الشعب الجزائري"الذي جاء في مقدمته ".....لقد أعطى الرئيس الأمريكي روزفلت، تأكيدا في تصر يح له أدلى به باسم الحلفاء، بأن حقوق جميع الشعوب الكبيرة منها والصغيرة، ستكون محترمة في تنظيم العالم الجديد".

وانطلاقا من هذا التصريح الذي جاء به الرئيس الأمريكي روزفلت فإن الشعب الجزائري يطالب بما يلي:

القسم الأوّل: عبارة عن نقد حاد وموضوعي للاستعمار والتأكيد على الأضرار التي نجمت عنه بالنسبة للجزائريين في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

القسم الثاني: احتوى على عدد من المطالب تشكل منظرا لمستقبل الجزائر ولم يحدد البيان الفترة الزمنية لذلك وهي[1]:

1) إدانة الاستعمار والقضاء عليه.
2) تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب.
3) منح الجزائر دستورا خاصا يضمن لها:

-حرية السكان والمساواة بينهم دون تمييز في العرق أو الجنس أو الدين.

-إلغاء الملكيات الإقطاعية والقيام بإصلاحات زراعية واسعة تضمن تحسن أحوال الفلاحين.

- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية إلى جانب اللغة الرسمية[2].
- حرية الصحافة وحق التجمع.
- التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال من الفئتين (الذكور والإناث).
- حرية العقيدة لجميع السكان وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة.

4) المشاركة الفورية والفعلية للمسلمين في حكم بلادهم.
5) إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب[3].

بعدها اجتمع المندوبون الممثلون للشعب الجزائري في الجزائر(جمعية العلماء المسلمين،حزب الشعب الجزائري...الخ) وقرروا صياغة البيان وكلفوا فرحات عباس بذلك،

---

[1]-جمال قنان: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص194.

[2]-بشير ملاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1**، د ط، دار المعرفة، باب الوادي، الجزائر، 2006، ص452.

[3]-أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص 210.

وقام وفد مكون من: الدكتور بن جلول، وص الح عبد القادر، والدكتور تمزالي وأورباح وبن علي الشريف والدكتور الأخضري، وفرحات عباس، بمقابلة الحاكم العام– مارسيل بارتان – يوم 21مارس 1943م وسلمه نص البيان[1].

قبل الوالي العام الأخذ بعين الاعتبار الميثاق كأساس لدستور الجزائر، وكون لجنة سميت "لجنة البحث الاقتصادي والاجتماعي الإسلامي" اجتمعت مرتين من 14 إلى 17 أفريل، ثم من 23 إلى 26 جوان وصادقت على لائحة إصلاحات معروفة باسم "ملحق البيان" تضمن فصلين جاء فيهما ما يلي[2]:

1) تحويل الولاية العامة إلى حكومة مكونة من وزراء مسلمين ووزراء فرنسيين.
2) تحويل الإدارات الحالية إلى وزارات.
3) إلغاء منصب الوالي العام، وتعويضه برئيس الحكومة وتعيين سفير لفرنسا في الجزائر أو مندوب سامي.
4) تمثيل المسلمين والفرنسيين في الجمعيات المنتخبة وكل المجالس الأخرى مثل: المجلس الأعلى للحكومة،والنيابات المالية،والمجالس الإقليمية والبلدية، بالإضافة إلى الغرف التجارية[3].
5) الإدارة الذاتية للدواوير والقرى طبقا لقانون 1884 المتعلق بالبلديات.
6) منح المسلمين جميع الوظائف التي من ضمنها، وظائف السلطة ويطبق عليهم مايطبق على الفرنسيين للانخراط في الوظيفة العمومية والترقية والرواتب والتقاعد...الخ.
7) إلغاء جميع القوانين الاستثنائية.
8) المساواة أمام ضريبة الدم (إلغاء التجنيد الإجباري، الخدمة العسكرية)[4].

ثالثا: مجازر ماي1945مومـوقف حزب الشعب الجزائري

مرت الحركة الوطنية الجزائرية بعدة منعرجات حاسمة عبر مسيرتها الطويلة خلال قرن وربع قرن، بعد أن كانت مقاومة شعبية مسلحة منذ مطلع القرن العشرين، على مدى سبعين

---

[1]–بسام العسلي:**نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)**، دار النفائس، ط2، بيروت،لبنان، 1986، ص 206.

[2]–فرحات عباس: **ليل الاستعمار، ترجمة عبد العزيز بوبا كير**، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص 108.

[3]–يحي بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 107.

[4]–فرحات عباس: المصدر السابق، ص 109.

عاما، ثم تحولت إلى مقاومة سياسية، لذلك اعتبرت مجازر ماي تمهيدا لثورة أول نوفمبر 1954م[1].

أصدر حزب الشعب أوامره للتظاهر في كل أنحاء الجزائر بمناسبة عيد العمال وانتصار الحلفاء على النازية الألمانية تندد فيها بالقمع الاستعماري والمطالبة بالاستقلال[2].

وفي يوم الأول من شهر ماي منعت الإدارة تجمعا شعبيا عزمت حركة أحباب البيان والحرية على تنظيمه بالقصبة، وبعد مش ادات مع قوات الشرطة سقط 3 شهداء وجرح 10 أشخاص.

جابت حشود المتظاهرين شوارع مدن: الجزائر ووهران والبليدة وغيرها من المدن الاخرى، حاملين لافتات كتب عليها "أطلقوا سراح مصالي" ،"أطلقوا سراح المساجين" ، "الاستقلال" وحملوا رايات مزركشة بالألوان الوطنية. وجرت هذه المظاهرات دون وقوع أي أحداث جانبية التي لم تتدخل فيها الشرطة[3].

عكس ما حدث في سطيف وقالمة حيث أطلقت النار على المتظاهرين فسقط عدد كبير من القتلى والجرحى بالرغم من أن تعليمات قيادة حزب الشعب إلى مناضليها عدم حمل أي نوع من السلاح كان ولو مقص أظافر[4].

بدأت المواجهة عندما أطلق الرصاص على حامل العلم، بوزيد شعلال، بحيث تحولت هذه المظاهرة إلى اضطرابات دامية، مما تسبب في قتل المستوطنين[5].

استنفرت الإدارة الفرنسية قواتها لتقتيل واضطهاد الجزائريين في سطيف، وعمت الأحداث كامل عمالة قسنطينة، وقد استمرت حملات التقتيل الجماعي والتدمير والاعتقال إلى غاية 26 ماي لتخلف هذه الحوادث عشرات الآلاف من الضحايا (45 ألف شهيد)، وقامت السلطات الفرنسية باعتقال الوطنيين وزج الآلاف في السجون والمحتشدات والإعدام في حق البعض بالإضافة إلى الجرائم الوحشية التي قامت بها سواء بحراً أو جواً أو براً[6].

---

[1]–يحي بوعزيز: **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب ج2**، دار الهدى، الجزائر، ص 346.

[2]–محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 238.

[3]–بن يوسف بن خدة: **جذور أول نوفمبر1954**، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية، 2012، ص138.

[4]–نفسه، ص 140.

[5]–عبد الله مقلاتي:المرجع السابق، ص 177.

[6]–نفسه، ص 140.

ومن هنا وبعد مجازر ماي 1945م التي خلفت مأساة وجروح عميقة في نفوس الجزائريين، أكد فيها الاستعمار همجيته وأثبت إصراره على تصفية الحركات الوطنية.

بدأ النضال يأخذ منعرجا آخر وبدأ التفكير في اللجوء إلى العمل المسلح، بحيث ظهرت أفكار جديدة في أوساط المناضلين ترفض النضال السلمي وتدعو للكفاح المسلح[1].

[1]–عثمان مسعود: **مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث**، دار الهدى، الجزائر، ص 34.

ثانياً: تأسيس الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية

مرت حوادث الثامن من ماي على الشعب الجزائري مخلفة ضحايا وجراح لا يمكن لمها أو تناسيها إلى الأبد كما عملت على ميلاد أفكار جديدة سيكون لها شأن كبير في المستقبل القريب ومنها نضج الفكر التحرري عن طريق الكفاح المسلح وكذلك عدم الوثوق بالمستعمر الفرنسي وبوعوده مهما كانت.

كذلك عدم الوثوق بكل الدول التي هي حليفة لفرنسا لأنها كلها دول قائمة على استعمار الدول الضعيفة[1].

انتظر مناضلو وأنصار حزب الشعب المحل بشغف إطلاق سراح زعيمهم مصالي الحاج، والذي تم في يوم 31 جويلية 1946م، والتقى مصالي بالجماهير الجزائرية التي تعلقت بأهدافه واجتمعت حول مطالبه الاستقلالية وقد عاين مصالي الحاج هذا التغيير الجذري في تفكير ومطامع الجماهير، ووقف على التحول الذي مس كوادر حزب الشعب وما تعج به الساحة السياسية من توجهات إصلاحية معتدلة ففكر مليا ورأى أن يخرج نضاله السياسي للعلانية ويشكل حزبا سياسيا شرعيا على أن يواصل في نفس الوقت نضاله السري في إطار حزب الشعب.

وفعلا انعقدت ندوة في شهر ديسمبر سنة 1946م ببوزريعة وضمت حوالي 50 عضوا من إطارات الحزب ونذكر منهم على وجه الخصوص: د. لمين دباغين، حسين لحول، احمد بودا، حسين عسلة، محمد بلوزداد، محمد خيضر، احمد مزغنة، السعيد عمراني، شوقي مصطفاي، محمد شرشالي، محمد طالب، الطيب بولحروف، عمر أوصديق،وقد كان على رأسهم الزعيم مصالي الحاج.

وقد انحصر جدول أعمالها في نقطتين أساسيتين:

- التسمية الجديدة لحزب الشعب الجزائري: وقد تم الاتفاق على تسمية جديدة وهذه التسمية وحسب السيد: حسين آيت أحمد شارك بها مناضلو حزب الشعب الجزائري، في انتخابات شهر فيفري أي أنها ظهرت قبل انعقاد ندوة ديسمبر 1946م، وهي "الحركة من

[1]–محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص229.

أجل انتصار الحريات الديمقراطية" [1]، تعتمد كواجهة شرعية وقانونية أمام السلطات الاستعمارية، مع إبقاء الحزب العتيد كجناح سياسي سري.

- أما بخصوص النقطة الثانية : فهي مسألة المشاركة في الانتخابات التي طرحها مباشرة زعيم الحركة مصالي الحاج نفسه عندما اقترح ضرورة المشاركة في الانتخابات، ودعم ذلك بعدة حجج ومبررات كانت أهمها ضرورة المزاوجة بين النصال الشرعي والنضال غير الشرعي[2].

وقد أظهر هذا الطرح جناحين متناقضين:

- الجناح المؤيد ومثله مصالي وأتباعه.
- الجناح المعارضومثله حسين لحول وأنصاره.

وهذه السياسة التي دعا إليها مصالي الحاج وأتباعه أدت في رأي الجناح المعارض إلى القبول بالسياسة الإصلاحية للحركة وهو ما يتوافق تماما مع السياسة الاستعمارية الفرنسية.

وبفضل التنظيم الدقيق والنضال الدؤوب نجحت حركة الانتصار في ترسيخ فكرة الاستقلال لدى معظم الطبقات الجزائرية، ونتيجة للتجذرالشعبي للحركة ظهرت عدة منظمات وجمعيات شكلت امتدادا طبيعيا لحركة الانتصارمن أجل الحريات الديمقراطية، وتبنت تطلعات الشعب الجزائري وآماله في الحرية والاستقلال ومن هذه المنظمات والجمعيات نذكر:

- "الكشافة الإسلامية" التي تعد مدرسة للوطنية الجزائرية.
- "جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين للشمال الإفريقي".
- وكذلك "اللجنة الوطنية للعاطلين عن العمل".
- لجنة مساعدة ودعم ضحايا القمع التي ظهرت في: 23 أفريل 1948م[3].

---

[1]–عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي للطباعة، ط 2، بيروت، 2000، ص 309.

[2]–محمد حربي: **جبهة التحرير –الأسطورة والواقع –** ، ترجمة: كميل قيصر داغر، ط 01، الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص 42.

[3]–مومن العمري: **الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحريرالوطني 1926 – 1954**، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر،2003، ص 73.

وممّا نستخلصه أن حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية نسخة طبق الأصل لحزب الشعب الجزائري، بحيث أن ما طرأ من التغييرات على الحركة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ومجازرماي 1945م قد مس الجوانب الهيكلية والتنظيمية فقط، أما الجوهر فقد بقي نفسه[1].

وما يؤكد هذا الطرح هو احتفاظ حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية بنفس برنامج حزب الشعب الجزائري الذي هونفسه برنامج نجم شمال إفريقيا [2]، ويذهب كثير من المؤرخين والباحثين إلى أن حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية قد حافظت على البرنامج المعتمد من قبل حزب الشعب مع بعض الإضافات البسيطة المرتبطة أساسا بالتطور الذي عرفته الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية كما عرفته جميع حركات التحرر في العالم[3].

وعلى الرغم من العنف المتواصل ومؤامرات الإدارة الفرنسية، ومعارضة توجهها واصلت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تحولها تدريجيا إلى حركة وطنية قوية تبعث روح الاتحاد بين الاحزاب والجمعيات الوطنية ، وقد شاركت الحركة في انتخابات 10نوفمبر1946م للبرلمان الفرنسي ورغم تزوير السلطات الفرنسية للانتخاباتإلا أنها نجحت وفازتب5 مقاعد 3من عمالة قسنطينة (الأمين دباغين،مسعود بوقادوم،جمال دردور) و 2من عمالة الجزائر(محمد خيضر،أحمد مزغنة)، كما فرضت ضغوطها على الإدارة الفرنسية لتحقيق المزيد من الإصلاحات وضمنت الحركة استمرارية النشاط السري لحزب الشعب وكونت درعه العسكري ممثلة في المنظمة السرية.

---

[1]–مومن العمري: المرجع السابق، ص75.

[2]–تطرقنا في ص 13 الى برنامج حزب نجم شمال افريقيا الذي هو نفسه برنامج حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية.

[3]–مومن العمري: نفسه: ص 75.

ثالثاً:الهياكل التنظيمية للحركة

وفقاً لقانون الصادرعام 1901م فإنّ جميع الأحزاب آنذاك تخضع للتنظيم القانوني، والذي يقضي بوجود تنظيمات مركزية تتكون من جمعية عامة ولجنة تنفيذية وهيئة إدارية وأخيرا مكتب سياسي، ثم بعد ذلك يتخذ الحزب لنفسه تنظيمات إقليمية مؤلفة من فدراليات وقسمات (فروع) وهذا ما نطبق على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من حيث تقسيمه كالتالي:

أ **التنظيمات المركزية:**نفسها التنظيمات السابقة في حزب الشعب الجزائري:

-**الجمعية العامة: وهي** التي تقوم بتعديل النظام الأساسي للحزب، وإقرار برنامج النشاط المستقبلي، والبرنامج السياسي للحزب،وتنتخب أعضاء اللجنة التنفيذية. [1]ومن الجدير بالذكر أن رئاسة المكتب السياسي للحركة مابين 1949-1950م كانت بقيادة حسين لحول وهو مركز القيادة تخرج منه الأوامروتنسق أنواع مختلفة من التقارير [2].

-**اللجنة التنفيذية:** ينتخب المؤتمر السنوي أعضاء اللجنة التنفيذية ويناهز عددها العشرين عضوا مهمتهم تنفيذ قرارات المؤتمر، وهي تتمتع بصلاحيات واسعة وغير محددة أحيانا، ينتخب من بين أعضائها هيئة إدارية تتولى بالنيابة عنها إدارة شؤون الحزب ونشاطاتها.

-**الهيئة الإدارية:** تعتبر الهيئة الإدارية القيادة الفعلية للحزب فهي مكلفة بالإشراف على شؤون الحزب وإدارة نشاطاته بين الاجتماعات التي تقيمها الجمعية العامة [3].

-المكتب السياسي: يتكون المكتب من 9 أعضاء:رئيس، كاتب، نائب، أمين مال، نائب، وبقية أعضاء مستشارون، ومن خصوصيات هذا المكتب المراسلات الإدارية، اللوائح السياسية، الدعاية الخارجية[4].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله،المرجع السابق، ج3، ص120.

[2]-رابح بلعيد: الحركة **الوطنية الجزائرية من 1945 -1954 دراسة ووثائق غير منشورة**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، ص،88-89.

[3]-أبو القاسم سعد الله،المرجع السابق، ص 120.

[4]- نفسه: ص120.

ب -التنظيمات الإقليمية:لم يحدث حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تغييرات في التنظيمات الإقليمية على ما كانت عليه في حزب الشعب بل حافظ على التنظيم السابق للفدراليات والقسمات بنسبة كبيرة وكانت على النحو التالي:

-الفدراليات

أنشئت ثلاث فدراليات في كل عمالة وكانت فدرالية عمالة الجزائر العاصمة هي الأقدم والأهم[1]. وكانت تتمتع بصلاحيات كبيرة تغطي أحيانا كامل القطر الجزائري.

كانت الفدرالية الثانية في عمالة قسنطينة وأخيرا فدرالية عمالة وهران التي كانت مدينة تلمسان مقرها الرئيسي[2].

-القسمات

كانت كل ولاية مقسمة إلى دوائر تضم بضعة قسمات وتتألف كل قسمةمن أجزاء يضم كل منها عدة مجموعات وكل مجموعة لا يتجاوز عدد أعضائها 5 أو 6 مناضلين، تتكون لجنة الجزء من مجموعة رؤساء المجموعات وكان الأعضاء في كل درجات الهيكلة التنظيمية يمارسون مسؤوليات تنظيمية حقيقية[3]. (كمهمة التنظيم أو المالية أو الدعاية).

وقد تحدثت بعض المصادر عن الهياكل التنظيمية بشكل مفصل عبر التراب الوطني حيث كانت كل ولاية مقسمة إلى دوائر تضم بضعة قسمات. وتتألف كل قسمة من أجزاء يضم كل منها عدة مجموعات وكل مجموعة لا يتجاوزعدد أعضائها 5 أو 6 مناضلين:

تتكون لجنة الجزء من مجموع رؤساء المجموعات وهكذا دواليك في السلم التصاعدي، إلى لجنة الولاية، وكان الأعضاء في كل درجات الهيكلة التنظيمية يمارسون مسؤوليات تنظيمية حقيقية بالإضافة إلى ما يسند لكل منهم من مهام خاصة.

كان على رأس هذه المناطق مسئولون دائمون بشكل عام، وفي الدوائر ذات الكافة السكانية العالية يعين مسئول عندما تسمح الموارد البشرية بذلك.

---

[1]–العقون: المصدر السابق، ص197.

[2]–قدادرة شايب: **الحزب الدستوريالتونسي الجديد، حزب الشعب الجزائري 1934–1954 دراسة مقارنة**، مذكرة دكتورا ه، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2006–2007، ص 262.

[3]–أحمد م حساس: **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة** ، منشورات الذكرى 40 للاستقلال، 2002، ص 298.

كان هذا المخطط يطبق تبعا للخصوصيات المحلية المختلفة يجتمع رؤساء الولايات بصفة دورية (كل شهرين أو ثلاثة) في إطار لجنة التنظيم، لتقديم عروض عن نشاطات الولاية وكيفية سيرها،والصعوبات المعترضة ودفع الاشتراكات، يحضر هذه الاجتماعات عضو من المكتب السياسي كوسيط بين الإدارة ولجنة التنظيم يبلغها ما يستجد من تعليمات. وكان معظم أعضاء لجنة التنظيم أعضاء في اللجنة المركزية للحزب (غير معروفين لدى الشرطة ويتنقلون بأسماء مستعارة) وفي ذلك تسهيل لاجتماعات التنسيق التي كانت تنعقد في أماكن خاصة (مساكن بعض المناضلين أو المتعاطفين مع الحزب) لم يكن التنظيم السلمي التصاعدي الصارم عائقا لإجراء المناقشات على قدم المساواة بين المناضلين والقادة فكان ذلك سببا هاما في شيوع روح الديمقراطية ساعدت المناضلين على تحمل مسؤولياتهم الثقيلة بكل عزة وفخر.

تشعبت فروع التنظيم السياسي عبر الوطن من تبسة إلى مغنية ومن الشمال إلى الجنوب وصارت إطاراتها تجوب في كل المناطق لتوجيه الحياة السياسية الوطنية. وفاقت عملياتها الديناميكية نشاطات بقية التشكيلات السياسية فصارت تمثل المعارضة الجادة الوحيدة والفعالة في وجه السياسة الاستعمارية،وهكذا انصهر آلاف المناضلين والإطارات في بوتقة النضال السياسي اليومي في انتظار العمل المسلح المرتقب، كما تدعم هذا العمل الذي مس أعماق الشعب بنشاط آخر كان يتم بصورة شرعية باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية سواء في صورة اجتماعات وتجمعات انتخابية أو بواسطة الصحافة (الجزائر الحرة، المغرب العربي ....) وكذا في المؤسسات البلدية .

ت -الصحافة:الصحافة التي سخرتها حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية لتبليغ رسالتها للشعب الجزائري وإعلامه بكل ما يجري على الساحة الوطنية، وحتى في الخارج من أحداث، وكشف الممارسات اللإنسانية للسلطات الاستعمارية في القطر الجزائري[1].

فبالنسبة للصحافة التي كانت تابعة لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية، فبعضها كان ينشر بطريقة سرية والبعض الآخر بطريقة علنية، ومن الصحف السرية نذكر: صحيفة "**الأمة الجزائرية**" وصحيفة "**صوت الأحرار**" ، أماالصحف العلنية فهي صحيفة

[1]– مومن العمري: المرجع السابق، ص 94-95.

"**الوطن**" وصحيفة "**المغرب العربي**" وصحيفة "**المنار**" وصحيفة "**الجزائر الحرة**" التي كان يمثلها شوقي مصطفاي وأحمد بودة[1]، وصحيفة "**صوت الشعب**" وصحيفة "**الشعب الجزائري**".

وبعد تأزم الوضع داخل الحركة احتفظ المصاليون بصحيفة "**الجزائر الحرة**" كلسان ناطق باسمهم، بينما أسس المركزيون صحيفة "**الأمة الجزائرية**".

كانت حركة الانتصارمن أجل الحريات الديمقراطية تشكيلة شرعية متميزة عن التنظيم السياسي (السري) فكانت للحزب هيكلة وإدارة وطنية ورئيس. ولم يكن ينتسب إلى حركة الانتصارمن أجل الحريات الديمقراطية إلا المناضلون " المغامرون" المعروفون لدى مصالح الشرطة. ولكن حيز النشاط الضيق المسموح به قانونا كان يتيح للمسؤولين إمكانية التعاون مع التنظيم السياسي (السري المحظور) وذلك بالتحرك تحت غطاء الشرعية[2] .

كما لا يفوتنا أن نذكر بأن هناك تنظيم عسكري(المنظمة الخاصة)يعد من ضمن الهياكل التنظيمية للحزب والذي ظهر في المؤتمر التأسيسيللحركة1947م، وهي منظمة أوكلت لها مهمة التحضير للثورة المسلحة،وأشرفت على إدارتها العناصر الثورية للحزب، ومنهم محمد بلوزداد وحسين آيت احمد واحمد بن بله ومحمد بوضياف ... وكان لها دور كبير في مسار الحركة الوطنية الجزائرية حيث أعدت ما يناهز الألف وخمسمائة مدرب وجمعت كميات من الأسلحة استعداد لإعلان الثورة[3] .

---

[1]–مقال الكتروني <<التطورات السياسية في الجزائر : 1950– 1954>>، من كتاب الدكتور بوضرساية بوعزة ، https://aleph-alger2.edinum,org/767،نشرفي27ماي2017، تاريخ الاطلاع عليه في 22 أفريل 2022 ، الساعة:13:23.

[2]–أحمد م حساس: **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى** الثورة **المسلحة**، ترجمة الحاج مسعود مسعود، ومحمد عباس، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2003 ، ص303 .

[3]–عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 185.

الفصل الأوّل:

الحركة من مؤتمر 1947م إلى الأزمات

المبحث الأوّل: مؤتمر 1947م والانتخابات

المبحث الثاني: أزمات الحركة

المبحث الثالث: المؤتمر الثاني وأزمة الانشقاق

الفصل الأوّل: الحركة من مؤتمر 1947م إلى الأزمات

المبحث الأوّل: مؤتمر 1947م والانتخابات

أوّلا: مؤتمر 1947 م

إن الفترة الممتدة من 1938م إلى 1945م نسيت بكاملها كما يذكر مصالي رغم ما فيها من أحداث وهناك مخاطرون في الحزب يجب أن يعاقبوا على حد قوله وكان من اللازم بعد إطلاق السجناء 1946م وعودته من برازافيل (منفاه الأخير) يلي كل هذا مرور 10 سنوات دون أن يعقد حزب الشعب الجزائري أي مؤتمر له وبالتالي فإن هذه الظروف ولدت عديد الأزمات التي يتخبط فيها الحزب مطلع 1946م[1].

- **انعقاد المؤتمر:**

على حد قول مصالي إن المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية انعقد في جو من عدم الثقة وتصفية الحسابات،وحرب التكتلات والتسابق نحو السلط ة، ولم تدرس فيه أي مشكلة دراسة جدية، وقد لاحظ زعيم الحزب أنه معزول عن الجميع. في هذا المؤتمر خرج حزب الشعب الجزائري باسم جديد، وهو الواجهة السياسية العلنية "**الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية**" ، وقد خرج المؤتمر بقرارات أهمها المشاركة في الانتخابات البلدية وهذا من أجل عرض برنامجها السياسي على الشعب[2].

- **انطلاق أشغال المؤتمر وتطوراته:**

تم الاجتماع سراً يوم 15 و16 فيفري 1947م وقد جرت أشغال اليوم الأول في المنزل المناضل مهدي عماري ببوزريعة أما أشغال اليوم الثاني فقد جرت في ورشة صناعة وتعبئة المشروبات الغازية للمناضل مولود ملاين بحي الحامة ببلكور كإجراء أمني يستهدف الحفاظ على سرية المؤتمر وحماية الحركة ومناضليها من أجهزة الاستخبارات الاستعمارية وأعوانها[3].

1- يحي بوعزيز: **الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحريرالوطني (1946-1962)**، دار هومة للطباعة والنشر، 2001، بوزريعة، الجزائر، ص30.

[2]-نفسه، ص 9-10.

[3]- بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 127.

وكان من بين الذين شاركوا في هذا المؤتمر: مصالي الحاج، حسين لحول، بن يوسف بن خدة، محمد خيضر، أحمد مزغنة، محمد لمين دباغين، مسعود بوقادوم، حسين آيت أحمد، محمد بلوزداد، عمر أوصديق، سيد علي عبد الحميد، عبد الرحمان طالب، حمو بوتليليس هواري سويح، محمد يوسفي،مبارك فيلالي،واعلي بناني، إبراهيم معيزة، شوقي مصطفاي،سعيد عمراني، أحمد بودة، حسين عسلة، عبد المالك تمام، محمد ممشاوي، الحاج محمد شرشالي[1].

وهناك اختلافا كبيرا حول عدد المشاركين في هذا ال مؤتمر، إذ يحصر بن يوسف بن خدة عدد المشاركين نحو ستين مندوبا، من بينهم أعضاء اللجنة المركزية (حسين لحول ومحمد ممشاوي، مصالي الحاج،الحاج محمد شرشالي، شوقي مصطفاي، محمد طالب، مقري حسين، مبارك فيلالي، معيزة حسين، احمد بودة، حسين عسلة،سعيد عمراني، وغيرهم)، وغيرهم من الإطارات الممثلة لمستويات مختلفة[2].

ساد جو الا جتماع الجدل الحاد، إذ لم يكن المؤتمر مناسبة للمجاملات والعلاقات العامة[3]بل تشريح الواقع واستشراف المستقبل حيث تم عرض تقريرين أساسين، أحدهما أعدته اللجنة المركزية،والآخر أعدته جماعة القبائل [4]، تضمنا مسائل شائكة ومهددة لوجود الحركة ووحدة المناضلين ومستقبل الحركة الاستقلالي.

عرض التقرير الأول، حسين لحول باسم قيادة الحركة تعرض فيه للتطور التاريخي لها ونشاطاتها، ثم عرج على تحليل الأوضاع السائدة في الجزائر وأخيرا تقييم تطور العلاقة بين حركة الانتصار. حزب الشعب والتشكيلات السياسية الأخرى: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري،وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين. وبعده قدم تبريرا مطولا لسياسة المشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية [5]. وفي النهاية اقترح الأخذ بمبدأ

---

[1]–احسن بومالي: المنظمة السرية تتبنى الكفاح المسلح، مجلة الذاكرة، العدد02، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ربيع 1995، ص 183.

[2]–حسين آيت أحمد: **روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942–1952**، تر: سعيد جعفو، منشورات البرزخ، 2002، ص101.

[3]– نفسه، ص 103.

[4]–مصطفى سعداوي: **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر**، الجزائر، 2009، ص 47.

[5]–حسين آيت أحمد: مصدر سابق، ص 102.

التحرير الوطني بكل الوسائل والنضال على جميع الجهات وإعادة هيكلة الحركة وفقا لتلك المتغيرات الحاصلة وذات الصلة.

التقرير الثاني قدمته مقاطعة القبائل، تلاه حسين آيت أحمد، حيث جاء في القسم الأول منه الأحداث والمشاكل التي تخللت الأحداث السياسية ابتداء من الأمر بالانتفاضة في الثامن ماي 1945م والأمر المضاد. وصولا إلى قرار المشاركة في الانتخابات، ثم تطرق إلى تحليل الأوضاع مركزا على مسألتين هما: التحول الراديكالي للشعب الجزائري نتيجة القمع، وبروز الجماهير الريفية كقوة سياسية داخل الهياكل الاجتماعية للحركة وتغير محور نموه. وفي الأخير تطرق إلى المخاطر الإيديولوجية والتنظيمية على الحركة.

على المستوى الإيديولوجي اقترح تعريف الأفكار التي يجب أن تميز الوطنية الجزائرية: وطنية تحررية وثورية وديمقراطية، وعلى المستوى السياسي اقترح خلق حزب ثوري قادر على تجنيد واستيعاب الجماهير الريفية التي همشها النظام الاستعماري وتوظيفها في هياكل الحركة وأنشطتها المختلفة، وعلى المستوى الهيكلي اقترح كاتبو التقرير إعادة النظر في هياكل الحركة ومناهجها، وعلى ضرورة خلق منظمة خاصة شبه عسكرية، تتكفل بالتحضير للكفاح المسلح عن طريق تنمية المستوى التكتيكي والتقني لإطارات الحركة ومناضليها.

وأسفرت النقاشات عن ظهور ثلاثة تيارات داخل الحركة[1]:

أ – أنصار العمل السري (تيار حزب الشعب الجزائري) الداعم للثورية:

يرى هذا التيار ضرورة الحفاظ على مبدأ السرية في مختلف أنشطتها حتى تتم المحافظة على شعبيتها ويتضح من ذلك بداية الصراع داخليا إذ أن هذا التيار المحافظ يرى في الانتخابات انحرافا عن مبادئ الحركة وان مواصلة النضال السري أضمن لبقاء الحركة واستمرار مبادئها خاصة وأن أتباعها يشكلون الأغلبية[2].

ب – أنصار الشرعية (العمل السياسي العلني) أو النزعة الإصلاحية:

تزعم هذا التيار مصالي الحاج بصحبة سعيد عمراني، وشوقي مصطفاي والحاج شرشالي وبعض المناضلين الذين يؤمنون بالنشاط في إطار الشرعية القانونية فقط [3]، ويرى

---

[1]–عبدالله مقلاتي: المرجع السابق، ص 191–192.

[2]–محمد لحسن الزغيدي: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956–1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص48.

[3]–عمار بوحوش: المرجع السابق، ص113.

أنصار هذا التيار ضرورة اشتراك الحركة في الانتخابات المختلفة التي ستنظمها الإدارة الاستعمارية بهدف إعلان مواقفها في المجالس الرسمية وتتخذمن منابرها فضاء لنقد السياسة الاستعمارية.

ج- أنصار الثورية (العمل المسلح) أو النزعة الثورية:

يتشكل معظمه من الجيل الجديد الذي لم ينغمس في العمل السياسي، والذي يرى فيه تضييعا للوقت، ويرى أنصاره ضرورة التعجيل بالعمل الثوري وتكوين منظمة عسكرية سرية حتى لايؤخذ المناضلون على غرة، كما أخذوا في الثامن ماي 1945م، كما أن أنصاره يئسوا من ممارسات السياسيين وخطاباتهم المملة، فأصبحوا لا يؤمنون إلا بأسلوب الكفاح المسلح كوسيلة لاسترجاع الحقوق والسيادة الوطنية[1].

وفي الأخير توصلوا بعد النقاش الحاد إلى صيغة توافقية بين مختلف التيارات الثلاثة [2] وأن الاختلاف لم يكن سياسيا ولا إيديولوجيا وإنما تقنيا وتكتيكيا حول الآلية المثلى آنذاك للنضال الوطني والأكثر مردودية للقضية الوطنية.

- **قرارات وتوصيات المؤتمر:**

استطاع مصالي الحاج أن يعطي لكل تيار في الحركة نصيباً من الحظوظ في النشاط وتم الاتفاق على القرارات التالية:

01- الإبقاء على حزب الشعب الجزائري في إطاره السري القديم للعمل على توسيع القاعدة النضالية للحركة، ونشر الفكرة الاستقلالية عبر التراب الوطني[3].

02- متابعة حركة الانتصار لنشاطها بمظهرها الشرعي الإصلاحي وإطارها القانوني في الأوساط الرسمية والشعبية ولتوعية الجماهير بصفة عامة وللتخفيف من المعاناة التي يعيشها المواطن يوميا لدى الإدارة الاستعمارية، في هذا الصدد قال مصالي الحاج رئيس الحركة عنه أنه "تبلغ صوتنا إلى الجماهير وإلى الرأي العام الفرنسي والرأي العام العالمي""[4].

---

[1]-عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 13.

[2]- محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 278.

[3]-جيلالي تكران: "**الصراع داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بين الاصلاحية والثورية 1946-1950**"،مجلة المفكر،عدد6،جامعة الجزائر2،ديسمبر2019،ص 180-185.

[4]-محمد لحسن الزغيدي: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962**،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 48.

وبذلك يتسنى للحركة المشاركة في جميع الانتخابات، وقد تم ذلك بالفعل في الانتخابات البلدية أكتوبر 1947م وانتخابات المجلس الجزائري عام 1948م[1]باعتبارها وسيلة تكتيكية من وسائل الكفاح يمكن تفعيلها في كل الظروف بالمشاركة أو المقاطعة وتقييم نتائجها[2].

03-إنشاء الجناح الشبه العسكري(المنظمة الخاصة) قادر على مواجهة الاستعمار الفرنسي والإعداد لمرحلة الهجوم الشامل من أجل تحرير الأمة الجزائرية، حيث وافق مصالي الحاج على إنشائه ليتولى تدريب المناضلين عسكريا وتكوينهم سياسياً وبذلك استطاع قادة الحركة تهيئة جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد ، بحيث حقق أنصار النزعة الثورية نجاحاًضرفيًا بميلاد أول منظمة عسكرية سرية. النواة الأولى لميلاد جيش التحرير الوطني والخطوة الأولى للإعداد للثورة، والتي عرفت باسم "المنظمة الخاصة" أو "المنظمة السرية" برئاسة محمد بلوزداد المدعو سي مسعود عضو المكتب السياسي للحركة لتجربته الطويلة وخبرته الواسعة، مكلفا بالتنظيم وإعداد الشباب الثوري في الجزائر، بحيث منحته الحركة الثقة المطلقة في تشكيل التنظيم العسكري السري.

04-إنشاء لجنة متكونة من خمسة أعضاء تم اختيارهم من طرف المؤتمر وهم: مصالي الحاج،حسين لحول، الأمين دباغين،مسعود بوقادوم، واحمد بودا،عهد إليها تعيين أعضاء اللجنة المركزية المكونة للحركة حفاظا على السرية[3].

05-إنشاء مكتب سياسي جديد يتكون من 12 عضوا منهم 4 برلمانيين، حيث بادرت اللجنة المركزية التي تم تعيينها من طرف لجنة الخمسة بانتخاب أعضاء المكتب السياسي وهم: مصالي الحاج رئيس الحركة، حسين لحول مكلف بالدعاية والصحافة،محمد الأمين دباغين مكلف بالعلاقات الخارجية، أحمد بودا رئيس التنظيم السياسي، عمر أوصديق نائب رئيس التنظيم السياسي، محمد بلوزداد رئيس المنظمة العسكرية الخاصة، حسين آيت أحمد مقتصد الحركة ونائب بلوزداد في المنظمة الخاصة، محمد بن مهل كاتب رئس الحركة،

---

[1]-يحي بوعزيز: **الاتهامات المتبادلة...**، المرجع سابق، ص11.

[2]-محمد لحسن الزغيدي: المرجع السابق، ص 48.

[3]-يحي بوعزيز: **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب 1930-1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 22.

مبارك فيلالي مسؤول الطباعة والتوزيع، مسعود بوقادوم ومحمد خيضر وأحمد مزغنة نواب في المجلس الجزائري، شوقي مصطفاي ومحمد طالب[1].

06-كما أقر المؤتمر مبدأ الكفاح بجميع أشكاله ضد الاستعمار ومواجهة السياسة الاستعمارية[2]، وكان هذا القرار يقضي بتجديد كامل لنظم الحركة وتوسيع نشاطها إلى جميع الميادين بتربية المناضلين وإعداد المسيرين، الكفاح اليومي ضد القمع، كما فوض المؤتمرون كل من الأمين دباغين ومصالي الحاج بمهمة السهر على تنفيذ القرارات المتخذة [3]لإيجاد نوع من التوازن داخل الحركة بين النزعة الإصلاحية والنزعة الثورية.

---

[1]-يحي بوعزيز: **الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص 87.

[2]-يحي بوعزيز: **الايديولوجيات السياسية**...،المرجع السابق، نفسه، ص90.

[3]-أحمد مرحساس: مصدر سابق، ص 292.

ثانياً:الانتخابات

1. انتخابات البلدية 1947م

عملت فرنسا على إصدار قانون سبتمبر 1947م، من أجل أشغال الجزائريين المسلمين بحيث منحت فيه المواطنة الفرنسية لكل الجزائريين ، ولتطبيقه لجأت إلى تزوير الانتخابات، استهزاء، ومكر سياسي ، وكأن الجزائريين المسلمين لا ينتظرون من الاحتلال سوى قوانين لصالحهم بقيت حبراً على ورق ، إن قالوا ليس لنا حقوق ، أشاروا عليهم بقانون سبتمبر 1947م، وإن أرادوا الكرامة والحرية ،قالوا لهم إنكم جزء من أمة عظيمة ، وهذا فخر لكم! في وقت لم يعد فيه الجزائريون يطالبون سوى بالجنسية الجزائرية[1].

دفع انبعاث النشاط السياسي في الجزائر الذي تمثل في نشاط حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) التي مبنية على حزب الشعب ، بحيث قام مصالي الحاج بالاحتفاظ بطبيعة العمل السري ، مع بروز قضية جوهرية تمثلت في قضية المشاركة في الانتخابات ، بحيث بقي مصالي الحاج مصمماً على مسيرة المشاركة في الانتخابات وعلى الرغم من الخلافات والتزوير الذي شهده انتخاب 1946م وكذلك المعارضين والمناقضين لسيرورة الانتخابات بقي مصالي مصمماً على رأيه ويرى في الانتخابات مكسب للعمل السياسي ولنجاح الحزب[2].

وعلى خلاف التشكيلات السياسية الأخرى دخلت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية معركة الانتخابات البلدية بهدف توظيفها لتعميم إيديولوجية حزب الشعب الجزائري، لأجل ذلك ضبطت شعارات واضحة وقريبة جداً من فهم سائر الفئات الاجتماعية وراحت تركز من خلال الاجتماعات والتجمعات على ضرورة التزام المواطن الجزائري ببرنامجها السياسي إذا كان يريد استرجاع حقوقه المغتصبة والخروج من دائرة التخلف والتهميش والحرمان وبفضل حماس المناضلين استطاع حزب الشعب أن يحول المناسبة إلى

---

[1]–عز الدين معزة: **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899م – 1985م**،مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2004م/ 2005م، ص200.

[2]–سعاد يمينة شبوط: "**حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD(1945 م – 1954 م) من الأزمة إلى القطيعة**"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، مجلة دورية محكمة ، ص 135 – 136.

عرس وطني كبير سادته روح الأخوة والتضامن [1]، وكان لزاماً وعلى جناح السرعة تنظيم وتحضير الحركة للمواعيد الانتخابية الآتية، خاصة وأن الحركة ستخوض انتخابات شهر أكتوبر 1947م، ضد قوائم مشكلة من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري، ويبدوا أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية ستكون أكبر المستثمرين في هذا الموعد الانتخابي خاصة وأن الاستعمار ظن أن الحزب وقع في الفخ وأنه سوف يخذ ببريق الانتخابات والدعايات وما يتبعها من مجالس وبرلمان ، عمدت تلك الحفنة الصغرى من نواب الحركة فأقامت البرلمان وأقعدته وتبع ذلك دعاية وسمعة وطأت للانتخابات البلدية سنة 1947م[2] الذي اقترحها مصالي على الأحزاب الجزائرية يوم 19 أكتوبو 1947م أن تقوم خطة العمل المشتركة بين الأحزاب على أساس التمسك بمبدأ واحد وهو :

"**مجلس نيابي جزائري ذو سيادة تامة**" ،ولكن الحزب الشيوعي اشترط أن يكون هناك تفتحو ا استعدادا للتعاون مع الأوروبيين [3]، لهذا بقيت الاختلافات متواصلة فيما بينهم من داخل الحزب أو خارجه.

- **مجريات الانتخابات:** أجريت الانتخابات في معظم المدن الجزائرية – الجزائر العاصمة، قسنطينة، عنابة... إلخ كذلك شملت جل القرى والمداشر ، لهذا لا يسع للإدارة الفرنسية أن تزور نتائج التصويت بسهولة [4]، ولهذا حقق حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية النجاح الباهر في انتخابات المجالس البلدية [5]، بحيث حصلت الحركة على جل المقاعد في جميع أماكن التصويت ولهذا حققت وارتفعت حركة انتصار الحريات الديمقراطية.

وكذلك قاموا بانتخابات بلدية ثانية وكذلك حققت MTLDانتصار ونجاح باهر فنجحت بنسبة 36.6 % مقابل الاتحاد الديمقراطي 13.6 %والاتحاد الفرنسي 01 % وبالتالي كانت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية المنتصر الأكبر في هذه الانتخابات التي استحوذت

---

[1]–العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 160.

[2]–حورية بن فضة: **الصراع السياسي بين الحركة الوطنية الجزائرية والسلطات الاستعمارية الفرنسية من خلال الانتخابات ما بين 1919 م – 1951 م**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، 2020 م – 2021 م، ص 380.

[3]–عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 314.

[4]–حورية بن فضة: الصراع السياسي...، المرجع السابق، ص 382.

[5]–صلاح العقاد:**الجزائر المعاصرة**، د.ط، د. دار النشر، د.ب، 1963م – 1964 م، ص 62.

على جل المقاعد في المدن الكبرى ، وكذلك كانت هذه النتائج بمثابة جواب صريح لرفض الأمة الجزائرية لذلك القانون الأبتو[1].

2. انتخابات المجلس 1948م

أحرزت حركة انتصار الحريات الديمقراطية نجاحاً ساحقاً في انتخابات البلدية وبعد نجاحها هذا طلبت بمجلس تأسيسي جزائري [2]، الذي قرر تكوينه في الجزائر من 120 نائباً مناصفة بين الجزائريين والفرنسيين في الجزائر. وفي هذه المرة لم تعد الإدارة الفرنسية تنظر بعين الارتياح إلى الانتخابات وصارت تتخوف من نتائجها. ومن ارتفاع نسبة العناصر الوطنية على حساب العناصر المتواطئة مع الإدارة الفرنسية [3]. ولإجراء انتخابات المجلس الجزائري التي تكون نتائجها حسب رغبة إدارة الاحتلال، تم عزل الحاكم العام في الجزائر "شاتينو" وهو رجل صلب وليبرالي ، وعوض بحاكم عام اشتراكي "مارسيل إدموند نيجلان"[4]وضع نفسه تحت تصرف المحتلين وفي خدمة الاحتلال[5].

وقبيل إجراء انتخابات المجلس الجزائري في 02 أفريل 1948م، قام مناضلو حركة انتصار الحريات الديمقراطية بحملة واسعة بالجزائر مهددين الفرنسيين بطردهم في حالة فوزهم في الانتخابات، ولذلك وجدت الشرطة الفرنسية مبرراً قوياً، ومناسباً لها[6].

ولقد انتخب المجلس الأول (بالجزائر) في 04 أفريل 1948م تحت هيئة الولاية الحاكمة لنايجلان. إن هذه الانتخابات من حقها أن ترتسم بحجرة سوداء [7]،بحيث لقد عمل نايجلان كل ما في وسعه من أجل إقرار السيادة الفرنسية ، حتى لو اقتضى الأمر ممارسة الاضطهاد والتزوير وتضييق الخناق على مناضلي الحركة الوطنية ، بل إنه اعترف بإعطاء أوامر للإدارة الفرنسية ، بالعمل على مضايقة المترشحين المستقلين ، حتى الذين يؤمنون

---

[1]–حورية بن فضة: الصراع السياسي...، المرجع السابق، ص 383 – 384.

[2]–جاك دوشمان: **تاريخ جبهة التحرير الوطني** ، تر: الأستاذة موجد شراز ، منشورات ميموني ، مطبعة بريز مارين ، برج البحري – الجزائر –2013م، ص 62.

[3]–محمد الطيب العلوي: **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830م – 1954م**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص224.

[4]–**مارسيل إيدموند نايجلان**Marcel**Edmond Naegelen**: ولد سنة 1892م و توفي سنة 1978 م، عين حاكم عام على الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (11 فيفري 1948 م – 09 مارس 1951 م)، أنظر إلى حورية بن فضة: الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان...، رسالة ماجستير في التاريخ.

[5]–عز الدين معزة: المرجع السابق، ص 210.

[6]– نفسه، ص 210.

[7]–محمد عبدون: **شهادة مناضل من الحركة الوطنية**، منشورات دحلب، حيدرة ،الجزائر، 2013م، ص 93.

بالاتحاد الإسلامي الفرنسي. وهؤلاء في حقيقتهم مقربين من السلطة الفرنسية التي اعتمدت عليهم في مسايرة السياسة الاستعمارية[1]، قامت فرنسا بقساوة صارمة من القمع الواقع على الحزب وللشعب، كانت صدمة عنيفة تلقاها الشعب في المال والرجال [2]، بحيث ألقي القبض على ثلاثة وثلاثين مرشحاً من جملة 59 قبل التصويت وأثناءه [3] وأيضاً اعتقال بعض المناضلين والمكلفين بمراقبة مكاتب الاقتراع[4]، كذلك شهدت يوم الانتخابات مناوشات بين أفراد القوات المسلحة الفرنسية وجحافل المواطنين الجزائريين في أماكن عديدة من أنحاء الوطن أسفرت عن استشهاد الكثير وإصابة أعداد كبيرة بجروح متفاوتة مثلما حدث في قرية أولاد فرحة القريبة من سور الغزلان حالياً[5].

وقد نتج عن عمليات القمع والغش والتزوير التي انتهجها نايجلان في الانتخابات الخاصة بالمجلس الجزائري، فوز مرشحي الإدارة الفرنسية رغم سيطرة مناضلي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية على كافة البلديات [6]، وهكذا أعلنت الإدارة الفرنسية عن تسعة منتخبين من حركة انتصار الحريات الديمقراطية (4 منهم يقعون في السجن) و 8 من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري [7]، ولو كانت هذه الانتخابات حرة حسب أقوال كبار الموظفين الإداريين لنال الحزب 57 مقعداً من جملة الستين الخاصة بالأهالي. وقد كشف القناع على وجه الإدارة الفرنسية بفضل دعاية الحزب وأحبط العالم أجمع بالكيفية التي لفقت بها الانتخابات الجزائرية[8].

---

[1]–حورية بن فضة: **الجزائر في عهد الحاكم العام "نايجلان" (1948م – 1951م)**، مذكرة الماجستير في التاريخ المعاصر، تخصص: المقاومة الوطنية والثورة الجزائرية، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،جامعة الجزائر 2، 2011م – 2012م، ص 159.

[2]–بنيامين سطورا: **مصالي الحاج 1898م – 1974م**، تر: صادق عماري ومصطفى ماضي ، دار القصبة، د.س، ص 200.

[3]–يحي بوعزيز: **الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية (1926م – 1953م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، د.س، د.ب، ص 88.

[4]–محمد عبدون: المصدر السابق، ص 93.

[5]–حورية بن فضة: الجزائر في عهد الحاكم العام "نايجلان" (1948م – 1951م)، المرجع السابق، ص 161.

[6]– نفسه، ص 161.

[7]–محفوظ قداش وجيلالي صاري: **الجزائر صمود ومقاومات (1830م – 1962م)**، تر: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ب، 2012م، ص 128.

[8]–يحي بوعزيز: **الأيديولوجيات السياسية... جزائرية**، المرجع السابق، ص 88 – 89.

وفي الدور الثاني انسحب مرشحوالاتحاد الديمقراطي والحزب الشيوعي لصالح مرشح حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، ويوم التصويت احتل الجيش كل المدينة ، وضواحيها فكانت مكاتب الاقتراع فارغة. وفي المساء أعلن عن انتصار مرشح الإدارة (الفرنسية)بعدد(30000) صوتاً ضد لا شيء لمرشح حركة انتصار الحريات الديمقراطية وفي الغد يكتب الحاكم العام "نايجلن" في جريدة "ليكود ألجي" انكم ترون بأن إبراز القوة يبعث الجزائريين على أن يكونوا فرنسيين، وينتخبون فرنسيين. فالسخرية لا تقتل قط بالجزائر[1].

وهذا فإن حركة انتصار الحريات الديمقراطية لقد تحصلت على بعض المقاعد في الدور الأول، أمل في الدور الثاني لم تتحصل على أي مقعد. بالرغم من أنها كانت مترشحة في تسعة دوائر انتخابية، والحقيقة أن الإدارة الفرنسية بلغت بالمرصاد أمام الحركة في الدور الثاني من الانتخابات[2].

3. انتخابات المجالس العمالية (الإقليمية) مارس 1949م

المعركة الانتخابية التي ستجرى يومي 20 و27 مارس 1949م لديها أهمية كبيرة ، بحيث أصدرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية بياناً يوم 20 مارس حددت من خلاله مواقفها من الانتخابات الجارية ومما جاء فيه "أنه لما كانت الانتخابات ضد إرادة الشعب في هذه البلاد فإن حركة الانتصار لا ترشح أحداً في انتخابات المجالس العمالية الثلاثة وأنه منذ أن أظهر الشعب الجزائري إراداته القوية في الانتخابات البلدية العامة التي وقعت في فوز الاستعمار وأتباعه. استعمال سياسة القوة والعنف من أجل كسب المعارك الانتخابية وقد بلغت درجة العنف ذروتها في انتخابات أفريل 1948م الخاصة بالمجلس الجزائري، حيث قوبل المنتخبون الجزائريون بالبنادق في عدة مناطق في البلاد [3]، كذلك السخط الذي تلقاه بعض المناضلين على الحزب لم يغير شيئاً من شدة تعلقهم به باعتباره الأداة الأفضل لقيادة الكفاح الوطني. إن روح الانضباط تلك هي التي جعلت المناضلين يصبرون على تحمل وضعية سياسية كانوا يتبنونها، أما أنصار الاتجاه السياسي المعتدل فقد استغلوا تلك المناصب وراحوا يناورون في كواليس الإدارة المركزية من أجل تجميد الإرادة الثورية بشتى

---

[1]–محمد عبدون: المصدر السابق، ص 94.

[2]–حورية بن فضة: **الجزائر في عهد الحاكم العام "نايجلان" (1948م – 1951م)**، المرجع السابق، ص 163.

[3]–حورية بن فضة: الصرع السياسي... 1951م، المرجع السابق، ص 431.

الذرائع ورغم الظروف التي مرت بها في انتخابات المجلس الجزائري ، قررت ادارة الحزب المشاركة في الانتخابات العمالية (الإقليمية) 1949م،على امل الفو ز[1]. لكن تكرر نفس الشيء وفاز مرشحو الإدارة الاستعمارية بفضل أسلوب التزوير الذي صار فعالاً هكذا اندفعت إدارة الحزب خطوة أخرى نحو الانحراف فأثارت مخاوف المناضلين والإطارات وتفاقم خطر هذه الوضعية على سلامة هياكل الحركة [2]. في هذه الانتخابات أظهر الحاكم العام ادموند نايجلان مهاراته في فنيات التزوير الانتخابي[3].

ومن هذه النتائج دُفعت الحركة الوطنية للشروع في تأسيس اللجنة الجزائرية لتحضير المشاركة في المؤتمر العالمي للسلم بتاريخ 19 أفريل 1949م[4].

4. انتخابات 1951م

أ –**انتخابات 04 و11 فيفري 1951م:** كانت الحركة الوطنية تعاني في ظروف حرجة بالنسبة للحركة الاستقلالية، و في ظل تلك الظروف تم تنظيم إجراء هذه الانتخابات الخاصة بتجديد نصف أعضاء المجلس الجزائري في 04 و 11 فيفري 1951م التي ستكون فيها هذه الحركة الغائب الأكبر ، فبموجب مرسوم أصدره الحاكم العام نايجلان مؤرخ في 15 ديسمبر 1950م وأكد عليه مرسوم 17 جانفي 1951م والذي حدد تاريخ 04 و 11 فيفري 1951م لإجراء الانتخابات الخاصة بتجديد المجلس الجزائري وكان مضمونه كالآتي:

النص 01: انتخابات الجمعية الجزائرية من أجل تجديد المجموعة التي خرجت في 04 فيفري 1951م للدور الأول و 11 فيفري الدور الثاني للاقتراع.

النص 02: الدوائر الانتخابية المعنية بإجراء العمليات الانتخابية للتجديد بالنسبة للهيئة الانتخابية الثانية حيث تمثل مقاطعة الجزائر 09 ممثلين ، ومقاطعة قسنطينة 12 ممثلاً ، مقاطعة وهران 07 ممثلين، منطقة الجنوب 02 ممثلين.

و من خلال التقارير التي نشرتها شرطة الاستعلامات العامة لشهر جانفي 1951م أن الحملة الانتخابية لسنة 1951م كانت نشيطة على مستوى كل العمالات الجزائرية [5].

---

[1]–أحمد مرحساس: المصدر السابق، ص 331.

[2]– نفسه، ص 331.

[3]–حسين آيت أحمد: المصدر السابق، ص 162.

[4]–حورية بن فضة: **الصراع السياسي...، 1951م**، المرجع السابق، ص 431.

[5]–نفسه، ص 433 – 434.

لكنها اسفرت بخيبة لأن أفعال نايجلان استمرت ، تكرر التزوير والغش في انتخابات المجلس في 04 و11 فيفري 1951م مثلما حصل سابقاً[1].

ب – **انتخابات 17 جوان 1951م:** التزوير الانتخابي لم يتغير كثيراً أسلوب نايجلان المعروف في اجراء الانتخابات،بقي مستمر في اجراء انتخابات المجالس المحلية والإقليمية فقد كانت مهزلة حقيقية بسبب الفبركة الحاصلة متجددة[2]، ومن هذا تم التحالف بين صفوف قيادة حركة انتصار الحريات الديمقراطية مع بقية الأحزاب الجزائرية بقصد خلق جبهة للوحدة للمشاركة في الانتخابات التشريعية التي ستجرى يوم 17 جوان 1951م[3]، وهاته الأخيرة كان ينتظرها الجميع آملين بها بحيث عول عليها الأهالي الجزائريين كثيراً[4].

وهكذا ابتداء من شهر ديسمبر 1950م بدأت الاتصالات بين حزب البيان وجمعية العلماء من جهة، وأعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية من جهة ثانية وفي الفترة الممتدة من جانفي إلى مارس 1951م جرت المفاوضات بين حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحزب البيان وجمعية العلماء حيث طالبوا مصالي الحاج بأن يتحول من رجل ثوري إلى رجل سياسي. وهذا يعني أن التحالف بين الأحزاب الثلاثة يقتضي بحل حزب الشعب الجزائري (المحظور قانونياً)، كذلك طالبوه بعد القيام بأعمال العنف ضد فرنسا وقبول فكرة العمل القانوني في إطار إصلاحات 1947م[5].

حان وقت الانتخابات التشريعية التي نظمت في 17 جوان 1951م، والتي لم تعرف سوى بن جلول ونارون كشخصيتين معروفتين لم ينتخب أي وطني، مما أثار استنكار أحمد بو منجل (محامي سابق ومساعد الأمين العام للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) حول المصادقة على المنتخبين "المفبركين"[6].

كالعادة رغم عزل نايجلان في نهاية أفريل 1951م، وعوض بروجي ليونار على رأس الولاية العامة؛ فقد بقيت سياسة نايجلان سارية المفعول ومتواصلة من ناحية التزويروالفبركة

---

[1]–بشير ملاح، المرجع السابق، ص 471.

[2]–حورية بن فضة: **الصراع السياسي...**، المرجع السابق، ص 432.

[3] –عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 325.

[4]– إبراهيم بن عبد المومن: **محمدالعربي بن مهيدي قائد المنطقة التاريخية الخامسة (1954م – 1956م) وثائق أرشيفية – شهادات حية –حقائق جديدة**، ط2018، دار عطا الله، الوادي – الجزائر، 2019م، ص 26.

[5] –عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 325 – 326.

[6] –جاك دوشمان: المصدر السابق، ص 64.

والغش[1]، بعد الفشل في الانتخابات التشريعية سنة 1951م[2] اتحد كل من حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء والحزب الشيوعي الجزائري بعد درسهم للحالة العامة الناشئة عن الانتخابات التشريعية المزعومة بحيث يستنكرون أساليب الضغط والتزوير التي استعملها رجال السلطة اتجاه الوطنيين والناخبون [3] قرروا تأسيس جبهة مشتركة للدفاع عن الحريات واحترامها في أوت 1951م[4]، وتلك بغرض تنسيق أعمال المنظمات والشخصيات والنضال تهدف إلى:

- إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951م.
- ضمان حرية الانتخاب في الطائفة الانتخابية من الدرجة الثانية.
- تحرير مصالي والمساجين السياسيين.
- فصل الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية (فصل الدين عن الدولة)[5].
- كذلك محاربة القمع بجميع أنواعه ولإبطال التدابير الاستثنائية الواقعة على مصالي الحاج[6].

صارت الحياة السياسية في ورطة،فالانتخابات دائماً مغشوشة والمنتخبون الجزائريون مهمشون من طرف أغلبية المنتخبين الفرنسيين والقمع متعدد الأشكال ضد المناضلين الجزائريين وخاصة المنتمون إلى حزب الشعب / حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وضد الصحافة ومنع المظاهرات السياسية العامة[7].

---

[1]–يحي بوعزيز: **الإيديولوجيات السياسية**...، المرجع السابق، ص 18.

2–أحمد مرحساس: المصدر السابق، ص 338.

[3]–**جريدة المنار**: عدد 9 – السنة الأولى، الإثنين 23 شوال 1320م، 30 جويلية 1951 م.

[4] -أنظر ملحق 01.

[5]–أحمد مرحساس: المصدر السابق، ص 338.

[6]–محمد بلعباس: المرجع السابق، ص 95.

[7]–محفوظ قداش: **جزائر الجزائريين**، المصدر السابق، ص 388.

المبحث الثاني: أزمات الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية

أوّلا: أزمة الكوادر(1946م-1949م)

لقد واجه الحزب ثلاثة تكتلات تكيد لبعضها:

1.الحركة البرلمانية الفائزة في انتخابات 1946م نوفمبر وتنقلاتها بين الجزائر وفرنسا دون علم قيادة الحزب وهم الأمين دباغين وبوقادوم ودردور حيث كانوا يسافرون إلى الخارج دون إشعار الحزب.

2.تكتل مزغنة وخيضر اللذان يعملان بانضباط واتفاق مع الحزب.

3.تكتل الشباب الثوري وخصوماته مع القيادة.

وفي إطار هذه التكتلات راح الحزب يخوض غمار الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947م والتي أسفرت عن نصر رائع للحزب.

أما فيما يخص أزمة الكوادر فإن الأمين دباغين نصبته لجنة اليقظة والاحتياط كرجل ثاني في الحزب خلال مؤتمر 1947م (راهن عليه أحمد بودا ودعاة البربرية)، إلا أن الأمين دباغين[1] ودعاة البربرية كانا يستخدمان بعضهما البعض دون مراعاة لمصلحة الحزب، وبما أن الحزب في مؤتمر فيفري 1947م التزم الصمت عن الفترة مابين 1936م-1947م وخاصة أحداث ماي 1945م فإنه خرج بقيادة لا عزيمة لها.

---

[1]-**محمد الأمين دباغين(1917-2003)** : ولد سنة 1917 بمدينة شرشال،دخل معهد الطب وانخرط في جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا فكانت البوابة التي دخل منها إلى عالم السياسة والنضال، لم يتجاوز دباغين العشرين من عمره عندما انخرط في حزب الشعب الجزائري الذي كان برئاسة مصالي الحاج حيث رفض التجنيد خلال الحرب العالمية الثانية وكان ثمن ذلك السجن ثم أفرج عنه، وفي أحداث 8 ماي 1945 أصبح من قياديي حزب الشعب وفي جوان 1955 ألقت السلطات الفرنسية القبض عليه بتهمة تكوين مجموعة أشرار وسجن لمدة ستة أشهر وبعد خروجه التحق بصفوف جبهة التحرير الوطني بواسطة عبان رمضان غادر الجزائر بعد أن حوصر في بيته ووضع تحت المراقبة الجبرية وأقام بباريس عدة أسابيع ثم انتقل إلى القاهرة حيث عين مسؤولا عن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني. كان محمد الأمين دباغين عضوا في المجلس للثورة الجزائرية ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ الموسعة عام 1957 ليتولى أول منصب للشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة الأولى. ابتعد الأمين دباغين عام 1959 عن السياسة بعد دخوله في صراع ضد أول رئيس للحكومة المؤقتة فرحات عباس وعبد الحفيظ بوصوف رجل المخابرات القوي في الثورة الجزائرية. وبعد الاستقلال تفرغ لمهنة الطب في العلمة قبل العودة إلى العاصمة حيث توفي فيها يوم 20جانفي 2003. أنظر: مومن العمري ، المرجع السابق، ص201.

وقد أصبح مكتب الأمين دباغين ملتقى للدسائس التي تحاك ضد مصالي الحاج حيث أن الأمين دباغين يتظاهر بمظهر الزعيم وقبل رمضان 1948م عقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماعا في مكان بعيد عن بوزريعة وفوضت له السلطات المطلقة ليقود السياسة الخارجية وكان على رأس المجتمعين أحمد بودا (من دعاة البربرية)، وراء هذه العملية غير الديمقراطية، وفي عام 1948م سافر الأمين دباغين إلى القاهرة وعاد دون إذن من أعضاء الحزب بفضل السلطة المطلقة المخولة له.

ثم إن الحزب قدم تقريراً إلى جمعية الأمم المتحدة المنعقدة في باريس بالمشاركة مع التونسيين والمغاربة ولم يحضر الأمين باغين مع أعضاء الحزب، وقد تأسف مصالي الحاج لهذه الأعمال التي يقوم بها الأمين دباغين ورفيقه بوقادوم الذي حضر إلى باريس وعندما سأله مصالي عن سبب قدومه قال له أنه في مهمة سرية، وبالتالي أصبح لا يعير اهتماماً للقيادة الأولى في الحزب، وفي هذا الصدد يقول بوعزيز "رغم المساس الذي لحق به وبشرفه فقد تحمل أشياء يثور لها أكبر لا مبالي من المناضلين، وذلك من أجل حبه لشعبه وخوفه من أن تنكسر وحدة الحزب"[1]. ولكن هذا الموقف خلف نتائج سيئة.

ونستطيع أن نقول بشكل أوضح ومفصل حول أزمة الأمين دباغين أنه إذا الخلاف بين الأمين دباغين وبعض أعضاء قيادة الحركة وعلى رأسهم مصالي الحاج شخصيا يعود إلى ندوة الإطارات التي انعقدت في شهر ديسمبر 1946م بعد بروز الخلاف حول المسألة الانتخابية إلا أن الموقف سيتبلور بوضوح ليصبح أكثر تعصبا وصلابة بعد المؤتمر الأول (فيفري1947م) فالسياسة الجديدة التي حاول بعض القادة فرضها كمنهج عمل داخل الحركة تسببت بشكل مباشر في قيام المواجهة بين هيئة القيادة وعلى رأسها مصالي الحاج والدكتور الأمين دباغين الأمر الذي دفع به إلى الابتعاد بشكل رسمي عن الحركة وانقطع تماماًعن حضور جلساتها والمشاركة في نشاطات القيادة[2]. كما امتنع عن تقديم التقارير عن نشاطاته النضالية خصوصا تلك المتعلقة بوجوده في البرلمان الفرنسي– وعلى الرغم من هذا الابتعاد لم يتوقف دباغين عن توجيه تهمه للمسؤولين بإدارة الحركة لاسيما مصالي الحاج الذي اتهمه بالسكو[3].

---

[1]– يحي بوعزيز :**الاتهامات المتبادلة...**،المرجع السابق، ص 12.

[2]– العقون: المصدر السابق، ص 109.

[3]–مومن العمري:المرجع السابق، ص202.

وفي محاولة لإعادة الأمين دباغين إلى صفوف قيادة الحركة شكلت لجنة من أربعة أشخاص وهم: مصالي الحاج ومحمد بلوزداد وبن يوسف بن خدة وأحمد بودا لتوضيح قضيته وموقفه من الحركة غير أنه رفض مقابلتهم ثم تمت محاولة أخرى من طرف القيادة الذين توجها إلى بيته لكنه رفض أي اتفاق معهم. وقد كانت آخر محطة لقاء بين دباغين مع إدارة الحركة هي الزيارة التي قام بها أحمد بودا إليه، حيث أبلغه فيها بأن قيادة الحركة سوف تعتبره متمردا أوعاصيا في حالة عدم توضيح موقفه فأجابه الأمين دباغين بقوله "إذن فالحرب بيننا"[1].

ومما لاشك فيهأن سبب الخلاف كان جوهرياً، حيث شكل إحدى دعائم الحركة إذ أنه تعلق ببرنامجها ومبادئها ومطالبها الأمر الذي اعتبره دباغين انحرافاً حقيقياً وخطيراً عن نهجها وقد كان التوجه الجديد للحركة إحدى بدايات هذا الخلاف،ولقد اتصل لمين دباغين من جهته ببعض المناضلين في القطاع القسنطيني وشرح لهم وجهة نظره وما كان يعيبه في قيادة الحزب بدل أن يطرح رأيه أمام القيادة أو أمام اللجنة المركزية وبالتالي قررت هذه الأخيرة إبعاده من الحزب بحجة عدم الانضباط [2]وهذابعدأن قرر لمين دباغين الاستقالة أمام الأشهاد من المناضلين للحزب في القطاع القسنطيني.

لقد أحدث انسحاب الأمين دباغين هزة عنيفة في صفوف المناضلين وخصوصا الشباب الثوري الذي رأى فيه الأمل والريادة في البحث عن مخرج من تلك الشرنقة التي أبعدتهم عن جوهر الصراع مع السلطات الاستعمارية والإسراع بتفجير الثورة، إنما يمكن قوله عن طبيعة هذه الأزمة وتداعياتها أنها بينت بشكل واضح حقيقة الصراع حول القادة بين جماعة من المناضلين القدماء بزعامة مصالي ومولاي مرباح ومزغنة من جهة وثلة من المثقفين النشطاء الشباب الذين تمكنوا من التسرب إلى هياكل الحزب بقوة وبلوغهم مراكز قيادية عالية وفي وقت كان من المفروض على قيادة الحزب الشروع الجدي في البحث لإيجاد حلول جذرية لهذه الأزمة قامت بالمزج بينها وبين شق آخر للأزمة من أزمة شهدتها سنة 1949م وهي الأزمة القبائلية وفي هذا السياق تشير بعض المصادر أن قيادة الحزب استغلت هذه الأزمة(الأزمة البربرية) لإقصاء أنصار محمد الأمين دباغين من صفوف

[1]–مومن العمري: المرجع السابق، ص 202.

[2]–بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص213.

وقيادة الحزب[1]، وإن اختلفت التفاسير والأطروحات في قضية دباغين فالمؤكد أن هذه الهزة عبرت عن تحول خطير في توجهات الحركة وسوف تكون لها انعكاسات خطيرة على مستقبلها ومستقبل مناضليها.

ثانياً:الأزمة القبائلية 1949م

يعتبر التنوع السكاني في الجزائر من حيث اللهجات والأعراف ظاهرة طبيعية كبقية كثير من المجتمعات، لكن الاستعمار حاول توظيف هذه الظاهرة للوصول لأهدافه من تقسيم وهيمنة[2]، ومن ذلك ان فرنسا حاولت ربط السكان الأمازيغ في شمال افريقيا بالبعد التاريخي الروماني المسيحي، واعتبرتهم شعباً متميزاً لهجة وبشرة عن سكان المنطقة ، ولكن احتكاكهم بالعرب جعلهم يغيرون بعض عاداتهم [3]. وقد حاولت فرنسا إقناع السكان بذلك الشيء بأنهم مميزون بهدف تفريق المقاومة والرفض للاستعمار، لكن ذلك لم يصاحبه بوادر التقريب أو منح امتيازات لهؤلاء على غرار الأوروبيين بل طالتهم أيضاً القوانين الجائرة ومصادرة الأملاك[4]. ركز الفرنسيون على هذه النقطة منذ القرن 19م بمنطقة القبائل من خلال النشاط الكنسي والمدارس الفرنسية، وصرح بذلك "اندرييهسارفييه" علينا أن نقسم المعسكر الأهلي أو الكتلة الأهلية كلما أمكننا ذلك من أجل عزل العناصر السكانية بعضها عن بعض[5].

و بغض النظر عن الإرهاصات الأولى لهذه النزعة التي تعود إلى أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن والتي بدأها المستشرقون والمبشرون ثم تولى أمرها بعض من تأثروا بأفكارهم من الأهالي ذوي الثقافة الفرنسية، إلا أن ظهور هذه النزعة كحركة ذات طابع سياسي يعود إلى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية (1946م – 1947م) حيث اندفعت جماعة من الشبان الطلبة إلى الانضمام إلى الحركة الوطنية من أجل مقاومة الاحتلال الفرنسي، خاصة بعد أحداث 08 ماي 1945م الرهيبة والقمع الذي أعقبها في كافة أنحاء الوطن ومن بينها بلاد القبائل بطبيعة الحال ، وقد انضم هؤلاء الشباب بكيفية طبيعية وتلقائية

---

[1]–حسين آيت أحمد: المصدر السابق، ص 106.

[2]–أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي (1830م – 1954م)**، ط01 ، ج 06 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص 318.

[3]–أبو بكر الصديق حميدي: **قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1920م – 1954م**،ط01، دار الهدى، عين مليلة – الجزائر، 2015م، 89.

[4]– نفسه، ص 89.

[5]– نفسه، ص 89.

إلى حزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية كغيرهم دون أية شبهة أوفكرة مسبقة عنهم، إلا أن بعض هؤلاء الشبان المناضلين (ومنهم من كان على مستوى معتبر في سلم القيادة، نظراً لنيلهم حظاً من التعليم مقارنة بغيرهم) [1]، كذلك كانوا يخفون ايديولوجية مغايرة لإيديولوجية ومبادئ الحركة الوطنية في الصميم ، حيث كانت هذه النواة (المزروعة) داخل الحزب تطالب بالبربرية للجزائر ، مع رفض الانتماء العربي الإسلامي للشعب الجزائري؛ وهم بذلك لم يكونوا متأثرين بالأفكار والأطروحات الاستعمارية الفرنسية فحسب (والتي لقنوا اياها في المدارس الفرنسية) بل أيضاً متأثرين إلى حد بعيد بالإيديولوجية الشيوعية التي كانت في أوج عصرها الذهبي في ذلك الوقت وكان لها تأثير عميق في أوساط الطلبة المفرنسين أي (غير المتشبعين بالثقافة العربية الإسلامية)، ويجدر التذكير هنا بأن الشيوعيين الجزائريين (شأنهم في ذلك شأن زعمائهم الفرنسيين) كانوا يعارضون مفهوم "الأمة الجزائرية" الموجودة والمكونة أصلاً قبل أن توجد الأمة الفرنسية ذاتها [2]. كذلك ظهر القبائليين في باريس عام 1948م وله جذوره في الأزمة الكبرى الحالية للحزب وفي الأوساط العليا للإدارة الاستعمارية وقد أوجدته الإمبريالية الفرنسية غدا ةالاحتلال تقريباً. وتطور ليتفجر عام 1949م بسبب إعانة وحماية من المجموعات والتكتلات للخزينة من عام 1946م[3].

و كان أول من أثار الانتباه لهذه الحركة البربرية ودق ناقوس الخطر هو أحمد بودة[4]في اجتماع زدين [5] ديسمبر 1948م، و من أبرز من تزعم الدعوة إلى البربرية السادة

---

[1]– أحمد بن النعمان: **فرنسا والأطروحة البربرية – الخلفيات، الأهداف، الوسائل، البدائل**، ط 02، دار الأمة، برج الكيفان، الجزائر، 1997م، ص 27.

[2] –نفسه، ص 28.

[3]– يحي بوعزيز: **الاتهامات المتبادلة** .... ، المرجع الساب، ص 13.

[4]–**أحمد بودة**: ولد في 03 أوت 1907م من مدينة يسر بعين طاية في وسط فلاحي متواضع ، انخرط فالعديد من الأحزاب الوطنية ، كان مدرسة للوطنية و من مناضلي استقلال الجزائر ، توفي إثر أزمة قلبية في 20 فيفري 1992م، أنظر : جمعية حراء – مكتب المرادية Association Hira Bureau El Mouradia

[5]–**اجتماع زدين**: هو اجتماع اجتمع فيه بعض أعضاء اللجنة المركزية لحزب الشعب (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) بالإضافة إلى القيادة العليا للمنظمة الخاصة ديسمبر 1948م في زدين بمنطقة في البليدة (قُيد حول الأسس الهامة للحركة الثورية الجزائرية)، أنظر: نفسية دويدة: حركة انتصار الحريات الديمقراطية بزدين (1948م): منطلق نحو الثورة ، مجلة الباحث ، ص206 .

(آيت أحمد حسين [1]، علي عميش ، عمارة ولد حمودة ، عمر أوصديق ، والي بنا ، مبروك بن الحسين...) ومعظمهم كانوا طلبة و أعضاء في حزب الشعب، وعندما ظهرت هذه الحركة وجدت دعماً من عدة جهات منها الحزب الشيوعي المدعم من طرف الحزب الشيوعي الفرنسي والإدارة الاستعمارية لطعن الحركة الوطنية الاستقلالية، من رأي الشيوعيين وعلى رأسهم (موريس طوريز [2]) أن الشعب الجزائري لم يكن موجوداً في السابق وهو اليوم في طريق التكوين من العرب والقبائل واليهود والمالطيين والإسبان والطليان والفرنسيين وغيرهم. وكذلك ساعدهم انتصار الحلفاء على النازية وقيام الإتحاد السوفياتي من شعوب وقوميات متعددة أعطيت لها الحريات اللغوية والثقافية في أذربيجان وأوزوبكستان وغيرها من الجمهوريات، وهي أمور تأثر بها شبان القبائل الكبرى والمثقفون بالفرنسية؛ والمتأثرون بأعمال جماعة الآباء البيض المسيحيين الذين ركزوا أعمالهم على مقاومة الدين الإسلامي واللغة العربية والحضارة العربية الإسلامية ونشر المسيحية والفرنسية عوضاً عنهما بواسطة بناء المدارس وفتح الملاجئ للأيتام وتقديم العون المادي للمعوزين. ونجحت الحركة من استمالة 50 % من مناضلي الحزب في صفوفهم وتأييد الفكرة البربرية، كذلك تمكنوا من استعادة سيطرة الحزب على كل خلاياه وشعبه في كل المدن والدوائر ووجدوا مساعدة كبيرة من مناضلي الحزب المنتميين إلى القبائل الصغرى[3].

كذلك تعود اكتشاف هذه الأزمة إلى العديد من الأحداث وقعت على مستوى حركة انتصار الحريات الديمقراطية بحيث أن فدرالية حزب الشعب بفرنسا كان يترأسها "**عبد الله فيلالي**" و ذلك في الفترة الممتدة ما بين 1947م – 1949م؛ وهذا الأخير لم يستطع أن يحدث أي تغيير للحزب أو تقدم رغم إمكانياته وإراداته الحسنة بحيث أنه كان يبالغ في استعمال الشتائم ضد كل من يعارضه، ولا يقبل أية مناقشة وكان ينعت الطلبة بأميين، وإثر وصول رشيد على يحي إلى فرنسا لاحظ طريقة تسيير الفيدرالية التي كان يسيطر عليها عبد الله فيلالي مما أدى به إلى انتقادها، ومما زاد الطين بلة وآثار غضب الطلبة بحزب الشعب

---

[1]–**حسين آيت أحمد:** ولد في 26 أوت 1926م بعين الحمام بولاية تيز وزو و هو سياسي جزائري و أحد قادة الثورة الجزائرية في جبهة التحرير الوطني، ثم بعد الاستقلال أسس حزب جبهة القوى الاشتراكية، توفي في 23 ديسمبر 2015م بلوزان – سويسرا، أنظر : مذكرات مكافح حسين آيت أحمد ، ص 15 .

[2]–**موريس طوريز:** هو الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي ، صاحب أطروحة النظرة الشيوعية بخصوص << الجزائر أمة في طور النشوء >> .

[3]–محمد بلعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، د.ط، دار المعاصرة ، الجزائر ، 2009م ، ص 90 – 91 .

أنه في تلك الفترة قصد مصالي مدينة بري كنت روبير الموجودة بضواحي باريس فذهب إليه مجموعة من المناضلين مع بالقاسم راجف وهو أحد البارزين في الحركة الوطنية الجزائرية ومن أهم رواد نجم شمال افريقيا ومؤسسيه ليقدموا له دعوة ضد ما يقوم به فيلالي ويشتكوا له سوء المعاملة التي يتلقونها منه، إلا أن مصالي دافع عن فيلالي وبرر كل ما يقوم به من تصرفات وبرر كل ما يقوم به من تصرفات ومن لم يجد الطلبة حلاً آخر إلا الهروب من الحزب غير أن بالقاسم راجف طلب منهم طلب منهم عدم فعل ذلك لأن هذا التصرف يعتبر خيانة[1] .

قام الحزب بقرار حول مساعدة الفلسطنيين عن طريق جمع التبرعات لهم لكن عارض السيد رشيد علي يحي فكرة جمع التبرعات لفلسطين، وفي شهر أفريل من عام 1949م؛ جاء رد الفعل من قيادة الحزب حيث قررت حل فيدرالية الحزب بفرنسا وعزل رشيد علي يحي من رئاسة تحرير جريدة "نجم الجزائر" التي كان يستعملها كمنبر للتنكر للجزائر العربية الإسلامية[2]. كما قررت قيادة الحزب عزل قادة الحركة البربرية وإبعادهم عن الحزب ولم يسلم من هذا التطهير إلا السيد آيت أحمد الذي دافع رئيس الحزب عن بقائه في اللجنة المركزية، إلا أنه تقرر ابعاده من رئاسة المنظمة السرية للحزب، وحل محله بن بله في شهر ديسمبر عام 1949م، وفي الوقت نفسه فقد عين الحزب ثلاث شخصيات وطنية وكلهم يتكلمون القبائلية على رأس فدرالية الحزب بفرنسا وطلبت من السادة "راجف بلقاس م، سعدي صادق ، شوقي مصطفاوي" أن يقوموا بإعادة تنظيم خلايا الحزب بفرنسا كما قام كريم بلقاسم من جهة بالقضاء على جميع المعارضين لمصالي وقيادته في بلاد القبائل وذلك محافظة على وحدة الحزب[3] .

---

[1]–فاطمة لعجيمي: **الأزمة البربرية 1949م و تأثيرها على مسار الحركة الوطنية الجزائرية** ، مذكرة الماستر في التاريخ المعاصر، شعبة التاريخ ، قسم العلوم الانسانية ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2014م /2015م ، ص 16 .

[2]–عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 318 – 319 .

[3]–نفسه، ص 319 .

هذه الأزمة اختلفت أسبابها وكان كل شخص يوجهها لأبعاد كما يراها هو وكل الأبعاد كانت مشابهة بعض الشيء ، مثلاً مصالي كان يرى بأنها صنيعة الاستعمار طبقاً لمقولة "**فرق تسد**"[1]، أما بن يوسف بن خده فقد حدد أسباب هذه الأزمة في نقاط و هي كالتالي:

1. تأثير الحزب الشيوعي على أفكار القبائليين.
2. التأثير الذي خلفه الاستعمار بفعل التبشير وقوة هجرة سكان هذه المنطقة إلى فرنسا.
3. انتشار فكرة البربر وخصوصياتهم بشكل خاص.
4. النكبة التي منيت بها فلسطين وخيانة العرب لها[2].

و خلال الفترة نفسها غادر الدكتور لمين ذو الشخصية الهامة التي سيطرت على الحزب، فطبعه الحاد وتكوينه السياسي الأكثر ثقافة كان سبب تعارضه مع أغلبية المسؤولين الذين كانوا يشكلون حينها القيادة ، وأمام الصعوبات المتلقات رأى الدكتور لمين إنه من الضروري القيام بإعادة تنظيم الحزب، لكنه لم يقدم أي مقترح ملموس حيث اكتفى بالمطالبة بالسلطة التامة بغرض تقويم الحركةوهذا ما تم رفضه وغادر لمين دباغين الحزب لأنه ظل عنيدا[3] .

صرح مصالي الحاج على ما يرى في حوزته حول قضية "المؤامرة البربرية" بحيث قال "بفض عصبة لمين – بودا كان البربريست كباراً وصغاراً يدخلون في جسد الحزب في كل مكان، كدخول الجراثيم في جسد متعب ، وتحركوا بسهولة وذهبوا هكذا لزرع الفيروس في كل فرنسا...، في الواقع كانوا لفترة من الوقت هم أسياد الحزب الحقيقيين[4].

---

[1]–**فرق تسد** : هو مصطلح سياسي عسكري اقتصادي الأصل اللاتيني له " divide et impera"، و يعني تفريق قوة الخصم الكبيرة إلى أقسام متفرقة لتصبح أقل قوة و هي غير متحددة مع بعضها البعض مما يسهل التعامل معها كذلك يتطرق المصطلح للقوى المتفرقة التي لم يسبق أن اتحدت و التي يراد منعها من الاتحاد و تشكيل قوة كبيرة يصعب التعامل معها ، أنظر: عالية منصور: "فرق تسد"... سياسة شب عليها الأسد والشاب، مجلة المجلة ، 15 جوان 2020م.

[2]–منال شرقي: أزمة **حركة انتصار الحريات الديموقراطية و تأثيرها على اندلاع الثورة التحريرية** ، مذكرة الماستر تخصص التاريخ المعاصر ، شعبة التاريخ ، قسم العلوم الإنسانية ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2012م/ 2013م ،ص 52 .

[3]–محفوظ قداش: **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939م – 1951م**، تر: أمحمد بن البار ، ج02، دار الأمة، 2011 م، ص 157 .

[4]–حسين آيت أحمد: المصدر السابق، ص 207.

أما حسين آيت أحمد كان قد روى قصة استبعاده من الحزب ومن كل ما هو سياسي بطريقة عشوائية كانت صا دمة له بعض الشيء سببه أنه كان قبائلي، كان قد اجتمع مع مصالي وحسين لحول وغيرهم من الإطارات وكان النقاش يدور حول المؤامرة القبائلية. وكان حسين آيت أحمد رافضاً لكلمة مؤامرة وصرح بأنها ليست مؤامرة مجرد مطالبة بحقوقهم وبقي متمسك بموقفه وقال بأنه:

- لا أعتقد بوجود مؤامرة.
- أنه يشاطر البقية من جماعة القبائل بخصوص الثقافة واللغة البربرية.
- الأزمة وليدة رفض النقاش على مستوى هياكل الحزب.
- عندما ظهرت الأزمة كانت كل الوسائل متوفرة لحلها لصالح الحزب والبلد وقد اخترتم طريق القمع. وهو طريق متطابق مع سياسة المستعمر.

و قد اختتم الاجتماع بكلمة من الأمين العام لحول "الذي قال كنا نريد سماعك، وها نحن سمعناك"، ومنذ ذلك اليوم ودون أي بلاغ أو قرار عقابي ، لم يعد يدعى لاجتماعات المكتب السياسي واللجنة المركزية وهيئة أركان المنظمة الخاصة، وعلم من باب الصدفة أن المكتب السياسي قد عين بن بله ليخلف آيت أحمد على رأس المنظمة الخاصة، قال حسين آيت أحمد في مذكراته "أصبحت الآن خارج قادوس النظام "، ومثل قضية الدسيسة البربرية، لم تكن المؤامرة الكولونيالية تستند إلى أدنى دليل جدي[1] .

حالة التشنج التي شهدتها الأزمة القبائلية دلت على أن الاختراق الفرنسي داخل الحزب شمل كل الأطراف ، بما فيها دعاة النزعة البربرية، الذين وجد بعضهم الرعاية والحماية من السلطات الفرنسية، لأنها عملت – من ذي قبل – على تشكيلهم وتوجيههم (استعملتهم) والكلام نفسه ينطبق على جهات أخرى في الحزب لم تعمل على حل الأزمة بل زادت الطين بلة، في حين البعض الآخر ونظراً لضعف تكوينه جرى توجيهه ، وقد يكون ذلك دون علم منهم، وهذه الأخيرة قد تنطبق على جميع الأطراف .

[1]–حسين آيت أحمد: المصدر السابق، ص213 – 214.

كذلك يبدوا أن الاختراق الفرنسي قد طال أصحاب النزعة وخصومهم معا ، وبالتالي تمكنت فرنسا من التحكم في هذا الملف الحساس والخطير، والذي يشكل قنبلة موقوتة في مسار ومصير الجزائر والجزائريين، إن لم تحسن سلطة وشعباً، تفكيك هذه القنبلة[1] .

و خلالها هاتين الأزمتين ; أكدت قيادة الحزب المتجمعة خلف هالة مصالي ، على سلطتها لكن هذا لم يمنع من وجود مشكل وبعيداً عن الدعاية الوطنية ،آن الأوان ليس فقط لتحديد الوسائل للوصول إلى الاستقلال ولكن الاقتحام مرحلة تحضير المعركة المسلحة[2].

[1]–لزهر بديدة: "**النزعة البربرية في حزب الشعب الجزائري 1949م من منظور بن يوسف بن خدة** "، المرجعيات و المواقف في الفكر الثوري عند بن يوسف بن خدة ، بن يوسف بن خدة مسار و مواقف 1920م 2003م، أشغال الملتقى الوطني الأول 18 – 19 مارس 2015م جامعة يحي فارس المدية ، منشورات مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، ص 40 – 41 .

[2]–محفوظ قداش: **تاريخ الحركة ....ج 2**، المصدر السابق ، ص 1158 .

ثالثاً: اكتشاف المنظمة الخاصة وموقف الحركة منها

في مؤتمر الحركة الأول في 15 فيفري 1947م، قرر الإبقاء على التنظيم السري لحزب الشعب الجزائري وإنشاء بتظيم شبه عسكري هو المنظمة الخاصة **L'os**[1].

وخلص المؤتمرون إلى عدة قرارات أهمها إنش اء تنظيم خاص وسري أسندت قيادته "لمحمد بلوزداد" كما ذكرنا سابقا الذي باشر عمله في تأسيس المنظمة مراعيا مبدأين وهما: الفصل التام بين المنظمة الخاصة والتنظيمات الأخرى التابعة للحزب حفاظا على السرية، واختيار أجدر المناضلين في الحزب لتجنيدهم في المنظمة الخاصة، بعد اجتيازهم لاختبارات شديدة وقاسية، وبعد أدائهم القسم بعدم إفشاء الأسرار، وأن يقدم للمنظمة كل إمكانياته لخدمة القضية الوطنية التي ضحى بحياته من أجلها [2]، كما بدأ "محمد بلوزداد" بتنصيب أعضاء هيئة الأركان ممن يثق فيهم، فبدأ الاتصال أولا بـ :أحمد بن بله وحسين آيت أحمد، وتشكلت هيئة الأركان من : حسين آيت أحمد رئيس الهيئة أي المسؤول السياسي، وبلحاج الجيلالي عبد القادر، وهو المدرب العسكري العام أي المسؤول العسكري، أما محمد بلوزداد فكان دوره هو القيام بعملية التنسيق بين مختلف الهيئات إلى جانب ضبط الاتصال مع المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري. والذي يتم من خلال شخص واحد هو حسين لحول فهؤلاء يكونون قيادة الأركان فالمنطقة الخاصة عبارة عن هيكل ذا تنظيم سُلمي صار قائم على مبدأ العمل السري وعلى رأس الهرم قيادة أركان وطنية مسؤولة[3].

وقد عدلت قيادة المنظمة مرات عدة، حيث حل "حسين آيت أحمد" محل بلوزداد على رئاسة المنظمة نظرا لعدم قدرة بلوزداد على مواصلة مهمته جاء مرضه مع بداية 1948م، وعقب الأزمة القبائلية اضطر آيت احمد إلى الانسحاب تاركا القيادة لأحمد بن بلة[4].

وقد سعت المنظمة إلى الحصول على الأسلحة بجميع الوسائل، بجمعها وشرائها من داخل الوطن، وبإرسال الفدائيين إلى خارج الوطن للحصول عليها، واعدت لذلك مخابئ، ومراكز للتدريب وأماكن لإخفاء الأسلحة[1].

---

[1]–بنيامين سطورا:**مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية 1898–1974**، تر: الصادق عماري ومصطفى ماضي، الجزائر: منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال،1998 ، ص 199 – 200 .

[2]–محمد الطيب العلوي: المرجع السابق، ص 286 – 287.

[3]– أحمد مرحساس: المصدر السابق، ص 301.

[4]– محفوظ قداش: المصدر السابق، ج2، ص 1114.

وكان المبدأ الذي تبناه كل من مسؤولي العمل المسلح ومسؤولي الجهاز الشرعي للحزب هو أن على المنظمة الخاصة معالجة مشاكلها المالية بنفسها، كتوفير الأسلحة ومواجهة القمع، كما كان لزاما عدم تعريض النشاط الرسمي الذي تقوده الحركة للخطر[2] .

اشتملت المنظمة الخاصة على مصلحة عامة متفرعة إلى عدة أقسام هي:

1) شبكة المساعدين: تشكل نواة البنية التحتية المتكونة من المناضلين الصادقين الذين يتوفرون على ملاجئ لاستضافة العناصر الملاحقة من قبل الشرطة، ويتلقى رئيس شبكة المساعدين تعليماته من طرف المسؤول الوطني للمنظمة الخاصة.

2) قسم الاستعلامات: مهمته تكوين العناصر المكلفة بأجهزة الراديو، وتنظيمه على شكل وحدات وأفواج تدرب على وسائل الاتصال، وتضم هذه الوحدات بعض الأخصائيين في جهاز الراديو، وتقوم بالتعليم التقني وصناعة العتاد وصيانته.

3) قسم المتخصصين في المتفجرات: كانت عناصره تتدرب على استعمال أنواع المتفجرات في عمليات التخريب[3] .

وعن عدد القوات الإجمالي في المنظمة الخاصة يذكر احمد مهساس [4]، وهو من المناضلين البارزين في المنظمة، أنه كان حوالي 2000 عضوا، وقد قامت المنظمة الخاصة إلى غاية 1949م بعدة عمليات نذكر منها:

- تصفية بعض الخونة من أذناب الاستعمار وحماية المناضلين من مضايقات الشرطة، حيث فيما بين 1945م و 1948مانتقل كثير من المناضلين المطاردين من قبل الشرطة إلى مناطق نائية وإلى الجبال هربا من رجال الشرطة[5] .

---

[1]– محمد الطيب العلوي: مرجع سابق، ص 288.

[2]–سليمان قريري:**الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940–1954**، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة ، ص 108 .

[3]–أحمد مهساس:المرجع السابق، ص 302–303.

[4]–**أحمد مهساس:** كان عضوا في المنظمة الخاصة، أوقف عند اكتشافها سنة 1950 واستطاع الهروب من السجن مع بن بلة سنة 1952، وعضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي (1945–1967)، ينظر: قريري سليمان، مرجع سابق ،ص 171.

[5]–سليمان قريري: المرجع السابق، ص 197–198.

-منع مناضلي المنظمة من الاستقالة، حيث تمت عدة عمليات للسيطرة على المناضلين الذين تركوا العمل في المنطقة أو الذين كانت تحوم حولهم الشكوك بتسريب معلومات تخص الجهاز إلى الأمن[1] .

-كلف مناضلوا المنظمة الخاصة بمهمات خطيرة جدا، ففي وهران مثلا تلقوا أمر بالسهر على مجريات الانتخابات وإحراق الصناديق في حالة مخالفة الإدارة للقوانين[2].

وبما أن قوانين الحزب تقتضي أن المناضل الذي يلتحق بالنظام العسكري متطوعا لا يمكنه أن يغادر حيث يصبح في حوزته أسرار كبيرة،إذا أفشاها يعرض المنظمة للخطر، ونتيجة لهذه الصرامة فقد تعرضت في **18**مارس **1950**م لضربة عنيفة [3]، حيث وقع حادث كان وراء تفكيك المنظمة السرية، إذ كان الاشتباه في إطار محلي للمنظمة الخاصة هو **خياري عبد القادر** يدعى (رحيم) في إعطاء معلومات إلى الشرطة وقد قام بتنظيم العملية كل من **ديدوش مراد** واختار معه (مصطفى بن بولعيد وعبد الباقي بكوش وحسين بن زعيم وابراهيم عجامي، توجه الجميع إلى تبسة [4] اخذوا عبد القادر خياري بهدف قتله فضربوه ضربا قوياً حتى اعتقدوا أنه قد فارق الحياة فتركوه ولكنه نجا من الموت، وتوجه إلى السلطات الاستعمارية وأطلعها على حقيقة المنظمة العسكرية، وما سهل مهمتها هو تعرفها على رقم السيارة التي اختطفت "رحيم" فلاحقتها وأوقفتها فـي وادي الزناتي، ألقي القبض على سائقها وفر بعضهم [5]، وكانت تلك فرصة لمصالح الشرطة للجوء إلى القمع، فقامت بحملة اعتقالات، عذبت الـمسجونين أثناء استنطاقهم، فلم تجد صعوبة في تتبع حلقات السلسلة وتوسعت حملة الاعتقال من تبسة إلى سوق أهراس إلى بجاية لتعم أرجاء الوطن، وكانت الحصيلة حوالي 400 عملية اعتقال وصدور 208حكم من 8 إلى 10سنوات سجنا والمنع من الاقامة والحرمان من الحقوق المدنية [6].

---

[1]–سليمان قريري: المرجع السابق، ص 198.

[2]– نفسه: ص 193.

[3]–أحمد بن بله: **مذكرات احمد بن بله**، كما أملاها على روبير ميرل، تر : العفيف الأخضر، منشورات دار الأدب، لبنان، (د س ط)،ص 82

[4]–محمد الطيب العلوي: مرجع سابق، **ص** 294.

[5]–محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص295.

[6]–أحمد مـحساس: المصدر السابق، **ص**328.

لقد كان نشاط المنظمة متزايدا حيث تجمع جل المصادر أن السبب في اكتشافها يعود لما أطلق عليه بحادثة تبسة وتتمثل مجريات هذه الحادثة في أنها ع ملية نفذت بأمر من قيادة المنظمة على مستوى عمالة قسنطينة والمتمثلة في الثلاثي **محمد بوضياف** و**محمد العربي بن مهيدي** و**ديدوش مراد** [1]وقد كانت نتيجة عمل تأديبي لأحد المناضلين ألا وهو:**عبد القادر لخياري** ، المشكوك في إفشائه لأسرار نشاطاته داخل المنظمة لذلك كلفت المنظمة السرية أربعة أشخاص هم :(بن عودة عما ر، بن زعيم، عجامي إبراهيم، بكوش عبد القادر)[2]، حيث قاموا باختطافه، وبما أنه كان يعرف مصيره، تخبأ داخل السيارة حتى فقد السائق سيطرته فتحطمت بعد اصطدامها بالشجرة ونجح بذلك في الهروب. وحين استعاد رشده مضى إلى مفوضية الشرطة وتكلم، وعلى الرغم من اتفاق المؤرخين على أن السبب في اكتشاف المنظمة يعود إلى هذه الحادثة بحيثياتها، إلا أن عبد السلام حباشي وجه أصابع الاتهام إلى بلحاج الجيلالي المدرب العسكري بالمنظمة الخاصة، **<<**فبعدما جال كل الشرق الجزائري وارأس العشرات من اللقاءات في كل البلديات التي كان **بلوزداد** قد زارها من قبل، ليتم تجنيده من قبل العدو إلى درجة أنه أصبح المعارض اللدود لجبهة التحرير الوطني 1954م، إلا أنه ليس هو الوحيد ولا الأول والأخير الذي يخون القضية الوطنية **>>**[3]. وهذا ما يؤكده **محمد يوسفي** حيث يقول:**<<** بأنه وبعد عملية الاعتقال فإن بلحاج لم يبدي أية مقاومة، حين أوقفه رجال شرطة الاستعلامات العامة بالعاصمة حيث أنه بادر من دون استنطاق إلى إماطة اللثام عن المخططات التي كانت تحاك ضد الكولون وفي سنة 1954م، أصبح يمارس عمله بقسوة بالغة ضد اللجنة الثورية للوحدة والعمل وأصبح يلقب بالرائد كوبوس مقاوم الثوريين في الناحية الواقعة بالولاية الرابعة**>>**[4].

وبعد اكتشاف المنظمة الخاصة، قامت فرنسا باستجوابات مكثفة استغرقت قرابة أسبوعين وعن طريق التعذيب تمكنت الشرطة الفرنسية من القبض على المئات من المناضلين أو ما يقارب (400) مناضل منهم عدد من المسؤولين المهمين الكبار في مجلس

---

[1]–محمد حربي: المصدرالسابق، ص74.

[2]–أحمد بن بله: المصدر السابق، ص 84.

[3]–عبد السلام حباشي: **من الحركة الوطنية إلى الاستقلال (مسار مناضل)** ، تر: عبد السلام غريزي، دار القصبة للنشر والتوزيع،2008 ، ص 113 .

[4]–محمد يوسفي: المرجع السابق، ص 120.

القيادة **بن بله** و **رجيمي جيلالي** و**ولد حمودة** و**بالحاج جيلالي** و**أحمد محساس** و**محمد يوسفي**و**أعراب محمد** ولقد تمكن بعض المسؤولين الأعضاء من مجلس القيادة العامة من الإفلات من تحريات الشرطة، وهم: محمد بوضياف وبن مهيدي وديدوش مراد ومصطفى بن بولعيد[1]، وقد تم إصدار 200حكم، وصل إلى حد 10 سنوات والمنع من الإقامة والحرمان من الحقوق المدنية وغرامات بملايين الفرنكات[2].

كان موقف قيادة الحركة موقفاً صريحاً منذ البداية، في قضية اكتشاف المنظمة الخاصة، وهو الإنكار التام لها والتظاهر بجهلها، كما طا لبت من عناصرها عدم الاعتراف بوجودها وإلقاءها في السجون وعدم الهروب منها، لأن أي اعتراف بهذه المنظمة معناه تدميرها والقضاء عليها نهائيا[3] .

وإثرهذا الاجتماع ببوزريعة رئاسة مصالي الحاج وكان هناك موقفين:

- إما الاعتراف بها وتحمل المسؤولية.
- إما إنكارها التبرئة منها.

بدأت المؤامرات تحاك ضد الحركة ومناضليها، الهدف منها تشويشها والحد من نشاطها الشرعي، وقد راجت فكرة المؤامرة التي وجدت فيها الحركة فرصة للتنصل والتهرب من تحمل مسؤولية تكوين المنظمة، حيث طلبت القيادة من جميع المعتقل ينعدم الاعتراف بانتمائهم للمنظمة[4]، واعترافهم فقط بانتمائهم للحركة التي ستكلف محامين للدفاع عنهم، وتبرير اعترافاتهم السابقة أنها كانت نتيجة عمليات التعذيب التي مارستها ضدهم السلطات الاستعمارية، وفي نفس الوقت كان عليهم لزاما بالصمت وانتظار تعليمات قيادة الحركة.

سعت قيادة الحركة إلى تسخير كل جهودها للدفاع عن المعتقلين لتبرير موقفها من المنظمة الخاصة، وذلك بتكليف مجموعة من المحامين المناضلين، كما دعمتهم بمحامين فرنسيين بالإضافة إلى تطوع عدد كبير من المحامين الفرنسيين والجزائريين للدفاع عن المعتقلين، هذا على الصعيد القانوني، أما على الصعيد الإعلامي فقد شنت صحافة الحركة

---

[1]–أحمد مرحساس: المصدر السابق، ص 393.

[2]–محمد يوسفي: المرجع السابق، ص 121.

[3]–مومن العمري: المرجع السابق، ص 135.

[4]–يحي بوعزيز: **الايديولوجيات السياسية**..... ، المرجع السابق ،ص 57 .

حملة واسعة للتنديد بالهجومات الشرسة على الحركة ومناضليها، والتنديد بالقمع المسلط عليهما[1].

فكانت صحيفة **الجزائر الحرة** كعادتها السابقة إلى ذلك، حيث كتبت في عددها الصادر يوم 24 فيفري 1950م ما يلي :**<<**لن نسمح لأحد أن يمس خيضر المساس بـ خيضر يراد به إصابة حركة الانتصار والشعب الجزائري، والدفاع عن خيضر واجب وطني يتطلب تعبئة كل الطاقات الوطنية...**>>**.

كما تلقت قيادة حركة الانتصار العديد من رسائل الاحتجاج والتضامن من الصحافيين[2] والنقابات المختلفة.

إن هذا الموقف المتعدد الأوجه الذي تبنته قيادة الحركة للدفاع عن مناضليها لم يشفع لها عند عناصر المنظمة الذين اعتبروا موقفها الرسمي منها خيانيًا والتخلي عن المبدأ المتفق عليه وهو الكفاح المسلح، فاتخذت القيادة قراراً رسميا والمتمثل في حل المنظمة الخاصة وذلك في اجتماع لجنتنا المركزية في فيفري 1951م[3]، وقد جرى أثناء هذا الاجتماع التأكيد على:

– إلقاء مسؤولية كل ما وقع على قيادة الحركة، بتأسيسها لمنظمة ضخمة دون توفير شروط الأمن والوقاية.

– إلقاء المسؤولية أيضا على قيادة أركان المنظمة باتهامها بعدم اليقظة. وخرج المجتمعون بعد ذلك بقرار حل المنظمة رسميا[4].

---

[1]– يحي بوعزيز: **الايديولوجيات**..... ، ص 54 .

[2]–عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 218.

[3]–مومن العمري: المرجع السابق ، ص 139 .

[4]–محمد حربي: المصدر السابق، ص 77.

المبحث الثالث: المؤتمر الثاني وأزمة الانشقاق

أوّلا: المؤتمر الثاني للحركة (أفريل 1953م)

يعد المؤتمر الثاني لحركة الانتصار من أهم المؤتمرات وأكثرها تأثيراً على مسارها كما أنه يعد المؤتمر الأخير على مستوى الاجتماع داخله، وآخر محطة التقى فيها الإخوة الأعداء لأنه يمثل بداية الخلاف العلني والصراع الدامي بين الفريقين المتموقعين داخل الحركة ومن هنا جاءت أهمية وخطورة هذا المؤتمر بالإضافة إلى القرارات الحاسمة التي صدرت عنه سواء على المستوى التنظيمي والهيكلي للحركة وطبيعة التركيبة البشرية التي أُنتخبت على هرم قيادتها أو على مستوى تحديد المسؤوليات وصلاحيات رئيسها مصالي الحاج، وهو ما أعتبر سابقة خطيرة في تاريخها بالنسبة للرئيس ولبعض أنصاره المتعصبين له والذين كانوا يرون فيه الزعيم الأبدي الذي لا ينافس بل ولا يجوز أن يكون محل جدل أو نقاش، من حيث مسؤوليته السياسية والروحية على الحركة، ومناضليها، وهو ممثل الشعب الجزائري بدون منازع رغم أن قضية تحديد المسؤوليات داخل أجهزة الحركة وكذلك قضية الرئاسة مدى الحياة قد نوقشت قبل هذا التاريخ، إذ كانت من أهم نقاط جدول أعمال دورة لجنتها المركزية في شهر مارس 1950م، حيث أشار تقرير تلك الدورة إلى مسألة تحديد سلطات رئيس الحركة ورفض صيغة الرئاسة مدى الحياة، إضافة إلى حق "النقض" وذلك رغم التباين الكبير الذي ساد أشغال الدورة حول هذه المسائل الحساسة، التي أجل البت فيها والحسم فيها إلى وقت لاحق[1].

والحقيقة أن هذا المؤتمر قد أخرج هذه المسائل إلى النور بعد أن كانت تدور بين عدد محدود معين من مناضلي قيادة الحركة وداخل لجنتها المركزية وهو ما عجل بظهور الخلاف إلى السطح، وبداية مرحلة من أخطر المراحل في تاريخ الحركة[2].

أما في ما يتعلق بعقد هذا المؤتمر فيشير محفوظ قداش [3] بأنه كان من المزمع عقده قبل هذا التاريخ وقد قررت له آجال تم تأجيلها في كل مرة وكان آخرها أيام 12 - 13 -

---

[1]–Mohamed Harbi;L**a Guerre commence en Algérie** , Ed Complexe , Bruxelles , 1984 , P.P.20.23

[2]–مومن العمري: المرجع السابق، ص 194.

[3]–جيلالي صاري و محفوظ قداش: **المقاومة السياسية (1900–1954)**، ترجمة: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 104 .

14 جويلية 1952م، وبعد التحضيرات الجدية له تم فجأة تأجيله مرة أخرى، وذلك لأسباب بعضها ظرفية ومها زيارة مصالي الحاج للأصنام وما أعقبها من حوادث دامية، بالإضافة إلى قضية نفيه إلى **نيور**Niort بفرنسا .

وفي نهاية المطاف تم تحديد تاريخ انعقاد المؤتمر باتفاق أكثرية أعضاء اللجنة المركزية مع موافقة رئيسها الموجود آنذاك تحت الإقامة الجبرية بنيور بعد أن أوفدت إليه اللجنة المركزية لجنة من خمسة أعضاء سلمها مصالي تقريرا احتوى على تسعة نقاط رئيسية عرض من خلالها التباين مع المواقف السياسية للقادة الآخرين من سنة 1946م، كما عين أثناء هذا اللقاء المناضل مولاي مرباح ناطقاً رسميا له[1].

وقد استقر الرأي النهائي على أيام 4و5و6 من شهر أفريل 1953م لعقد المؤتمر الثاني وتم فعلا انعقاده في هذا التاريخ، وذلك بصفة سبه سرية بمقر الحركة بساحة **شارتر**"Charter" بالجزائر العاصمة، بينما يذكر عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون أن المؤتمر انعقد بنادي المولودية بساحة شارتو[2]. وحسب نفس المصدر فإن هذا المؤتمر انعقد في جو مشحون بالتوتر وانعدام الثقة، وظهر ذلك واضحا على وجوه المجتمعين من خلال الترسبات السابقة والخلافات في الآراء ومشكلة اكتشاف المنظمة الخاصة، وموقف القيادة السلبي من مناضليها بالإضافة إلى المواقف والتوجهات التي سبقت انعقاد المؤتمر الثاني بين مصالي الحاج من جهة وأعضاء اللجنة المركزية من جهة أخرى [3]. وكل ذلك انعكس على جو المؤتمر وكان هناك أيضا ما يثير التوتر والتحفظ ويتمثل ذلك في مسألتين هما:

1)ضرورة محاولة الاحتفاظ بسر الخلاف الذي نشب بين رئيس الحركة واللجنة المركزية.

2)ضرورة عدم التصريح ببعض قرارات المؤتمر لما فيها من خطر على الحركة ومناضليها ومستقبلها أمام السلطات الاستعمارية .

وبالنسبة لطبيعة المؤتمرين وتوجهاتهم تؤكد بعض الدراسات بأن المشرفين على المؤتمر

---

[1]–Mohamed Harbi , Op, Cit, p9.

[2]– العقون: المصدر السابق، ص 366، وكذلك العمري مومن، المرجع السابق، ص 195.

[3] – نفسه، ص 373.

منعوا أعضاء المنظمة الخاصة من حضور أشغاله، وذلك تحت غطاء حجة الأمن، ومن هؤلاء محمد العربي بن مهيدي الذي أجبر لإرسال رمضان بن عبد المالك أما بالنسبة لمصطفى بن بولعيد ورغم صفته كعضو باللجنة المركزية فإنه لا يستطيع الإدلاء بأي شيئ[1].

وكان محمد بوضياف المقيم بفرنسا آنذاك قد ارسل مبعوثين عنه للمؤتمر وفي نفس الوقت للاتصال بديديوش مراد ليطلعه على الوضع داخل الحركة [2]، ورغم الحصار والمضايقات التي تعرض لها النشطاء، فقد استطاعوا تمري فكرتهم الأساسية والرئيسية وهي إعادة بعث المنظمة الخاصة من جديد وقد تم في هذا الإطار تكوين لجنة خماسية تشكلت من: **مصالي الحاج وحسين لحول وبن خدة يوسف ومحمد دخلي ومصطفى بن بولعيد.**[3]

ومن خلال للائحة العامة والتقرير النهائي الذي صدر عن المؤتمر فإن أشغاله قد تمحورت حول قضايا أساسية وهي:

1) قضية التحالفات داخليا وخارجيا.
2) التكفل بمصالح الطبقة البرجوازية.
3) البحث عن مساندة لدى الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
4) قضية المنظمة الخاصة العسكرية والتي طرحت بشكل سري وخاص وقد سبقت الإشارة إلى ما قرر بشأنها.
5) قضايا تنظيمية خاصة بأجهزة الحركة ومسؤوليها[4].

ولقد أثارت النقطة الثالثة المتعلقة بالبحث عن مساندة لدى الدول الغربية جدلاً واسعاًحيث لم تلق إجماعا داخل المؤتمر، فمنهم من أيدها ومنهم من عارضها[5].

وقد طرحت أثناء أشغال المؤتمر الثاني عدة تساؤلات جوهرية وجدية وهامة منه:ما هي وسائل تحرير الجزائر؟ ما هي المبادئ التي تبنى عليها الدولة الجزائرية المستقلة؟

---

[1]–مومن العمري: المرجع السابق، ص 195 –196.

[2]–Mohamed Harbi , Op,Cit , P49.

[3]–مومن العمري: المرجع السابق،ص 196.

[4]–جيلالي صاري و محفوظقداش: المصدر السابق، ص 103.

[5]– نفسه: ص 103.

وإذا كانت هذه الأسئلة قد طرحت بهدف إيجاد إجابات شافية ترضي مناضلي الحركة، فإن القضايا التي طرحت لم تجد الحلول الكافية والمقنعة علما بأن المؤتمر عالج القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وأصدر بشأنها اقتراحات وحلول، كقضية الإصلاح الزراعي والتصنيع وهو ما تضمنه نص اللائحة العامة لأشغال المؤتمر [1].إلا أن القضية الحساسة والخطيرة التي شكلت بداية الأزمة الفعلية بين رئيس الحركة وأعضاء اللجنة المركزية الجدد تمثلت في نقطتين أساسيتين هما:

النقطة الأولى: وتتمثل في القرار الخطير الذي اتخذه المؤتمر والقاضي بتحديد صلاحيات الرئيس وإدخال نوع من الديمقراطية والشورى داخل قيادة الحركة، واعتماد ما يعرف بمبدأ القرار للأغلبية وستكون هذه النقطة القنبلة المفجرة للحركة عندما يصر رئيسها على رفض هذا القرار، ويطالب لاحقا بمنحه الصلاحيات المطلقة والتفويض التام لتسيير شؤون الحركة تسييرا فردياً، وعلى الجميع الطاعة والانصياع[2].

النقطة الثانية: وتتمثل في القرار الثاني المتخذ بالأغلبية والقاضي بإبعاد أهم مساعدي مصالي الحاجوأقرب مقربيه عن عضوية المكتب السياسي، وهما أحمد مزغنةومولاي مرباح وانتخاب بن يوسف بن خدة [3] أمينا عاما للحركة مع اختيار كل من حسين لحول وعبد الرحمن كيوان مساعدي له[4] .

---

[1]–مومن العمري: المرجع السابق، ص 197.

[2]–العقون: المصدر السابق: ص 376.

[3]–**بن يوسف بن خدة (1920–2003)**: ولد بن يوسف بن خدة في 23 أفريل 1920 بمدينة البرواقية بدأ أول مراحل دراسته بمسقط رأسه ثم إنتقل إلى البليدة ليتم المرحلة الثانوية وبعدها التحق بجامعة الجزائر بقسم الصيدلة .ناضل في صفوف الحركة الطلابية كما شارك في الكشافة الإسلامية الجزائرية والتحق بصفوف حزب الشعب الجزائري وفي أفريل 1943 أعتقل وزج به سجن الاستعمار لمدة ثمانية أشهر، وفي سنة 1947 أصبح عضوا في اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وبعد اندلاع الثورة ألقي عليه القبض مع مجموعة من رفاقه وأطلق سراحه سنة 1955 ثم اتصل به عبان رمضان ليصبح عضوا في جبهة التحرير الوطني بالعاصمة ومساهمها في تحرير جريدة المجاهد ، وعين بعد مؤتمر الصومام في لجنة التنسيق والتنفيذ ، وفي سنة 1957 غادر إلى تونس وعين رئيسا لبعثة جبهة التحرير بلندن ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في كومة فرحات عباس المؤقتة سنة 1958 وخلفه سنة 1961 في ثالث حكومة مؤقتة بعد الخلاف الذي جرى في مؤتمر طرابلس . انسحب بن خدة من النشاط السياسي بعد أزمة صيف 62، وفي سنة 1989أسس حزب الأمة ثم حل الحزب عند توقف المسار الانتخابي، وفي الرابع من فيفري سنة 2003 انتقل بن يوسف بن خدة إلى جوار ربه كان معروفا بعمل التدين والتقى وحب الوطن وسعة الثقافة ولاهتمام بكتابة تاريخ الثورة والحركة الوطنية رحمه الله تعالى. كرمته السلطات الجزائرية بإطلاق اسمه على الجامعة المركزية بالجزائر.أنظر سعاد: يمينة شبوط، المرجع السابق.

[4]–مومن العمري: المرجع السابق، ص 198.

لقد كانت هذه القرارات رغم طابعها الانتخابي الجماعي ذات تأثير كبير على مصالي الحاج وكانت بمثابة صدمة عنيفة لم يكن ينتظره ا، نزلت عليه كالصاعقة جعلته يفقد صوابه، واعتبر كل ذلك بمثابة انقلاب حقيقي ضد شخصه، ومؤامرة حاك خيوطها في الخفاء أعضاء اللجنة المركزية لإقصائه وتهميشه، وكان ذلك بالنسبة إليه تجاوزاً للخط الأحمر من قبل أعضاء هذه اللجنة. لقد شعر مصالي الحاج بأن مكانته قد اهتزت وأنه أصبح معزولاً خاصة بعد إبعاد أهم مساعديه وأقرب مستشاريه.

ورغم أن العلاقات بين رئيس الحركة والأمين العام الجديد بن يوسف بن خدة بدت عادية ظاهرياً، وذلك أثناء اللقائين الذين تما بين الرجلين في شهر جولية و أوت 1953م في منفاه بنيور والخاص بعرض نتائج المؤتمر الثاني للحركة وقراراته، بالإضافة إلى قضية تسوية مشكلات البرامج ونصيب المسؤولين رسمياً من قبل رئيس الحركة إلا أن الواقع أثبت بعد فترة قصيرة أن مصالي الحاج لم يكن موافقاً البته على تلك القرارات، أعلن عن رفضها جملة وتفصيلاً وذلك من خلال المذكرة التي أرسلها في سبتمبر 1953م، إذ كشف مصالي الحاج من خلال هذه المذكرة عن موقفه الحقيقي من نتائج المؤتمر وقراراته وانتقد بشدة ما سماه بسياسة الإصلاح التي انتهجتها القيادة الجديدة وطالب بصراحة بتفويض كامل السلطات[1].

وكان موقف اللجنة المركزية معاكسا تماما لرغبة مصالي الحاج، إذ أعلنت رسميًاعن تنصيب بن خدة بن يوسف أميناً عام للحركة،وكذلك تنصيب المكتب السياسي كما أعلنت عن رفضها المطلق لمطلب مصالي الحاج المتمثل في منحه تفويضا كاملا للصلاحيات[2].

لكن هذا المطلب بقي بين أخذ ورد، كما بقي الصراع بين الطرفين قائما إلى غاية الانقسام النهائي التام بانعقاد مؤتمري الطرفين في صائفة سنة 1954موعلى كل حال فإن المؤتمر شكل محطة هامة جداً من حيث تطورها والمستجدات التي طرأت عليها، بسبب ما ترتب عنه من قرارات حاسمة وخطيرة، وكذلك المواقف المتخذة إزاء العديد من القضايا المطروحة على الساحة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والمذهبية الملخصة في اللائحة الختامية التي تبناها المؤتمر ومما جاء فيها:

---

[1]–مومن العمري: المرجع السابق، ص 199.

[2]– نفسه: ص 200.

"...إن الحركة تحت عوامل داخلية وخارجية قد عرفت تطورات وتقلبات فقلة الكفاءات من أنواع مختلفة تجلب النظر، إذ دعت إلى المسارعة بمعالجتها حتى يمكن للحركة أن ترتقي إلى مستوى الحالة العامة الحاضرة وأن تتقدم بنجاح إلى الكفاح، ومن جهة أخرى فنظرا إلى الحاجة إلى التحديد والتدقيق لمواجهة القضايا التي تعترض الكفاح الحالي والجزائر مستقلة، كان من المحتوم تحديد سياسة عامة .... على ضوء تحليل السياسة التي تتعاطاها فرنسا ضد الجزائر ....."[1].

لقد تضمنت اللائحة الختامية التي تبناها المؤتمر نقدا موضوعيا لوضعية الحركة وحالتها الراهنة والتناقضات الموجودة بداخلها، وانعدام التنظيم مع الإشارة على كثير من النقائص الواجب معالجتها والقضاء عليها، ونستنتج من خلالها أن المؤتمرين كانوا يهدفون للخروج بالحركة من تلك الدائرة المغلقة التي كانت تدور فيها، وجعلها حركة طلائعية قوية تضطلع بمهامها التي نذرت نفسها لها خاصة وأنها تمثل الحركة الوطنية في الجزائر،التي بنيت عليها آمال وأحلام جميع الوطنيين، كما نلاحظ الصراحة والجرأة التي طبعت صياغة ومناقشة تلك القضايا الحساسة التي تعترض سبيل الحركة الداخلية والخارجية منها[2] .

إن هذه المحاولة التصحيحية لأوضاع الحركة خاصة قضية الإطارات والاختصاص في المهام والعلاقات الداخلية والخارجية هي التي ستثير حفيظة أولئك الذين يرغبون في إبقاء الحركة هيكلاً جامداً بلا روح.

ثانيا:مؤتمر هورنو جويلية 1954م واجتماع المركزيينأوت1954م:

أ –مؤتمر هورنو جويلية 1954م:

كان المؤتمر الأول هو المؤتمر الاستثنائي للمصاليين المنعقد في مدينة هورنو ببلجيكا مابين 14 إلى 16 جويلية 1954م الذي لم يحضره الزعيم مصالي الحاج، وضم 300 مناضل، وهنا يقع الاختلاف حول إذا كان هذا المؤتمر قد جمع كل المناضلين خاصة من الجزائر، والمهم أنه ضم أغلبية المناضلين، لكن ليس من الإطارات بسبب ظهور دعوة الحياد. وحتى حضور هؤلاء المناضلين كان فقط لأن مصالي يمثل بالنسبة لهم القاعدة والاستقلال...(شهادة محمد أمير، جريدة العرب وشهادة أحمد الدوم).

---

[1]–مومن العمري: المرجع السابق، ص 200.

[2]-أنظر ملحق رقم 2.

تكون الجناح المصالي من المهاجرين في فرنسا الذين اختلفت حرفهم وكان معدل سنهم مرتفع ومستواهم العلمي بسيطوخرج المؤتمرون بقرارإجماع منح الثقة التامة لمصالي الحاج وحل اللجنة المركزية، والاتفاق على جملة من الإصلاحات، منها:

- تقويم عام للحزب.
- إقصاء أعضاء القيادة السابقة واللجنة المركزية المنحلة مبدئيًا الذين ثبتت مسؤولياتهم في الانحراف السياسي والعصيان واستعمال أموال الحزب.
- إعادة كل ممتلكات الحزب إلى رئيس الحزب أوممثله.[1]

كما قرر المؤتمر في الحقيقة إشراك الحزب والشعب الجزائري في نضال مسلح شامل لتحرير الجزائر، حيث تم تحديد يوم 15 نوفمبر 1954م كآخر أجل لاندلاع الثورة[2].

إن هذا المؤتمر لم يكن في استطاعته اتخاذ القرار الخطير المتعلق بإعلان الثورة دون أن يتلقى الضوء الأخضر من مصالي الحاج وهذا ما يتبين في تقرير مصالي الحاج إلى المؤتمر حيث قال :<< هل ثمة حاجة لتبيان هدفنا أمام أعضاء المؤتمر والمناضلين ؟ هل من الضروري أن نذكر أننا نستهدف الثورة التي سوف تحرر بلدنا ؟>>[3].

وحسب المحللين فإن المؤتمر لم يحدد إعلان الثورة قبل هذا التاريخ، لأن مصالي الحاج كان يرغب في تطهير الحزب من العناصر المشبوهة والواقعة تحت نفوذ جاك شوفالييه و لتنفيذ هذا القرار تـمنح المؤتمر الطارئ كامل الثقة للرئيس وخوله كامل الصلاحيات[4].

لماذا في بلجيكا؟ لأن ليون فيكس المهتم بالمسائل الكولونية بإدارة الحزب الشيوعي الفرنسي رفض إعطاء قاعة تابعة لبلدية شيوعية بضواحي باريس لإجراء المؤتمر وجرت الأشغال في جو من التوتر والحماس لمدة 3 أيام بلا انقطاع،وقدسجل التقرير الذي أرسله مصالي إلى المؤتمر قطيعة نهائية مع اللجنة المركزية.

وفي 17 أوت 1954م كتب العقيد شون الذي كان يرأس الاستعلامات العامة في مقدمة النشرة السياسية المسلمة إلى الحاكم العام ليونارد<< يبدو أن انقسام حركة انتصار

---

[1]–رابح بلعيد: المصدر السابق، ص200

[2]– نفسه، ص201.

[3]– نفسه، ص 201.

[4]–خالفة معمري: **عبان رمضان**،تعريب: زينب زخروف، منشورات ثالة، الجزائر :2007،ص 124.

الحريات الديمقراطية أصبح نهائيا ،فالطائفتان قد عزلت كل منهما الأخرى وصارلكل منهما لجنتها المركزية ،وتتهددان بالتقاتل..>>[1].

حيث حضر المؤتمر أنصار مصالي ، ولم تحضر جماعة اللجنة المركزية، وفي هذا المؤتمر كما قلنا سابقا تم فصل أعضاء اللجنة المركزية عن الحزب وتفويض الرئيس لإدارة سياسة الحزب وتوجيهها حسبما يراه صالحا. حيث كان هذا إعلانا رسميا على الانقسام التام بين الجانبين[2].

[1]-رابح بلعيد: المصدر السابق، ص187

[2]–قريري: المرجع السابق، ص255.

ب -اجتماع المركزيين أوت 1954م:

لم يمضي شهر واحد من مؤتمر المصاليينبهورنو (بلجيكا) الذي لم تحضره جماعة اللجنة المركزية ل لحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية حتى عقد رجال اللجنة المركزية اجتماعهم في مدينة الجزائر أيام 13، 14 ،15 ،16 اوت 1954م.

هذا ولا يفوتنا أن ننبه إلى شيئ مهم وهو أن أعضاء اللجنة المركزية في بداية الأمر حاولوا أن يصونوا الحزب، وذلك بتفادي المواجهة مع المصاليين لكن مصالي الحاج كان مصرا على رأيه وهو تطهير الحزب من الاطراف المشكوك في وطنيتها، وبعد اجتماع هورنو طرأت على الساحة متغيرات جديدة جعلت من المركزيين يقومون بعقد اجتماع جديد وهو موضوع حديثنا حيث تم في هذا الاجتماع دراسة أوضاع الحزب منذ بداية الخلاف بين الطرفين (المصاليين، المركزيين) وكيف وصل خبر الخلاف إلى القاعدة ودور مجموعة مصالي في ذلك وقد أعلنوا فيه أن الزعامة الفردية قد انقضى أجلها وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات منها ما يخص الجانب السياسي للحزب وتأكيد برنامج المؤتمر الثاني له [1] كما قرروا فصل مصالي الحاج ورفاقه (مزغنة ومولاي مربا ح) من الحزب وأن أعضاء اللجنة المركزية هم الذين يمثلون الحزب ويسيرون سياسته ويتولون توجيهه[2].

كما أكد المؤتمر الخط السياسي العام الذي أقره المؤتمر الثاني، وقرر أن يضع الحزب في حالة تأهب للعمل إذا طرأت أحداث وطنية أو دولية، لخلق ظروف مواتية لكفاح مكثف.

وكانت القضايا التي تمت مناقشتها ذات أبعاد حساسة وأهمية كبرى وهي: ضبط حصيلة نشاطات الحزب خلال خمس سنوات، تحديد الخط الإيديولوجي والعقائدي والاستراتيجي، تحسين الموارد المالية للحزب، رفع مستوى صحافة الحزب، تحديد المسؤوليات داخل الحزب، التدخل على الصعيد الدولي.

وفي خلاصة القول نستطيع أن نقول أنه وفي خضم سلسلة الأزمات المتعاقبة التي تعرضت لها حركة الانتصار الحريات الديمقراطية منذ سنة 1946م إلى غاية انفجار الحزب

---

[1]–توفيق برنو :"**أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) 1953 وقضية الصراع القائم بين جبهة التحرير الوطني والحركة الميصالية**" ، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ، العدد 5 ، ديسمبر 2010 ، قسم العلوم الإنسانية ، جامعة معسكر .

[2]–أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 2001 ، ص 191 .

ووقوع القطيعة النهائية سنة 1953م يمكن للباحث الوقوف على جملة من ا لاستنتاجات والنتائج التي يمكن أن نذكر منها:

1. تعد أزمة حزب الشعب (PPA)–حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)– أزمة قيادة وخلل في نظام وهياكل الحزب وتقاليده الموروثة منذ فترة النجم بالإضافة إلى الاختلافات في الرُأى والأطروحات والتوجهات في صفوف المناضلين ثم برزت أزمة القيادة في ظل المتغيرات والظروف الداخلية والخارجية وردود الفعل الاستعمارية بين أنصار زعيم الحزب (المصاليون) وأعضاء اللجنة المركزية (المركزيين)فالمصاليين يطالبون بمبد أ القيادة الفردية بزعامة مصالي الحاج مدى الحياة والمركزيين يريدون هيكلة الحركة بإطارات جديدة شابة والاعتماد على مبدأ القيادة الجماعية بعيد اً عن تكريس الزعامة بطرق ووسائل تتماشى مع متطلبات الساعة في مواجهة السياسة الاستعمارية[1].

2. ساهم إبعاد مصالي ووضعه تحت الإقامة الجبرية في نيور بفرنسافي تفاقم الأزمة وزيادة الهوة بين المصاليين والمركزيين [2].

كما شهدت الساحة الوطنية تسارعا في الاحداث حيث أرسل مصالي الى قسمات الحزب في فرنسا والجزائر رسائل في شكل تعليمات سماها "لجنة الخلاص العام"يطلب فيها تجميد اموال الحزب وغيرها من الاوامر التي كلف بها مولاي مرباح ومزغنة ،ولقاءاتهما بالمناضلين لشرح النزاع القائم بين المصاليين والمركزيين ،بالمقابل حاولت اللجنة المركزيةاتقاء حصول القطيعة النهائية[3]وحل النزاع بطريقة شرعية وديمقراطيةفي إطار هيئات الحزب واقترحت رفع القضية الى المؤتمر باعتباره الهيئة العليا في الحزب كما دعا مصالي في ذكرى تأسيس حزب الشعب 11مارس 1954م جميع الجزائريين الى الوقوف صفا واحدا مع لجنة الخلاص الوطني وفي هذه الظروف قررت اللجنة المركزية التنازل عن صلاحياتها لفائدة مصالي . بدأت المشاورات بين اطارات حركة الانتصار عبر الولايات والدوائر لإنقاذ الحركة هؤلاء هم الذين سيؤسسون اللجنة الثورية للوحدة والعمل في مارس1954م هذه اللجنة التي ستفجر ثورة الفاتح من نوفمبر1954م[4]

---

[1]–سعاد يمينة شبوط: المرجع السابق،ص155.

[2]– نفسه :ص155.

[3]–بن يوسف بن خدة : المصدر السابق،ص330.

4–نفسه : ص335.

الفصل الثانـي:

علاقات ومواقف الحركة الداخلية والخارجية

المبحث الأوّل:علاقات الحركة الداخلية

المبحث الثاني: مواقف الحركة من القضايا العربية

المبحث الأوّل: علاقات الحركة الداخلية

أوّلا: علاقتها مع الإدارة الفرنسية

1 معارضة الحركة لقانون 20سبتمبر 1947م

إن أهم ما جاء في هذا القانون الذي صادق عليه المجلس الوطني الفرنسي، وأمضاه رئيس الجمهورية بتاريخ 20 سبتمبر 1947م، ((إن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وأن المجلس الجزائري المزمع إنشاؤه يتكون من 120 عضو، 60 عضواً لكل فئة، من الفئتين الجزائرية والكولون، مدة عمله 6 سنوات، ويجدد نصفه كل 3 سنوات ...))[1] ومهما يكن فإن قانون20 سبتمبر،أعطى استقلالاً مالياً للمستوطنين بالجزائر، جعلهم يتحكمون في زمام الأمور بيد حديدية، ويوجهون اقتصاد البلاد لصالحهم لاغير. وفي عمومه فإن هذا القانون شكلاً ومضموناً يعتبر ضربا من ضروب الخداع الاستعماري الفرنسي في الجزائر، ليس بعده ولا قبله نموذج يضاهيه خبثاً وخداعاً للجزائريين، بحيث يلاحظ المتتبع له بسهولة تامة، تناقض مواده بعضها بالبعض الآخر، بكيفية تجعل المادة الثانية منه تلغي المادة السابقة لها!!! .

أما عن موقف حركة الانتصار، من هذا المشروع، فقد كان موقفا صارما لا غبار عليه، بحيث اعتبرته غير وارد إطلاقا، وتصدى أعضاؤها الأساسيين له بكل شجاعة ونددوا به في كل المناسبات ، ورفضوا كل شيء يأتي من قبل الإدارة الفرنسية، وذلك في إطار ذر الرماد في عيون الجزائريين بواسطة مشاريعها التي لا تخدم سواء مصالحها الخاصة ي الجزائر .من أجل ذلك شنوا حملة واسعة النطاق تحت شعار :((رفض كل دستور ممنوح))، ((الكلمة للشعب))، ((ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة))، ((الحرية لا تمنح ، بل تؤخذ)) إلى عيرها من الشعارات الوطنية الهادفة المنبثقة عن برنامج الحركة الوطنية الجزائرية[2] .

وكان القانون المقترح يدعو إلى إقامة الحكم الذاتي الكامل للجزائر، والاعتراف بالجمهورية الجزائرية وببرلمانها – مجلس النواب – الخاص، وحكومتها الخاصة، في علاقة اتحادية بفرنسا. ونصت مواد أخرى على مواطنة مزدوجة للفرنسيين والجزائريين في كل من

---

[1]–سعاد يمينة شبوط: المرجع السابق، ص153.

[2]–عمار هلال:**أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830–1962)** ،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،الجزائر،2016،ص 367 ، 368 .

فرنسا والجزائر، ولغتين رسميتين، وتعليم إلزامي،باللغتين الفرنسية والعربية وإصلاح زراعي، وتستطيع الجمهورية الجزائرية تكوين اتحاد مع دول المغرب العربي – الإسلامي "تونس والمغرب" داخل الاتحاد الفرنسي ولم تبحث اقتراح حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية في الجمعية بحثاً جدياً[1] .

وغادر أعضاء الحركة القاعة ورفضوا الاشتراك في أية مناقشة بعد ذلك، وأعلن مصالي أن الحزب لا يستطيع قبول القانون الذي تبنته الجمعية وذلك لأن هذا القانون كما قال :"ليس قانوناً ادماجياً في حين أنه يسعى لأن يكون كذلك وهو ليس اتحاديا بالقدر المرغوب، وليس فيه شيء ديمقراطي، بالرغم أنه ولد في أسى التحرر العظيم وجراحه، وهو ليس تقدميا حيث أنه يأخذ بيد ما يعطيه بالأخرى، وهو قانون بلا شخصية وبلا أصالة ميت لا تدب فيه الحياة، وأصالته الوحيدة إذا كانت له أصالة أنه استبقى تحت شكل جديد الامتيازات القديمة لكبار ملاك الأرض، إنه فقط استبدل سلسلة ذهبية بالسلسلة الحديدية التي تقيدنا فعلا"[2] .

كما رفضت الحركة المشاركة في المناقشات في البرلمان الفرنسي حول مسألة القانون الأساسي حيث اعتبر هذا القانون ضد السيادة. ولتبيان موقفه مارس الحزب نشاطا كبيرا خارج المجلس الوطني الفرنسي لإظهار مواقفه اتجاه القانون الأساسي تمثل في جملة من النقاط :

- إن حركة انتصار الحريات الديمقراطية تتكر باسم الشعب الجزائري على البرلمان الفرنسي أن يقرر عن مصيره.
- تطالب بإعطاء الشعب الجزائري مبدأ اختيار دستوره بكل حرية .
- للقيام بدعاية واسعة وبصوت رفيع الحركة انتصار الحريات الديمقراطية تنادي الجماهير الجزائرية أن تقوم ضد الدستور الذي حتم عليها بدون أن تستشار مسبقاً في قبوله[3].

---

[1]–بسام العسلي: المرجع السابق، ص47.

[2]– نفسه،ص48.

[3]–مومن فتيحة و بن جدو وسام، **قانون الجزائر20 سبتمبر 1947**، مذكرة الماستر في التاريخ العام، جامعة 8ماي 1945، قالمة 2017/2016، ص 98.

وقد مانعت حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية هذا القانون لأنه يعبر بصدق عن المطالب الحقيقية للشعب الجزائري .كما انتقد مزغنة المساس بالدين الإسلامي واللغة العربية اللذان يعبران عن هوية الشعب الجزائري .وكذلك نقد بودردور بالهيمنة السياسية خنق الحريات العامة وعليه تكوين برلمان جزائري يكون ذو تأسيس متمتع بكل السيادة ومنتخب بصورة ديمقراطية[1].

2 -احتجاج الحركة عن إدماج الجزائر في الحلف الأطلسي

لمواجهة ميثاق الأطلسي (المبرم في 4 أفريل 1949م) والذي كان في قبضة الأمريكيين بعد أن وقعت عليه اثنا عشرة دولة عض في حلف شمال الأطلسي (1950م)، بادر الروس إلى ضم دول أوربا الشرقية السائرة في فلكهم في إطار المعاهدة العسكرية المعروفة باسم (حلف وارسو) 9 الذي تأسس سنة 1955م.

وكانت أمريكا قد أطلقت يد فرنسا كي تتصرف كما تشاء في مستعمراتها. وفي هذا السياق جاء تقرير الأمرال(فيشتلر)، قائد الأسطول السادس في البحر المتوسط ن ليعبر عن وجهة نظر (البنتاغون)الذي يولي أهمية استراتيجية من الدرجة الأولى لموقع أقطار المغرب العربي حيث أنشئت مجموعة من القواعد الجوية والبحرية [2]. وبما أن فرنسا كانت تعتبر التراب الجزائري <<ثلاث عمالات فرنسية >> فإنها أدمجته ضمن الحلف الأطلسي.

احتجت حركة انتصار الحريات الديمقراطية ونددت بلهجة شديدة بهذا الإدماج التعسفي في مذكرة على الأمم المتحدة بتاريخ 20 سبتمبر 1950م[3] أكدت فيها << إن الشعب الجزائري لن يعتبر نفسه حليفا لأولئك الذين يتجاهلون حقه في الحرية والاستقلال >>. وقد سبق لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في بيان صدر في مارس 1949م، أن حددت موقفها في حالة نشوب حرب عالمية بالعبارات التالية :<< إن الشعب الجزائري يرفض رفضا مطلقاً أن يكون عملة للتبادل أو وقوداً لنيران الحرب، مثلما كان الشأن أثناء الحربين العالميتين، قبل أن يكتشف في النهاية استمرار الاستعمارية على وطنه، ومن ثمة فهو يؤكد

---

[1]– يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 165.

[2]– يتعلق الأمر بالقواعد الأمريكية في مدينتي نواصر وسيدي سليمان بالمغرب، وقاعدة (موليس) في ليبيا وقاعدة (كولومب بشار) في الجزائر.

[3]–يحي بوعزيز: **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912–1948)**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2009 ، ص 93 .

عدم مشاركته في أي نزاع مسلح ل تؤخذ فيه مصالحه بعين الاعتبار >>. وكان هذا الإعلان مدعما بعريضة ممضاة من طرف عدد من نواب الحزب وأعضاء الجماعات.

ولذا قرر حزب الشعب – حركة انتصار الحريات الديمقراطية – تبني سياسة تقوم على <<الحياد الايجابي>> إزاء الكتلتين، ولقد أصبح هذا النهج السياسي من المعطيات الثابتة في مواقف الحركة الوطنية الجزائرية، وكان لها امتداد منطقي في سياستنا الراهنة القائمة على مبدأ عدم الانحياز.

ثانياً: علاقتها مع الأحزاب والجمعيات الجزائرية

حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية يؤمن كل الإيمان بأن الاتحاد بين جميع الجزائريين ضد الاستعمار هو أحد عوامل التحرير الهامةوقد دخل ي محادثات مع قادة الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لأن الأمة كانت ترغب كل الرغبة في الاتحاد ولكن هذه المحادثات لم تؤدي إلى شيء بالرغم من مجهودات الحزب ولم تظهر نتيجتها الا بعد انتخابات 17 جوان 1951م[1] المزورة وأمام هذا التزييف القائم في تلك الانتخابات، كذلك وبعد محاكمة مناضلي الحركة الخاصة (L.O.S) ظهرت الحاجة إلى عمل موحد من طرف الحركات الجزائرية ضد القمع الضارب[2] .

هكذا تنتهي مرة أخرى كل الوعود وتنطفئ كل الآمال و تصبح الحركة الوطنية الجزائرية بصفة عامة سواء منها الإصلاحية أوالثورية أمام سد منيع من فولاذ ، وتتبخر الدعايات الانتخابية تاركة آثاراً سلبية[3] .

و من خلال ما سرت عليه الحركة الوطنية الجزائرية خلال هاته الفترة من أزمات وتزوير الانتخابات الذي عكر صفو ومسار الحركة الوطنية خاصة المسار السياسي والذي جعل الشعب يبرز قلقه الذي كان كل أمله الحرية والاستقلال، وهكذا بعد التزوير المتكرر والذي أصبح مألوفاً[4]، بدأ فرحات عباس يغير رأيه حول فكرة الوحدة ، من ذلك ما صرح به لصحيفة الشعلة، بأنه مع الوحدة بشرط ألا يفرض عليه اعتناق آراء ومبادئ غيره ، ويشرح نظرته هذه على أساس أن الوحدة تكون بغرض تحطيم الاستعمار، حيث يقول " **أنا مستعد أن أتحد مع من يقدمني أو يتقدم معي و لو خطوة واحدة إلى الأمام**"[5] .

قرر الحزب المشاركة مع الأحزاب الوطنية الأخرى: حزب البيان وجمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي، في اقامة جبهة وطنية. وهذا ما خلق جوا من التفاؤل بين الجزائريين عبرت عنه صحيفة المنار بقولها "إنا لبشرى تشرح الصدور وتنعش الآمال، وتقوي التفاؤل بمستقبل هذا الوطن، بشرى تشحذ العزائم، وتدفع بالعاملين إلى مضاعفة الجهود،

---

[1]–يحي بوعزيز: الايديولوجيات السياسية... ، المرجع السابق، ص 94 .

[2]–العقون: ج 03، المصدر السابق، 169 .

[3]– نفسه، ص 169.

[4]– يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 58.

[5]–سليمان قريري: المرجع السابق، ص 239.

وبالمكافحين إلى مواصلة الكفاح في سبيل تحقيق المطامح القومية" [1] وقد تم ميلاد هذه **الجبهة الجزائرية للدفاع و احترام الحرية** [2]. يوم 25 جويلية 1951م، وعقدت أول اجتماع لها يوم 05 أوت 1951م وقامت بتنسيق أعمال خطة عملها كما يلي[3] :

- إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951م.
- ضمان حرية الانتخاب في الطائفة الانتخابية من الدرجة الثانية.
- تحرير مصالي والمساجين السياسيين.
- فصل الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية (فصل الدين عن الدولة)[4] .
- محاربة القمع بجميع أنواع ولإبطال التدابيرالاستثنائية الواقعة على مصالي الحاج.[5]

مما دعت إليه الجبهة هو مطالبة الشعب الجزائري بمقاطعة الانتخابات العمالية التي كانت ستجرى يومي 07 و 14 أكتوبر 1951م، وبالفعل استجاب الشعب لهذا الطلب في حين أصحاب حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية لم يكن موافقاً على هذه المقاطعة [6] . . كذلك في صائفة 1951م عرف الحزب أزمة بين مصالي واللجنة المركزية حول الزعامة تعمق الخلاف وتطور إلى حين اندلاع الثورة التحريرية وأثناء قيام مصالي بدوره داخل الوطن ألقي عليه القبض في مدينة الشلف في 14 ماي 1952م، حيث نفي مباشرة إلى مدينة نيور Niort بشمال فرنسا ووضع تحت الإقامة الجبرية ، ومنها كان يُدير شؤون الحزب[7] كذلك ومن بين نشاطها أيضاً ارسال برقية تنديد إلى المجلس الوطني الفرنسي ومجلس الوزراء ووزير الخارجية تحتج على الأحداث الدامية التي تسببت فيها السلطات الفرنسية في مطلع سنة 1952م حيث اعتقلت عدد كبير من الزعماء السياسيين[8].

---

[1]–**جريدة المنار**: العدد 6، 30 جويلية 1951م.

[2]–سعيدي مزيان: **قضايا و دراسات تاريخية**، طبعة منقحة، دار سيدي الخير للكتاب، برج بوعريريج – الجزائر، 2022م، ص 171.

[3]–يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 58.

[4]–م حساس: المصدر السابق، ص 338.

[5]–محمد بلعباس: المرجع السابق، ص 95.

[6]– نفسه، ص 96 .

[7]–عمار عمورة: المرجع السابق، ص 484.

[8]–محمد بلعباس: المرجع السابق، ص 96.

وإلى جانب الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، تكونت جبهة وطنية أخرى تابعة لها، ضمت المنظمات الشبابية وسميت "**الجبهة الوطنية لحركات الشباب الجزائري**" ، وقد ضمت جمعية طلبة شمال إفريقيا ، الكشافة الإسلامية، شباب حركة الانتصار وشباب البيان، وشباب اتحاد النقابات، وشباب الموحدين،واتحاد الشبيبة الديمقراطية الجزائرية، وجاء في بيان إنشائها أن هدفها هو المشاركة في كفاح الشعب الجزائري من أجل إن شراء النظام الاستعماري وإقامة جمهورية جزائرية ذات سيادة تامة[1] .

هذا الوضع جعل الحياة السياسية في ورطة ،فالانتخابات دائماً مغشوشة والمنتخبون الجزائريون مهمشون من طرف أغلبية المنتخبين الفرنسيين والقمع متعدد الأشكال ضد المناضلين الجزائريين وخاصة المنتمون إلى حزب الشعب / حركة انتصار الحريات الديمقراطية وضد الصحافة ومنع المظاهرات السياسية العامة[2] .

لقد كانت رغبة الاتحاد حتى في **الميدان الاجتماعي** بين الأحزاب ، لقد كانت هذه المواقف كلها دافعة لحركة الانتصار نحو الوحدة الشاملة حتى في الميدان الاجتماعي، فمن المحاولات في هذا الميدان إرسال وفد من الحركة إلى جمعية العلماء، كانت قد أقامت الحركة بواسطة لجنة "**الهيئة الحرة للثقافة والشؤون الدينية**" ملتقى بمدينة وهران أيام 2، 3، 4 سبتمبر 1951م بمناسبة الاحتفال بتدشين مسجد ومدرسة "**الحياة**"،وكان من المقررات في هذا الملتقى الاتصال بجمعية العلماء في محاولة لجمع الكلمة في ميدان التربية والتعليم وما يتعلق بالشؤون الاجتماعية .

كانت الاقتراحات كما يلي مختصرة :

1) إدماج حركة التربية والتعليم بضم نحو 50 مدرسة تابعة لحركة الانتصار إلى مدارس جمعية العلماء، مع ما يستلزم ذلك من إدماج معلمين وبرامج.
2) إنشاء لجنة تسيير مختلطة.
3) إلحاق عدة أعضاء من علماء الحركة بإدارة الجمعية.
4) ضم بعض الصحافيين من الحركة إلى لجنة تحرير "البصائر" لسان حال الجمعية[3].

---

[1]–سليمان قريري: المرجع السابق، ص 242.

[2]– محفوظ قداش: جزائر الجزائريين، المصدر السابق، ص 388.

[3]–العقون: ج03، المصدر السابق، ص 345 – 346.

وفي هذا الصدد، نشرت صحيفة المنار مقالا بعنوان "**الإسلام هو الطريق الوحيد إلى الاخاء والمودة**" بحيث تم فيه التحدث عن الاتحاد بين الأحزاب الوطنية والجمعيات فيما بينها ويرو الإسلام هو الطريق إلى الاخاء، صدر في المقال بأن : أثارت قضية الاستفتاء العام في شأن إمكانية الاتحاد ضجة كبرى اهتز لها الشعب الجزائري بأجمعه كما كان لها صدى كبير في الخارج – العالم العربي – فتجاوبت لها أفكار الكتاب ومدحت حولها عواطف الشعراء، وكثر الأخذ والرد فمن قائل بوجوب مزج الأحزاب وصهرها في جبهة واحدة تمثل مختلف طبقات الشعب ومن قائل باستحالة ذلك نظرا لما يراه – حسب زعمه – من الثأر البعيد بين برامج الهيئات في مختلف عناصر الأمة ومن محبذ للفكره مكتفيا باستحسانها مبتهجا ببوادرها ومؤمنا بصلاحيتها ومنهم من رسم لتحقيق ذلك، وهكذا تعددت النظريات وتقاربت التوجيهات حول هذه المشكلة الكبرى والقضية العظمى .

هكذا تخالفت الآراء لكل أحد رأي هناك من ذهبوا بعيداً تاركين الحقيقة الحقة رغم وضوحها (ومن شد الظهور الخفاء) وأعوزهم تبين المنهاج السوى واشتبه عليهم الغث بالسمين واختلط الحابل بالنابل ذلك ان الاتحاد الذي تشده – بصفتنا ندين بالإسلام – أمر فطري وغريزة جبلية جُبلنا عليها من قبل ان يخلق الاتحاد لأن الشرع الإسلامي محوره وغاية ما يرمى إليه هو توحيد العناصر البشرية نزوعاً منه إلى إيجاد المجتمع الآدمي متآلفاً متآزراً في صف واحد متراص البنيان حتى يتسنى له أو يؤدى رسالته الكونية سعياً من وراء ذلك إلى الصالح العام وإلى خدمة الإنسانية جمعاء[1]

[1]–**جريدة المنار**: المصدر السابق، ص 02 .

ثالثاً: علاقة الحركة مع المغرب العربي

فرض الواقع الوطني والإقليمي المغاربي والعربي والدولي في منطقة المغرب العربي وعلى الحكومة الفرنسية تغيير سياستها في مستعمراتها تغييراً جذرياً وهذا ما دفع بالقوى الوطنية إلى تشديد النضال باتجاه انتزاع الحقوق الوطنية في الحرية والاستقلال، لذلك فقد بدأت القوى الاجتماعية القاعدية في الأحزاب الوطنية القائدة تؤكد على ضرورة تغيير أسلوب النضال بالاتجاه الذي يدفع الحكومة الفرنسية وسلطاتها في أقطار المغرب العربي إلى الرضوخ للمطالب الوطنية المغاربية في الحرية والإستقلال[1] .

وأصبحت القاهرة بعد الحرب العالمية الثانية مقراً لزعماء ومناضلي الحركات الوطنية المغاربية مع تأسيس جامعة الدول العربية وأصبحت قضية المغرب العربي قضية واحدة على صعيدي الفكرة والعمل في النضال السياسي والعسكري الخارجي، هي "فكرة" لم تتكون وتنضج آنذاك، وإنما تعود جذورها إلى مطلع القرن العشرين، أطلقها المثقفون التونسيون (علي باش حانبة) [2]، وتلقفها الجزائريون (حزب الشعب وجمعية العلماء) وآمن بها وعمل من أجلها الجميع في أقطار المغرب العربي في مرحلة ما بين الحربين، حتى نضجت وأخذت تشكلها المنظمات في دمشق وبيروت ونضجت فكرة وتنظيماً ونضالاً في القاهرة بتأسيس (مكتب المغرب العربي) برعاية جامعة الدول العربية ، فيما كانت القضية الوطنية محور نضال تلك الأحزاب في الداخل المغاربي إلا أنها ملتحمة بالفكرة الوحودية المغاربية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال[3] .

كذلك الوطنية المغربية تعلن على لسان ممثليها في الشرق آراء صريحة، بعد أن حال الاستعمار دون ذلك في داخل البلاد يعتبر مؤتمر المغرب العربي أول حادث من نوعه لأنه

---

[1]–نسرين بنور: **الحركة الوطنية الجزائرية و قضايا المغرب العربي 1946م – 1954م**، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة – الجزائر، 2017م/ 2018م، ص 22 .

[2]**علي باش حانبة:** ولد سنة 1875م بتونس، ينحدر من أسرة تكية عريقة من سكان الأناضل المسلمين، تخرج من المدرسة الصادقية، أسس جمعية قدماء المدرسة الصادقية سنة 1905م، و انخرط في حركة الشباب التونسي، نفي إلى روما سنة 1912م لكن بقي على مواصلة أخبار تونس و الكفاح للوصول إلى الهدف الاستقلال بحيث حث و شجع على الوحدة التونسية مع الجزائر و المغرب و ليبيا و يرى أن الاستقلال يأتي بالوحدة مع بعضهم، بعد منفاه ذهب إلى تركيا و عاش بها إلى أن توفي سنة 1918م، أنظر : الموسوعة التونسية mawsouaa.tn .

[3]محمد علي داهش: **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحودية في المغرب العربي**،اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، 2004م، ص 178 .

لم يسبق أن اتيح لوطنيين مغاربة أن يقيموا مؤتمراً سياسياً يعلنون فيه اتجاهاتهم ، كذلك مثلت حركة لكل دولة فمثلت الجزائر مكتب حزب الشعب الجزائري في القاهرة، ومثلت تونس بواسطة الحزب الحر الدستوري التونسي بالقاهرة وكذلك مراكش مُثلت بواسطة رابطة الدفاع عن مراكش في مصر والوفد المراكشي إلى لجان الجامعة العربية[1] .

بحيث تم وضع نقاط رئيسية وتم الحث على ضرورة الاتفاق عليها بين الأحزاب الوطنية إما بإدماجها في حزب واحد أو بتكوين جبهة وطنية تنصهر فيها هذه الأحزاب واحكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاث، ولتوحيد الهدف الذي ظل يجمع حركات التحرير في شمال إفريقيا أوصى المؤتمر لتحقيق ذلك بما يلي:

-الاتفاق على غاية واحد هي الاستقلال التام والجلاء للاستعمار.

-تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية مهمتهما توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك.

- لعمل على توحيد المنظمات العمالية والثقافية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها قومياً.

- ضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها[2].

أما أهم قرار توصل إليه الوطنيون المغاربة في هذا المؤتمر فقد تمثل في اعلانهم عن ميلاد مكتب المغرب العربي الذي تأسس عقب المؤتمر في يوم 15 فيفري 1947م، ومنذ هذا التاريخ حل مكتب المغرب العربي محل الأحزاب المغاربية الموجودة في مصر، فالغرض الأساسي من انشائه هو تنسيق عمل الحركات الوطنية في بلاد المغرب العربي وتوحيد الخطط لتنسيق العمل السياسي المشترك الموحد وفي هذا الإطار فقد لعب المكتب دوراً بارزاً في التعريف بالقضية المغاربية بمصر وفي أقطار المشرق العربي[3] .

قام مصالي الحاج في سبتمبر 1951م بمشاركة النشاط الدبلوماسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية حيث قام بجولة إلى البلدان العربية بهدف التعريف بالقضية الجزائرية،

---

[1]–دون اسم مؤلف:**مؤتمر المغرب العربي المنعقد بالقاهرة من 15 إلى 22 فيفري سنة 1947م**، مطبعة المكتب الثقافي الدولي، الجيزة – مصر، ص 3 – 4 .

[2]–سعيد جلاوي: "**مكتب المغرب العربي بالقاهرة من الائتلاف إلى الاختلاف 1947م / 1949م**"،مجلة معارف ، العدد 21/ديسمبر2016م (السنة الحادية عشر)، ص 216 .

[3]–معمر العايب :"**التباين الإيديولوجي لقيادات مكتب و لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة برهن مشروع مستقبل وحدة المغرب العربي السياسية** "، مقال ، قسم التاريخ ، جامعة تلمسان ، ص 105 .

وعن تلك الزيارة صرح مصالي الحاج "بأن المشرق يهتم بالقضية الجزائرية اليوم أكثر من قبل، لأنه يعرف الشدة التي هجم بها الإستعمار الفرنسي على الجزائر، لذلك يجب أن يعلم الشعب الجزائري أن الملايين من العرب والمسلمين يكافحون بجانبه وفي سبيل استقلاله فهناك إذن عالم كامل مساق ستار الحرية عازم على تحطيم الإستعمار، ولهذا يجب أن يرتفع كفاح الشعب الجزائري إلى مستوى كفاح إخوانه في تونس ومراكش وإلى المستوى العالمي[1] .

كذلك إن حركة الانتصار قدمت في تصريحها الماضي كانت تعبر عن واقع موجود فعلاً حينما قالت: "**إن المعركة الكبرى تحضر على النطاق العالمي**" ذلك لأنها كانت أحد مؤسسي "جبهة الوحدة و العمل للأحزاب القومية المغربية" التي أعلن عن ميلادها بالبيان التالي :

- ان ممثلي الأحزاب الوطنية للشمال الإفريقي هم:

- حزب الدستور الجديد (تونس).
- حزب الدستور القديم (تونس).
- حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (الجزائر).
- حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (الجزائر).
- حزب الاستقلال(المغرب الأقصى) .
- الحزب الديمقراطي للاستقلال (المغرب الأقصى).
- الحزب الإصلاحي للاستقلال (المغرب الأقصى).

قد اجتمعوا ليتدارسوا الحالة في تونس والجزائر والمغرب، وعلى ضوء الحوادث الداخلية والخارجية قد تحققوا من تفاقم الحالة في الشمال الإفريقي فهناك من تضاعف واتساع وتعميم للوسائل القمعية، وقد تأكدوا من وحدة أهدافهم الوطنية[2] .

وقد تدعمت العلاقات مع المناضلين التونسيين والمغربيين كذلك في فرنسا، حيث كانت الأحزاب الوطنية تتشرف على تأطير الجالية المتواجدة في المهجر وتنهض بالنشاط

---

[1]–مسعود دخالة : "**الدبلوماسية الجزائرية من خلال التيار الوطني الإستقلالي (1919م – 1954م)**"، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 46 – ديسمبر 2016م ، المجلد ب ص . ص 439 – 449 ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، ص 446 – 447 .

[2]–العقون: ج03، المصدر السابق، ص 208.

الخارجي، وتوضح شهادة أحمد بن صالح أن تجربة النضال الطلابي المشترك عمقت الشعور بالوحدة والتواصل السياسي بحيث يقول "**انطلقنا في العمل المشترك مع الإخوان الجزائريين والمغاربة و قد ساعدتنا صداقتنا الشخصية التي ربطت بيننا في ذلك الطور والتي امتدت إلى مراحل فيما بعد الاستقلال وقد أمكن لنا في إطار الأنشطة المشتركة للشباب الطلابي أن نقوم بما نستطيع ...**" وأكد بن صالح أن تجربة العمل المشترك في فرنسا أفادت كثيراً في التقارب بين الحركات السياسية والعمالية للشمال إفريقية وفي هذه الأجواء تعمقت وشائج الأخوة واستحكمت روابط الصداقة مع الإخوان الجزائريين[1] .

و من هنا بدأت عمليات الكفاح المسلح وبدأ التوغل في النشاط العسكري، كان الوطنيون الجزائريون مقتنعين أنهم جذريو المغرب العربي فحسب معيارهم كان التونسيون والمغاربة "رجالاً فزعين واصلاحيين، لم يكونوا وحدهم المطالبين بالكفاح المسلح"، بدأ القمع بحيث انطلق الإرهاب بمبادرات فردية ثم توسع شيئاً فشيئاً إلى أن تعمم بدءاً من مارس 1954م عندما دعا بورقيبة علانية من منفاه في جالطة الدستور الجديد للدخول في المعرك ، وفي المغرب بدأ الإرهاب بعد خلع سيدي محمد بن يوسف عام 1953م، وهكذا عندما دق العنف الثوري أبواب المغرب العربي. لم يكن الوطنيون الجزائريون في الموعد، فاللجنة المركزية لحزب الشعب – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية اشترطت لوحدة العمل في افريقيا الشمالية اتفاقاً بين القيادات الوطنية[2] .

تحركت الجزائر في نوفمبر 1954م بحيث كانت تونس قد سارت في طريق المفاوضات مع فرنسا فأقامت جبهة التحرير الوطني حلفاً مع المقاومة المغربية فقد وجهها بوضياف وبن مهيدي نحو منظمة الأرياف التي كان الاستقلال يهملها إن لم نقل يحتقرها أو يخشاها لكن عودة محمد الخامس ستسبب في تمزيق الحلف الجزائري المغربي، ليس لصالح الوطنيون لكن لصالح الملكية من الآن فصاعداً، إذا لم تحدد فكرة المغرب العربي نفسها بالدفاع عن الدول القائمة، وإذا انطوت على تقارب بين الشعوب فإنها ستؤجل إلى أجل غير

---

[1]–عبد الله مقلاتي : **العلاقات الجزائرية – المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954م – 1962م)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ و الآثار ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة، 2007م / 2008م، ص 31 .

[2]–محمد عابد الجابري و آخرون: **وحدة المغرب العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية و مركز الدراسات العربية المتوسطية، بيروت – لبنان، 1987م، ص 77.

مسمى بقدر ما تتقوى وطنية الدول، تتطور اتجاهات السيطرة عند الأقوى، ولقد دفعت المقاومة الجزائرية ثمن ذلك من عام 1958م إلى عام 1962م بعد فترة تردد ، ستستخدم الدولة التي أولدتها المثل المغربي كذريعة لجذب القوى المغربية الراديكالية نحوها بحثاً عن التحالفات[1] .

[1]–محمد عبد الجابري و آخرون: المرجع السابق، ص 77 – 78.

المبحث الثاني: مواقف الحركة من القضايا العربية

أولاً: موقف حركة الانتصار الحريات الديمقراطية مع تونس والمغرب

1)الموقف من القضية التونسية

تضامن الجزائريين مع الشعب التونسي بحيث اهتز الرأي العام الجزائري للحوادث الخطيرة التي تجرى الآن بالبلاد التونسية وسارعت جميع الهيئات والأحزاب التقدمية إلى إعلان تضامنها مع الشعب التونسي في محنته التي هي محنة الشعوب المغربية جميعاً[1] .

قررت "**الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية**" مؤازرة تونس في كفاحها النبيل عن طريق وسائل التضامن من الصحف العربية والوطنية والتقدمية في القطر الجزائري بحيث يكون يوم الجمعة 01 فيفري 1952م يوم تضامني عالمي مع تونس ومن (قاعة دينازاد) في مدينة الجزائر اجتمع أعضاء الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية في 28 جانفي 1954م من أجل دعم وتضامن مع الشعب التونسي والحركة الوطنية التونسية ،[2] وقد ألقي الحاضرون خطاباتهم أحمد توفيق المدني عن جمعية العلماء، قدور ساطور عن حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، العربي بوهالي ممثل الحزب الشيوعي الجزائري وفيما يلي الكلمة لممثل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية حضرة المكافح الأستاذ مصطفى فروخي ، فألقى خطابه المسهب في بيان موقف الحركة الوطنية الجزائرية ، من الحركة الوطنية التونسية ومن الحركة الوطنية في المغرب الأقصى مؤكداً أن كفاح تونس إنما هو كفاح الجزائر ، وأن الجزائري الذي ينصر قضية تونس ، إنما هو ينصر نفس قضيته ، فالقضية الاستقلالية التحريرية التي شملت سائر جهات المغرب العربي، ستنتهي حتماً بالنصر والفوز المبين، لأن عناصر النصر موجودة فيها ، ألا وهي التضحية ،والاتحاد، والثبات ، ولقد قوطع هذا الخطاب كما قوطع الذي قبله، والذي بعد بالهتافات العالية لتونس وللاتحاد و للاستقلال[3] .

---

[1]–جريدة المنار: **تضامن الجزائر مع الشعب التونسي**، جريدة المنار، العدد 150، الجزائر، 01 فيفري 1952م، ص 04 .

[2] -أنظر ملحق 03.

[3]–أبو محمد : **اليوم الجزائري العظيم لإعلان التضامن و الوئام مع الشقيقة العزيزة تونس المجاهدة** ، جريدة البصائر ، العدد 182 السنة الخامسة من السلسلة الثانية، 01 فيفري 1952م، ص 13 .

و هكذا نشرت بعض البرقيات التي أرسلتها الهيئات الجزائرية إلى القادة الوطنيين التونسيين وإلى بعض المراجع الفرنسية والدولية، بحيث أرسلت الجبهة الجزائرية إلى المجلس الوطني الفرنسي ومجلس الوزارة ووزير الخارجية[1] .

أرسل أعضاء الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها نسخة من البرقية الآتية إلى جريدة المنار والتي تحتوي على المعلومات الآتية : الممضاة من السادة أحمد مزغنة عن حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وكوش يونس عن الحزب الشيوعي وقدور ساطور عن حزب الاتحاد الديمقراطي، والشيخ العربي التبسي عن العلماء وتوفيق المدني عن المستقلين:

<< إن الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها التي هي الترجمان الصادق للشعب الجزائري الغاضب على اعتداء الاستعمار الفرنسي الذي قابل العمل السلمي للشعب التونسي الشقيق بنصب حالة حرب في البلاد التونسية، فتعددت القتلى والجرحى والاعتقالات الجماعية وعمليات الإبعاد والضغط على شخص سمو الباي تحتج ضد هذه الأساليب العتيقة التي يتوخاها الاستعمار الفرنسي ، وتطالب بتحرير الوطنيين والزعماء التونسيين المعتقلين أو الموضوعين تحت الرقابة ، وتؤكد من جديد تضامنها التام مع الشعب التونسي وتطالب باحترام رغبة الوطنية >>[2]. وبعد ذلك قام الزعيم مصالي الحاج بإرسال برقية إلى الأستاذ الحبيب بورقيبة التي تمثلت فيما يلي:

<< أعبر لكم باسم الشعب الجزائري عن غضبنا لاعتداء الحكومة الفرنسية الموجهة لشخصكم وللقادة الوطنيين التونسيين أعلن لكم تضامني مع الشعب التونسي المعتدى عليه من طرف الاستعمار والمكافح في سبيل استقلاله كما أؤكد لكم تضامني الفعال معكم ومع الشعب التونسي في هذه المحنة التي سنخرج منها منتصرين ولكم عواطفي الحارة من رفيقكم في الكفاح >> .[3]

كما أرسل كذلك الزعيم مصالي برقية إلى الأستاذ صالح بن يوسف هذا نصها:

<<أعبر لكم باسم الشعب الجزائري والحركة الوطنية عن غضبنا لاعتداء الحكومة الفرنسية على رفيقنا القديم في الكفاح الأستاذ الحبيب بورقيبة وقادة الحزب الشقيق. اننا متضامنون مع الشعب التونسي ونحيي ضحايا القمح الاستعماري الوحشي الذين سقطوا في سبيل

---

[1]–جريدة المنار: المصدر السابق، ص 04.

[2]– نفسه، ص 04.

[3]–نفسه، ص04 .

الاستقلال الوطني، أرجوكم تبليغ الحزب الدستوري تضامننا التام في هذه المحنة حتى نحقق رغائبنا الوطنية، تحياتي الأخوية >>[1] .

كذلك أرسل الوفد الدائم لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية بباريس البرقية الآتية إلى الأستاذ صالح بن يوسف:

<<باسم الجزائريين المهاجرين بالبلاد الفرنسية وباسم جامعة فرنسا نعبر لكم عن استيائنا لإيقاف الأستاذ الحبيب بورقيبة والقادة الوطنيين ونحيي ضحايا القمع الاستعماري الوحشي ونؤكد لقادة الحزب الدستوري ومناضليه تضامننا الفعال معهم في الكفاح المشترك حتى تتحقق الرغائب المشروعة للشعوب المغربية >>[2] .

[1]–جريدة المنار: المصدر السابق، ص04 .

[2]– نفسه، ص04 .

2)الموقف من القضية المغربية

نددت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالأعمال الوحشية التي قابل بها الاستعمار الفرنسي الشعب المغربي لاستعادة سيادته كما تنص المواثيق الدولية وتضامناً مع الشعبين الشقيقين، واعراباً عن وحدة المغرب العربي في السراء والضراء. وفيما يلي النص المختصر الذي نشرته "**الجزائر الحرة**":

<< إن مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية المجتمعين في مؤتمر غير عادي أيام 14، 15، 16 جويلية 1954م، بعد الانحناء أمام الحالة في الشمال الإفريقي ودراسة تطور القضيتين المغربية والتونسية.

أثبتوا بارتياح بأن قضيتي الشعبين التونسي والمغربي بقيادة الحركات الوطنية التي تكافح بفعالية متساوية من أجل تحقيق رغباتهم الوطنية. والتي أعربت على أن المعركة التي تقودها هي بفضل ضم جهود جميع طبقات الأمة وبفضل روح التضحية المدهشة.

يندد بالضغط الوحشي الدموي (تفشيات،إيقافات تعسفية،إ كتساحات، إعدامات مستعجلة) تنزل بعنف على الشعب المغربي تحت إعلان "حالة الطوارئ" .

ويحملون الحكومة الفرنسية وممثليها مسؤولية هذه الحالة التي تمثل حرباً حقيقية تجري في القطر المغربي،ويستفزون الرأي العام إلى فداحة الوضع الذي أحدث في الشمال الإفريقي.

و يحيون الجهاد البطولي والتحريري الذي يقوم به إخواننا المغربيون ويؤكدون باستمرار بهذه المناسبة، تضامنهم الفعال في هذه المعركة المشتركة[1].

ثانياً: موقفها من القضية الفلسطينية

تعد القضية الفلسطينية من أعلق القضايا وأكثرها تأزما حيث اجتمعت حولها مصالح العديد من الدول بداية من بريطانيا صاحبة مشروع تقسيم المشرق العربي ضمن ما عرف باتفاقية **سايكس بيكو 1916م** التي جمعتها مع فرنسا.

ونظرا لتشابه السياسة الاستعمارية البريطانية والفرنسية من جهة ولأن كلا من الجزائر وفلسطين يلتقيان في البعد العربي الإسلامي من جهة ثانية، عملت الأحزاب السياسية الجزائرية على نصرة القضية الفلسطينية وإدراجها ضمن اهتماماتها في مكافحة الاستعمار

---

[1]–العقون، ج03، المصدر السابق، ص 447 – 448 .

الاستيطاني الذي عمل على القضاء عن الهوية الوطنية وبعدها الإسلامي والاستيلاء على الأراضي مصدر الرزق وأساس الاقتصاد في العالم العربي آنذاك[1] .

ومع حلول الثلاثينات من القرن العشرين أصبحت مواقف الجزائريين السياسيين جلية اتجاه القضية الفلسطينية [2] . حيث جند حزب الشعب الجزائري مناضليه بالجزائ ر، ففضح مشروع تقسيم فلسطين سنة 1937م. كما شكلت لجنة شمال إفريقيا للتضامن والتعاون مع الضحايا العرب في فلسطين في باريس سنة 1938م[3]. وبعد اعتراف القوى العظمى بدولة ما يعرف بإسرائيل وانضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة،زادت حدة خطاب الحزب، فقدم بالتعاون مع الحزب الاستقلالي المغربي والحزب الدستوري الجديد التونسي، بيان احتجاج إلى السلطات الفرنسية[4].

وقد اتصل مصالي الحاج بقادة العمل الفلسطيني حيث أكد لكل من الشيخ أمين الحسيني الذي التقى به في أكتوبر 1931م، وأحمد حلمي باشا، رئيس حكومة فلسطين. الذي التقى به في نوفمبر من نفس السنة، أكد لهما دعم الجزائريين لإخوانهم في النضال، وبحث معهم طرق دعم القضية الفلسطينية[5] .

وبما أن حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية حافظت على مواقف حزب الشعب الجزائري، حيث نددت بقرار التقسيم لفلسطين منذ 1947م[6] عند صدور هذا القرار الأممي لتقسيم فلسطين أرسل مصالي الحاج بمذكرة إلى هيئة الأمم المتحدة يحتج فيها على قيام دولة يهودية في فلسطين، ويعلن عن تضامن المسلمين الجزائريين مع الشعب العربيالفلسطيني في حربه ضد الصهيونية، وبعث بنسخة من المذكرة إلى عزام باشا أمين عام الجامعة العربية وذلك بواسطة الشاذلي المكي مندوب الحزب بالقاهرة، وقد استلم الرد

---

[1]–كلاخي ياقوت :"**مواقف رجال الحركة الوطنية من الكيان الصهيوني بفلسطين 1948/1939** "، جامعة تيارت

[2]–بلول فتاتة : **نضرت الحركة الوطنية الجزائرية لقضايا التحرر في المشرق (1930 – 1954) (مصر ، سوريا ، فلسطين)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائ، 2008/2007م، ص 98 .

[3]–MahfudKeddache : **L'Algérie des Algérienne**,Edif2000,Alger,2009, p 849.

[4]–Mahfud Keddache:Op,cit,p861.

[5]–حمودي ابرير : **الحركة الوطنية الجزائرية ومواقفها من القضية الفلسطينية (1917–1962)** ، رسالة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 107.

[6]–بن يوسف بن خدة: المصدر السابق، ص 261.

من عزام باشا ممهورا بالشكر له ولإخوانه في الجزائر عل اهتمامهم وجهادهم في سبيل القضية المشتركة[1] .

وقد واصلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية دعمها للقضية الفلسطينية عن طريق الإعلام حيث أوردت جريدة **المغرب العربي** لسان حال الحزب في مقال صدر في 05 نوفمبر سنة 1948م وجعل سماحة المفتي الأكبر الفلسطيني يبرق إلى أحمد مزغنة النائب الوطني عن الحزب الذي تزعم جزءاً كبيراً من النشاط التضامني للحزب مع فلسطين شاكراً إياه على جهوده التي بذلها مع إخوانه في نصرة قضية فلسطين وشد أزرها، طالبا منه مواصلة بذل الجهود لجمع التبرعات لنصرة قضية فلسطين، سائلاً الله أن يحقق للجزائر ما كافحت وتكافح في سبيله من استقلال وحرية... [2]، وقد شجعت تلك الردود النواب البرلمانيون والمندوبون بالمجلس الجزائري من أعضاء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بدورهم على إنشاء **الهيئة الجزائرية لمساعدة فلسطين العربية**[3] .

وفي إطار نشاطاتهم السياسية والدبلوماسية لصالح القضية بعد صدور قرار التقسيم سنة 1947م استنكر نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية قرار تقسيم فلسطين واحتجوا عليه بإرسال برقية إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة – تريكفلي – جاء فيها **<<**...إن النواب الوطنيين الذين يمثلون الشعب الجزائري المسلم يعلنون لكم باسم الجزائر العربية عن أشد الغضب على القرار القاضي بتقسيم فلسطين، ويحتجون بكل قوة على هذا الحكم الجائر المتخذ ضد سيادة الشعب العربي في وطنه الفلسطيني ويعتبرون هذا الموقف الذي اتخذته أغلبية أعضاء هيئة الأمم المتحدة تحدي واستفزاز ضد الأمن والسلم في العالم...**>>**[4].

وعندما باشر يهود الجزائر حملات مالي لصالح الصهيونية وتدريب الشبان اليهود على السلاح تمهيداً لتهريبهم إلى فلسطين تحت أنظار الفرنسيين، احتج وفد برلماني من حركة انتصار الحريات الديمقراطية يقوده الدكتور الأمين دباغين والأستاذ بوقادوم لدى الوالي العام الفرنسي على القطر الجزائري على ما اعتبروه **الإجرام الصهيوني بالجزائر** المتمثل في

---

[1] –حمودي ابرير: المرجع السابق، ص 79.

[2] –أحمد شفيق أحمد أبو جزر: **العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظل الاحتلال الفرنسي** ، مواقف وأسرار، دار هومة، الجزائر ، 2004 ، ص 204 .

[3] – نفسه: ص 201 .

[4] –نفسه: ص 198، 199.

النشاط المكثف للصهاينة في جمع الاكتتابات الضخمة، وإقامة الميادين الفسيحة لتدريب الشبان اليهود على ممارسة الأعمال العسكرية وعلى استعمال السلاح، والقيام بتهريب اليهود إلى فلسطين ليقاتلوا العرب أهلها الشرعيين تحت بصر الحكومة الفرنسية التي أغمضت عينيها، فلم تعرقل هذا الإجرام ولم تمانع فيه وعندما لم تأبه السلطة الفرنسية بهذا الاحتجاج تحداها عدد من المواطنين الجزائريين ونشطوا في التطوع لتحرير فلسطين، وراحوا يتسللون إليها كلما أمكن الأمر، فقامت السلطة الفرنسية على حدود ليبيا تصرفهم عن وجهتهم،وتردهم على أعقابهم بعد أن تذيقهم السجن والاعتقال[1].

وكان من أبرز نشاطات نواب حركة انتصار الحريات الديمقراطية ضد قرار تقسيم فلسطين وتضامنهم مع شعبها وإثارة واستفزاز للسلطات الفرنسية فقد قتم بها النائب أحمد مزغنة أحد أبرز وجوه الحزب وقادته عندما قام باستجواب تاريخي لوزير الخارجية الفرنسي في المجلس الفرنسي المنعقد في صبيحة يوم الجمعة الموافق لـ 27 فيفري 1948م في قضية فلسطين العربية، فبعد أن بين بوثائق تاريخية أن فلسطين بلد عربية ولم تكن في أي وقت يهودية، ولن تكون؟ انتقد بشدة منظمة الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين، وأخذ يشهر بالسياسة الفرنسية الموالية للصهيونية قائلا : "إن سياسة فرنسا القصيرة النظر قد فقدت البقية الباقية لها من عطف 400 مليون من المسلمين، وقد صحت بعواطف مسلمي شمال إفريقيا بمواقفها على تقرير التقسيم ... وتشجيعها الفعال للحركات الصهيونية التي اتخذت من فرنسا وشمال إفريقيا مراكز لمناوراتها، وقواعد لتدريب عصاباتها وتهريبها، وقد أطلقت أيدي اليهود لتجمع الملايين وتعقد المؤتمرات واللجان وتتفنن في وسائل إثارة عواطف المسلمين واستفزازهم، بل وتفتك بكل حركة إسلامية ترمي إلى إعانة فلسطين العربية ولو بالمال،وما حدث تهريب 150 يهودي من شاطئ سيدي فرج بالجزائر بعيدة عن الأذهان.. . وهناك يهود أغنياء مثل المسمى – دويب –وغيره الذين حولوا مزارعهم إلى قواعد صهيونية لإيواء العصابات اليهودية، وتدريبها على الفتك بالعرب، ثم تهريبها إلى فلسطين .

وبعد إعلان قيام إسرائيل وسعي فرنسا والدول الكبرى إلى الاعتراف بها ومساعدتها على الانضمام إلى الأمم المتحدة شكل نواب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في البرلمان الفرنسي وفداً جزائريا وقام بزيارة إلى الخارجية الفرنسية محتجا لديها ومحذرا حكومة

[1] –المرجع السابق: ص 254.

فرنسا من مساعدة إسرائيل المزعومة على الانخراط في هيئة الأمم المتحدة، لأن ذلك من شأنه أن يزيد من سخط المسلمين في الم غرب العربي وفرنسا، ى ذلك تأليف وفد آخر يمثل المغرب العربي كله مكون من أحمد مزغنة – عن الجزائر – وفارس جلولي – عن تونس – والأستاذ – بن بركة – عن المغرب وقصد وزارة الخارجية الفرنسية وقام بنفس الغرض،كما أرسل الأستاذ الشيخ محمد الأمين بن الهادي وهو عضو بالمجلس الجزائري المقيم في باريس إلى وزارة الخارجية الفرنسية برقية احتجاج وتحذير لنفس الغرض باسمه وباسم ثلاثة من زملائه من أعضاء المجلس الجزائري[1] .

وكتبت جريدة**المغرب العربي** أثناء مرور فلسطين بالمرحلة الحرجة والخطيرة في عام 1947م مقالاً بعنوان "حزب الشعب الجزائري يؤيد عرب فلسطين "جاء فيه : بمناسبة مرور 30 حولاً على تصريح بلفور عقدت جمعية أصدقاء فلسطين اجتماعاً– بقاعة الميتوالتي – بباريس حيث ملئت بالآلاف من أنصار حزب الشعب الجزائري، وقد حضر هذا الحفل عدة شخصيات من الأقطار العربية تمثل السلك الدبلوماسي، وكان في طليعتهم وزير لبنان المفوض وحاشيته، وقد قام مندوب حزب الشعب في وسط من التصفيقات الحارة والهتافات الطويلة، وصرح قائلا : الجزائري، وقد حضر هذا الحفل عدة شخصيات من الأقطار العربية تمثل السلك الدبلوماسي، وكان في طليعتهم وزير لبنان المفوض وحاشيته، وقد قام مندوب حزب الشعب في وسط من التصفيقات الحارة والهتافات الطويلة، وصرح قائلاً :"إن الجهاد الذي تقوم به أمة في شمال إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي هو نفس الجهاد الذي يخوضه عرب فلسطين ضد الصهيونية الظالمة..."[2].

[1]–أحمد شفيق: المرجع السابق، ص 200، 201.

[2]–نفسه، ص 198.

خـــــــاتمـــــة

تعتبر الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية 1946م الواجهة العلنية لحزب الشعب التي تعود جذورها لحركة نجم شمال افريقيا 1926م والتي تمثل تطورها السياسي فيما يلي:

-يعد انعقاد المؤتمر التأسيسي أهم مرحلة حيث وضعت فيه النقاط الأساسية لمسار حركة الانتصار.

-بروز قضية جوهرية لحركة الانتصار الحريات الديمقراطية تمثلت في قضية المشاركة في الانتخابات.

-تمثلت فترة 1948م إلى 1951م ببروز ظاهرة التزوير في الانتخابات التي رسخ فكرتها الحاكم العام نايجلان، هكذا أصبحت الحياة السياسية في ورطة.

-تعرضت حركة الانتصار لأزمتين بارزتين غيرا في مسار الحركة بدءاً بأزمة الكوادر 1946م-1949م التي ظهرت نتيجة النزاع القائم بين القيادات التي ظهرت من بدائية الحركة (مصالي الحاج) والقيادات الشابة الجديدة (الأمين دباغين وأحمد بودة) ، كذلك الأزمة القبائلية 1949م التي كانت جذورها بواسطة شبان من أصول قبائلية، كانت تمهيداً لأزمة الحزب الكبرى، بحيث تركا شرخاً كبيراً في الحركة وشكلا أحد المنعطفات الحاسمة في مسيرتها.

-أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة من طرف الإدارة الفرنسية وكيفية تعامل الحركة مع الأزمة الخانقة التي أدت بالعديد من رجال المنظمة إلى السجون.

-مؤتمر الحركة الثاني 1953م شكل محطة هامة جداً في تطورها السياسي والذي أدى إلى الانشقاق النهائي بين المصاليين والمركزيين بانعقاد مؤتمر هورنو 1954م واجتماع المركزيين في نفس الصائفة.

-إيمان حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالاتحاد بين الأحزاب هو الحل الأمثل للوقوف أمام المستعمر وتحقيق الهدف الموحد فيما بينهم واسترجاع الحرية والاستقلال.

-تشكيل الجبهة الجزائرية للدفاع واحترام الحرية بين الأحزاب كانت أملاً للشعب كافة في المطالبة بالحرية واسترجاع الحقوق المهضومة.

-كانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية فعالة في نشاطها الخارجي وعلاقاتها مع الأحزاب والجمعيات للحركات الوطنية المغاربية وتمثل هذا في مشاركتها في جبهة الوحدة والعمل للأحزاب القومية المغاربية.

-عملت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بمواقف أمام الشقيقتين تونس والمغرب وضحت فيها روح الإخاء.

-عرفت الحركة علاقة متوترة مع الإدارة الفرنسية خصوصاً في قانون 20سبتمبر1947م وكذا في إلحاق الجزائر بالحلف الأطلسي.

-كانت للحركة مواقف من القضايا العربية كشفت عن تضامنها وبُعدها العربي من القضية الفلسطينية.

تعتبر الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية 1946م الواجهة العلنية لحزب الشعب التي تعود جذورها لحركة نجم شمال افريقيا 1926م والتي تمثل تطورها السياسي فيما يلي:

- يعد انعقاد المؤتمر التأسيسي أهم مرحلة حيث وضعت فيه النقاط الأساسية لمسار حركة الانتصار.

- بروز قضية جوهرية لحركة الانتصار الحريات الديمقراطية تمثلت في قضية المشاركة في الانتخابات.

- تمثلت فترة 1948م إلى 1951م ببروز ظاهرة التزوير في الانتخابات التي رسخ فكرتها الحاكم العام نايجلان، هكذا أصبحت الحياة السياسية في ورطة.

- تعرضت حركة الانتصار لأزمتين بارزتين غيرا في مسار الحركة بدءاً بأزمة الكوادر 1946م-1949م التي ظهرت نتيجة النزاع القائم بين القيادات التي ظهرت من بدائية الحركة (مصالي الحاج) والقيادات الشابة الجديدة (الأمين دباغين وأحمد بودة)، كذلك الأزمة القبائلية 1949م التي كانت جذورها بواسطة شبان من أصول قبائلية، كانت تمهيداً لأزمة الحزب الكبرى، بحيث تركا شرخاً كبيراً في الحركة وشكلا أحد المنعطفات الحاسمة في مسيرتها.

- أزمة اكتشاف المنظمة الخاصة من طرف الإدارة الفرنسية وكيفية تعامل الحركة مع الأزمة الخانقة التي أدت بالعديد من رجال المنظمة إلى السجون.

-مؤتمر الحركة الثاني 1953م شكل محطة هامة جداً في تطورا السياسي والذي أدى إلى الانشقاق النهائي بين المصاليين والمركزيين بانعقاد مؤتمر هورنو 1954م واجتماع المركزيين في نفس الصائفة.

-إيمان حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالاتحاد بين الأحزاب هو الحل الأمثل للوقوف أمام المستعمر وتحقيق الهدف الموحد فيما بينهم واسترجاع الحرية والاستقلال.

-تشكيل الجبهة الجزائرية للدفاع واحترام الحرية بين الأحزاب كانت أملاً للشعب كافة في المطالبة بالحرية واسترجاع الحقوق المهضومة.

-كانت حركة انتصار الحريات الديمقراطية فعالة في نشاطها الخارجي وعلاقاتها مع الأحزاب والجمعيات للحركات الوطنية المغاربية وتمثل هذا في مشاركتها في جبهة الوحدة والعمل للأحزاب القومية المغاربية.

-عملت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بمواقف أمام الشقيقتين تونس والمغرب وضحت فيها روح الإخاء.

-عرفت الحركة علاقة متوترة مع الإدارة الفرنسية خصوصاً في قانون 20سبتمبر1947م وكذا في إلحاق الجزائر بالحلف الأطلسي.

-كانت للحركة مواقف من القضايا العربية كشفت عن تضامنها وبُعدها العربي من القضية الفلسطينية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

1. آيت أحمد حسين : **روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952** ، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ ، 2002 .
2. بلعيد رابح : **الحركة الوطنية الجزائرية من 1945 - 1954 دراسة ووثائق غير منشورة** ، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، قسنطينة ، الجزائر .
3. بن العقون عبد الرحمان بن إبراهيم : **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر ، 1920- 1936** ،ج1 ،منشورات السائحي ،الجزائر، 2010.
4. بن بله احمد : **مذكرات احمد بن بله** ، كما أملاها على روبير ميرل ، تر: العفيف الأخضر ، منشورات دار الأدب ، لبنان ، (د س ط).
5. بن خدة بن يوسف : **جذور أول نوفمبر1954**،تر،مسعود حاج مسعود، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2012.
6. بن خدة بن يوسف : **جذور أول نوفمبر 1954** ،ترجمة: مسعود حاج مسعود ،دار الشاطبية للنشر والتوزيع ،،ط3 ،الجزائر ،2012 .
7. توفيق المدني احمد : **هذه هي الجزائر** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 2001 .
8. حباشي عبد السلام: **من الحركة الوطنية إلى الاستقلال (مسار مناضل)** ، تر: عبد السلام غريزي ، دار القصبة للنشر والتوزيع ، 2008.
9. حربي محمد : **جبهة التحرير – الأسطورة والواقع** – ، ترجمة : كميل قيصر داغر ، ط01 ، الأبحاث العربية ، بيروت ، 1983 .
10. زوزو عبد الحميد:**الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1919 – 1939 نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2007.
11. عباس فرحات : **ليل الاستعمار ، ترجمة عبد العزيز بوبا كير**، دار القصبة ، الجزائر ، 2005 .

12. عبدون محمد : **شهادة مناضل من الحركة الوطنية** ، منشورات دحلب ، حيدرة – الجزائر – ، 2013م .
13. قداش محفوظ : **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939م – 1951م** ، تر: أمحمد بن البار ، ج02 ، دار الأمة ، 2011 م .
14. قداش محفوظ : **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية** ، تر أمحمد بن البار ،ج1،دار الأمة ،الجزائر،2008.
15. قداش محفوظ: **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830-1954** ،تر : محمد المعراجي ،المؤسسة الوطنية للاتصال،الجزائر،2008.
16. قنان جمال : **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**،منشورات المتحف الوطني للمجاهد .
17. قنانش محمد : **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919 – 1939** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر،1982.
18. محساس احمد : **الحركة الثورية في الجزائر 1916 – 1954** ،(الجزائر: دار المعرفة للطبع والنشر ، 2007).
19. محساس احمد : **الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى** الثورة **المسلحة** ، ترجمة الحاج مسعود مسعود ، ومحمد عباس ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2003 .
20. محساس احمد : **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة** ، منشورات الذكرى 40 للإستقلال ، 2002 .
21. مصالي الحاج :**مذكرات مصالي الحاج 1898- 1938** (تصدير عبد العزيز بوتفليقة)، تر محمد المعراجي ، منشورات ANEP ،الجزائر ،2007.

المراجع :

باللغة العربية

1. بلعباس محمد : **الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر** ، د.ط ، دار المعاصرة ، الجزائر ، 2009م .
2. بن النعمان أحمد : **فرنسا و الأطروحة البربرية – الخلفيات ، الأهداف ، الوسائل ، البدائل** – ، ط 02 ، دار الأمة ، برج الكيفان – الجزائر ، 1997م.
3. بن عبد المومن إبراهيم : **محمد العربي بن مهيدي قائد المنطقة التاريخية الخامسة (1954م – 1956م) وثائق أرشيفية – شهادات حية – حقائق جديدة ،** ط2018 ، دار عطا الله ، الوادي – الجزائر ، 2019م.
4. بنيامين سطورا :**مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية 1898-1974** ، تر: الصادق عماري ومصطفى ماضي ، الجزائر :منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال ، 1998 .
5. بوحوش عمار : **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962** ، دار الغرب الإسلامي للطباعة ، ط2، بيروت ، 2000.
6. بوعزيز يحي : **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه (1912-1948)** ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 .
7. بوعزيز يحي : **الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946-1962)**، دار هومة للطباعة والنشر ، 2001 ، بوزريعة ، الجزائر.
8. بوعزيز يحي : **الايديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986 .
9. بوعزيز يحي : **الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية (1926م – 1953م)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، د.ط ، د.س ، د.ب .

10. بوعزيز يحي : **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب1930-1954** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986 .
11. بوعزيز يحي : **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 .
12. بوعزيز يحي:**الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه(1912،1948)**،عالم المعرفة،الجزائر،2009.
13. الجابري محمد عابد و آخرون : **وحدة المغرب العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية و مركز الدراسات العربية المتوسطية ، بيروت – لبنان ، 1987م .
14. حميد عبد القادر : **فرحات عباس رجل الجمهورية** ،قسم التصفيف دار المعرفة ، 2007 .
15. حميدي أبو بكر الصديق : **قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1920م – 1954م**، ط01 ، دار الهدى ، عين مليلة – الجزائر ، 2015م.
16. خيثر عبد النور : **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954** ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر830 – 1954 ،الجزائر، 2006 .
17. دوشمان جاك : **تاريخ جبهة التحرير الوطني** ، تر: الأستاذة موجد شراز ، منشورات ميموني ، مطبعة بريز مارين ، برج البحري ، الجزائر ، 2013م
18. دون اسم مؤلف : **مؤتمر المغرب العربي المنعقد بالقاهرة من 15 إلى 22 فيفري سنة 1947م** ، مطبعة المكتب الثقافي الدولي ، الجيزة – مصر .
19. الزغيدي محمد لمين : **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2005 .
20. سطورا بنيامين : **مصالي الحاج 1898م – 1974م** ، تر: صادق عماري و مصطفى ماضي ، دار القصبة ، د.س.
21. سعد الله ابو القاسم : **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج2 ، دار البصائر ، الجزائر ، 2007 .

22. سعد الله أبو القاسم : **تاريخ الجزائر الثقافي (1830م – 1954م)** ، ط01 ، ج 06 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م .
23. سعد الله أبو القاسم :**الحركة الوطنية الجزائرية1930-1945**،ج3،ط4،دار الغرب الاسلامي ،بيروت،لبنان،1992.
24. سعداوي مصطفى : **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر**، الجزائر ، 2009 .
25. سعيدي مزيان : **قضايا و دراسات تاريخية** ، طبعة منقحة ، دار سيدي الخير للكتاب ، برج بوعريريج – الجزائر ، 2022م .
26. شفيق أحمد أبو جزر احمد : **العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظل الاحتلال الفرنسي** ، مواقف وأسرار ، دار هومة ، الجزائر ، 2004 .
27. صاري جيلالي و محفوظ قداش : **المقاومة السياسية (1900-1954)** ، ترجمة: عبد القادر بن حراث ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1984 .
28. عباس محمد :**نصر بلا ثمن ، الثورة الجزائرية (1954- 1962)** ، دار القصبة ،الجزائر، 2007 .
29. عثمان مسعود : **مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث** ، دار الهدى ، الجزائر.
30. العسلي بسام : **نهج الثورة الجزائرية (الصراع السياسي)** ، دار النفائس ، ط2 ، بيروت ،لبنان ، 1986.
31. العقاد صلاح : **الجزائر المعاصرة** ، د.ط ، د. دار النشر ، د.ب ، 1963م – 1964 م .
32. العقاد صلاح : **المغرب العربي (الجزائر – تونس والمغرب)** دراسة في تاريخه الحديث وأحواله المعاصرة ، ط2 ،القاهرة 1972 .
33. العلوي محمد الطيب : **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954** ، منشورات وزارة المجاهدين ، (د- س) ، الجزائر.
34. العلوي محمد الطيب : **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830م – 1954م** ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.
35. قداش محفوظ و جيلالي صاري : **الجزائر صمود و مقاومات (1830م – 1962م)** ، تر: أوذاينية خليل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، د.ب ، 2012م .

36. محمد علي داهش :**دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**،اتحاد الكتاب العرب ،دمشق ،2004.

37. معمري خالفة :عبان رمضان ، تعريب : زينب زخروف ، منشورات ثالة ، الجزائر ،2007 .

38. مقلاتي عبد الله : **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830- 1954)** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2014 .

39. ملاح بشير : **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989 ، ج1**، د ط ، دار المعرفة ، باب الوادي الجزائر ، 2006 .

40. هلال عمار : أبحاث **ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1962)**،ط2،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،الجزائر،2016.

41. همشاوي مصطفى :**جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**،منشورات المركزالوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة نوفمبر 1954،دار هومة ،الابيار،الجزائر.

42. يحي جلال : **العالم العربي الحديث والمعاصر الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين** ،ج2 المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ، 1998 .

باللغة الفرنسية

43-Mahfud Keddache : **L'Algérie des Algérienne**,Edif2000,Alger,2009,

44- Mohamed Harbi ;L**a Guerre commence en Algérie** , Ed Complexe , Bruxelles , 1984 .

الرسائل الجامعية

1. ابرير حمودي : **الحركة الوطنية الجزائرية ومواقفها من القضية الفلسطينية (1917-1962)** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر ، 2002/2001.
2. بديدة لزهر :"**الحركة الديغولية في الجزائر (1940-1945)من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية** "، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر ،جامعة الجزائر ،2010/2009.
3. بن فضة حورية : **الجزائر في عهد الحاكم العام "تايجلان" (1948م – 1951م)** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، تخصص : المقاومة الوطنية و الثورة الجزائرية ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر2 ، 2011م / 2012م.
4. بن فضة حورية : **الصراع السياسي بين الحركة الوطنية الجزائرية و السلطات الإستعمارية الفرنسية من خلال الانتخابات ما بين 1919 م – 1951 م** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكنوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله ، 2020 م/ 2021 م.
5. بنور سرين : **الحركة الوطنية الجزائرية و قضايا المغرب العربي 1946م – 1954م** ، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة – الجزائر ، 2017م – 2018م،.
6. شايب قدادرة : **الحزب الدستوري التونسي الجديد ، حزب الشعب الجزائري 1934-1954 دراسة مقارنة** ، مذكرة دكتوراة ، إشراف عبد الرحيم اسكافي ، جامعة منتوري قسنطينة ، السنة الجامعية 2007/2006 .
7. فتاته بلول: **نظرة الحركة الوطنية الجزائرية لقضايا التحرر في المشرق (1930 – 1954) (مصر ، سوريا ، فلسطين)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر ، 2008/2007م .
8. قريري سليمان :**الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية1940-1954** ، رسالة دكتوراة ، جامعة باتنة .

9. لعجيمي فاطمة : **الأزمة البربرية 1949م و تأثيرها على مسار الحركة الوطنية الجزائرية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر ، شعبة التاريخ ، قسم العلوم الانسانية ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،الجزائر ، 2014م / 2015م .

10. معزة عز الدين : **فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية و مرحلة الاستقلال 1899م – 1985م** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2004م/ 2005م .

11. مقلاتي عبد الله : **العلاقات الجزائرية – المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954م – 1962م)** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ و الآثار ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري – قسنطينة ، 2007م – 2008م .

12. منال شرقي : أزمة **حركة انتصار الحريات الديموقراطية و تأثيرها على اندلاع الثورة التحريرية** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر ، شعبة التاريخ ، قسم العلوم الإنسانية ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر ، 2012م / 2013م .

13. مومن فتيحة و بن جدو وسام ، **قانون الجزائر20 سبتمبر 1947** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام ،جامعة 8ماي 1945 ، قالمة 2017/016 .

المقالات والدوريات

المقالات:

1. أبو محمد : **اليوم الجزائري العظيم لإعلان التضامن و الوئام مع الشقيقة العزيزة تونس المجاهدة** ، جريدة البصائر ، العدد 182 السنة الخامسة من السلسلة الثانية ، 01 فيفري 1952م .
2. بديدة لزهر : **النزعة البربرية في حزب الشعب الجزائري 1949م من منظور بن يوسف بن خدة** ، المرجعيات و المواقف في الفكر الثوري عند بن يوسف بن خدة ، بن يوسف بن خدة مسار و مواقف 1920م 2003م ، أشغال الملتقى الوطني الأول 18 – 19 مارس 2015م جامعة يحي فارس المدية ، منشورت مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية .
3. برنو توفيق "**أزمة حركة انتصارالحريات الديمقراطية (MTLD) 1953 وقضية الصراع القائم بين جبهة التحرير الوطني والحركة الميصالية**"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ، العدد 5 ، ديسمبر 2010 ، قسم العلوم الانسانية ، جامعة معسكر .
4. بومالي احسن : المنظمة السرية تتبنى الكفاح المسلح ، مجلة الذاكرة ، العدد02، المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، ربيع 1995.
5. تكران جيلالي : "**الصراع داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بين الاصلاحية والثورية1946-1950**"،مجلة المفكر،عدد6،جامعة الجزائر2،ديسمبر2019.
6. جلاوي سعيد : "**مكتب المغرب العربي بالقاهرة من الائتلاف إلى الإختلاف 1947م / 1949م**" ، مجلة معارف ، العدد 21/ديسمبر2016م (السنة الحادية عشر) .
7. دخالة مسعود : "**الدبلوماسية الجزائرية من خلال التيار الوطني الإستقلالي (1919م – 1954م)**" ، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد 46 – ديسمبر 2016م ، المجلد ب ص . ص 439 – 449 ، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة ، الجزائر .

8. شبوط سعاد يمينة : **حركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD (1945 م – 1954 م) من الأزمة إلى القطيعة** ، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية – مجلة دورية محكمة –
9. عالية منصور : **فرق تسد ... سياسة شب عليها الأسد** ، مجلة المجلة ، 15 جوان2020م.
10. العايب معمر : "**التباين الإيديولوجي لقيادات مكتب و لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة برهن مشروع مستقبل وحدة المغرب العربي السياسية** "، مقال ، قسم التاريخ ، جامعة تلمسان .
11. كلاخي ياقوت : **مواقف رجال الحركة الوطنية من الكيان الصهيوني بفلسطين 1948/1939** ، جامعة تيارت .
12. مقال الكتروني <<التطورات السياسية في الجزائر :1950- 1954>>، من كتاب الدكتور بوضرساية بوعزة ، https://aleph-alger2.edinum,org/767،نشرفي27ماي2017، تاريخ الاطلاع عليه في22 أفريل2022 ، الساعة:13:23.
13. نفيسة دويدة : **حركة انتصار الحريات الديمقراطية يزدين (1948م)**:منطلق نحو الثورة

الدوريات :

1. **جريدة المنار** : عدد 9 – السنة الأولى ، الإثنين 23 شوال 1320م ، 30 جويلية 1951 م .
2. جريدة المنار: **تضامن الجزائر مع الشعب التونسي** ، جريدة المنار ، العدد 150 ، الجزائر ، 01 فيفري 1952م .
3. جمعية حراء ، مكتب المدراريةAssociation Hira Bueau El Mouradia
4. مجلة الباحث .
5. الموسوعة التونسية mawsouaa.tm

الملاحق

ملحق 01: اجتماع أعضاء الأحزاب الوطنية وجمعيةالعلماء المسلمين لتأسيس جبهة الدفاع عن الحرية واحترامها.

عن الحرية واحترامها»

نستبشر بهذا العمل ونحن نعلم انه قليل جدا بالنسبة لما نريده ولما يحتاج اليه الشعب غير انه عمل جليل بالنظر الى تحقيقه رغم عسر الوصول إليه وبالنظر الى ما يهدف اليه من توحيد الحركات القومية التحريرية حول شيء هام ، وبالنظر الى استجابته لحاجة ملحة في الظروف الحاضرة الناشئة عن السياسة الاستعمارية والحالة الدولية.

فإن الذي نريده هو توحيد السياسة والعمل في جبهة قومية تمثل فيها مطامح الشعب إلى الحرية والاستقلال.

نواة للجبهة القومية في سبيل حق تقرير المصير الذي نصت عليه المواثيق الدولية والذي تريده الأمة الجزائرية.

فان المظالم التي وقع الاتفاق على محاربتها لا تزول الا بزوال الوضع الاستعماري وتولي الشعب شؤونه بنفسه فعسى ان يهتدي قادة الحركات القومية التحريرية الى توحيد صفوفهم في سبيل ذلك في أقرب وقت.

« لو اتحدت أهدافنا وتوحدت صفوف لناقدنا النجوم بأصبع »

محمد بوزوزو

وحيث ان هذه الحالة تحدث جوا من الحقد وسوء التفاهم لا يمكن ان يدوم .

فان الحركات والشخصيات الموقعة اسفله ، بعد درسهم الحالة الناشئة عن الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت في ١٧ جوان ١٩٥١ يستنكرون أساليب الضغط والتزوير التي استعملها رجال السلطة تجاه ناخبي القسم الثاني ، خرقا للقانون ، لا سيما في الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٧ جوان ١٩٥١ .

والاجتماع .

٤) محاربة القمع بجميع انواعه ، لتحرير المعتقلين السياسيين ولابطال التدابير الاستثنائية الواقعة على مصالي الحاج .

٥) إنهاء تدخل الادارة في شؤون الديانة الاسلامية .

ان الموقعين اسفله يقررون توسيع الجبهة لشخصيات ومنظمات أخرى .

التوقيع :

عن العلماء :

الشيخ العربي التبسي

والشيخ محمد خير الدين

عن الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري :

الدكتور احمد افرانيس

الاستاذ قدور بن اطور المحامي

عن حركة الانتصار للحريات الديموقراطية :

أحمد مزغنة ، ومصطفى فروخي

عن الحزب الشيوعي الجزائري :

المصدر:جريدة المنار: عدد 9 – السنة الأولى، الإثنين 23 شوال 1320م، 30 جويلية 1951 م.

ملحق 02: قرارات المؤتمر الثاني للحركة (أفريل 1953م) .

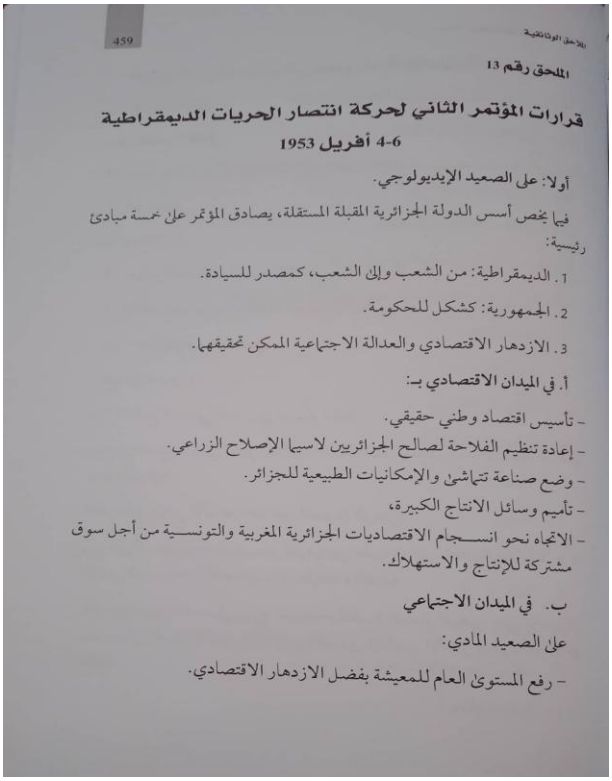

459

الملاحق الوثائقية

الملحق رقم 13

قرارات المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية

4-6 أفريل 1953

أولا: على الصعيد الإيديولوجي.

فيما يخص أسس الدولة الجزائرية المقبلة المستقلة، يصادق المؤتمر على خمسة مبادئ رئيسية:

1. الديمقراطية: من الشعب وإلى الشعب، كمصدر للسيادة.
2. الجمهورية: كشكل للحكومة.
3. الازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية الممكن تحقيقهما.

أ. في الميدان الاقتصادي بـ:

- تأسيس اقتصاد وطني حقيقي.
- إعادة تنظيم الفلاحة لصالح الجزائريين لاسيما الإصلاح الزراعي.
- وضع صناعة تتماشى والإمكانيات الطبيعية للجزائر.
- تأميم وسائل الانتاج الكبيرة،
- الاتجاه نحو انسجام الاقتصاديات الجزائرية المغربية والتونسية من أجل سوق مشتركة للإنتاج والاستهلاك.

ب. في الميدان الاجتماعي

على الصعيد المادي:

- رفع المستوى العام للمعيشة بفضل الازدهار الاقتصادي.

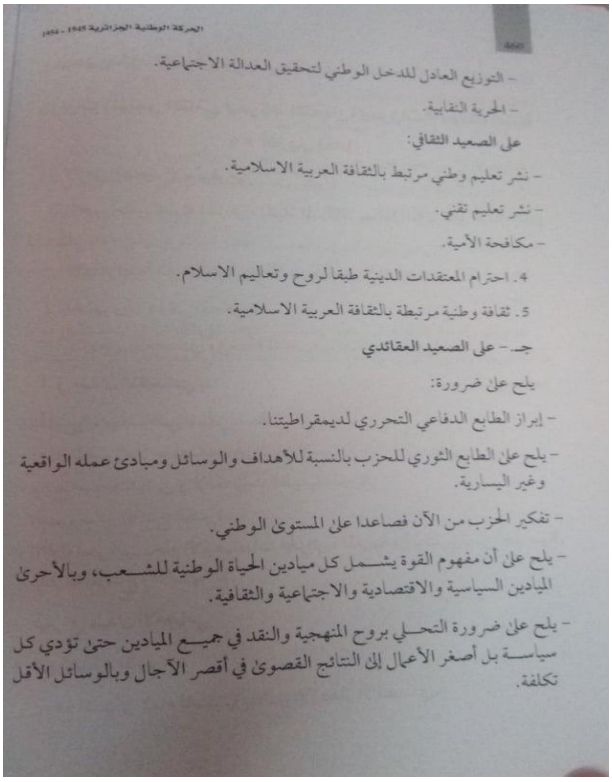

الحركة الوطنية الجزائرية 1945 - 1954

460

- التوزيع العادل للدخل الوطني لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- الحرية النقابية.

على الصعيد الثقافي:

- نشر تعليم وطني مرتبط بالثقافة العربية الاسلامية.
- نشر تعليم تقني.
- مكافحة الأمية.

4. احترام المعتقدات الدينية طبقا لروح وتعاليم الاسلام.
5. ثقافة وطنية مرتبطة بالثقافة العربية الاسلامية.

جـ - على الصعيد العقائدي

يلح على ضرورة:

- إبراز الطابع الدفاعي التحرري لديمقراطيتنا.
- يلح على الطابع الثوري للحزب بالنسبة للأهداف والوسائل ومبادئ عمله الواقعية وغير اليسارية.
- تفكير الحزب من الآن فصاعدا على المستوى الوطني.
- يلح على أن مفهوم القوة يشمل كل ميادين الحياة الوطنية للشعب، وبالأحرى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- يلح على ضرورة التحلي بروح المنهجية والنقد في جميع الميادين حتى تؤدي كل سياسة بل أصغر الأعمال إلى النتائج القصوى في أقصر الآجال وبالوسائل الأقل تكلفة.

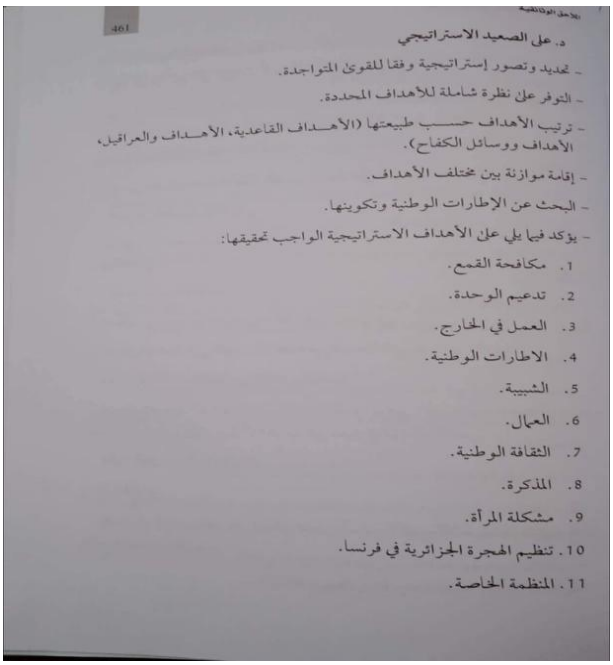

461

الملاحق الوثائقية

ه. على الصعيد الاستراتيجي

- تحديد وتصور إستراتيجية وفقا للقوى المتواجدة.
- التوفر على نظرة شاملة للأهداف المحددة.
- ترتيب الأهداف حسب طبيعتها (الأهداف القاعدية، الأهداف والعراقيل، الأهداف ووسائل الكفاح).
- إقامة موازنة بين مختلف الأهداف.
- البحث عن الإطارات الوطنية وتكوينها.
- يؤكد فيما يلي على الأهداف الاستراتيجية الواجب تحقيقها:

1. مكافحة القمع.
2. تدعيم الوحدة.
3. العمل في الخارج.
4. الاطارات الوطنية.
5. الشبيبة.
6. العمال.
7. الثقافة الوطنية.
8. المذكرة.
9. مشكلة المرأة.
10. تنظيم الهجرة الجزائرية في فرنسا.
11. المنظمة الخاصة.

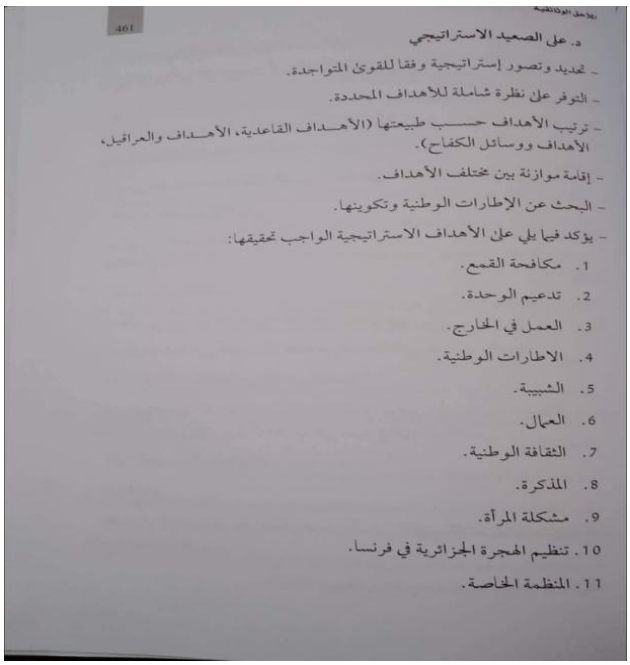

461

ه. على الصعيد الاستراتيجي

- تحديد وتصور إستراتيجية وفقا للقوى المتواجدة.
- التوفر على نظرة شاملة للأهداف المحددة.
- ترتيب الأهداف حسب طبيعتها (الأهداف القاعدية، الأهداف والعراقيل، الأهداف ووسائل الكفاح).
- إقامة موازنة بين مختلف الأهداف.
- البحث عن الإطارات الوطنية وتكوينها.
- يؤكد فيما يلي على الأهداف الاستراتيجية الواجب تحقيقها:

1. مكافحة القمع.
2. تدعيم الوحدة.
3. العمل في الخارج.
4. الاطارات الوطنية.
5. الشبيبة.
6. العمال.
7. الثقافة الوطنية.
8. المذكرة.
9. مشكلة المرأة.
10. تنظيم الهجرة الجزائرية في فرنسا.
11. المنظمة الخاصة.

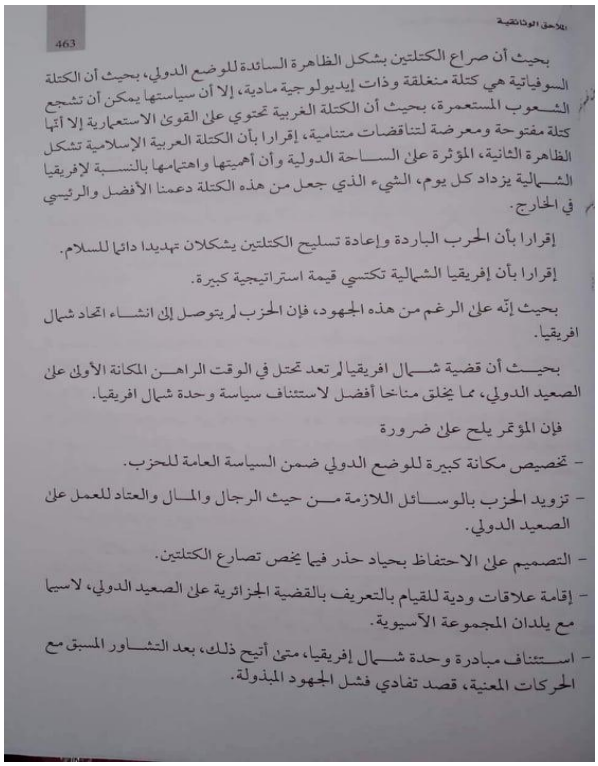

الملاحق الوثائقية 463

بحيث أن صراع الكتلتين بشكل الظاهرة السائدة للوضع الدولي، بحيث أن الكتلة السوفياتية هي كتلة منغلقة وذات إيديولوجية مادية، إلا أن سياستها يمكن أن تشجع الشعوب المستعمرة، بحيث أن الكتلة الغربية تحتوي على القوى الاستعمارية إلا أنها كتلة مفتوحة ومعرضة لتناقضات متنامية، إقرارا بأن الكتلة العربية الإسلامية تشكل الظاهرة الثانية، المؤثرة على الساحة الدولية وأن أهميتها واهتمامها بالنسبة لإفريقيا الشمالية يزداد كل يوم، الشيء الذي جعل من هذه الكتلة دعمنا الأفضل والرئيسي في الخارج.

إقرارا بأن الحرب الباردة وإعادة تسليح الكتلتين يشكلان تهديدا دائما للسلام.

إقرارا بأن إفريقيا الشمالية تكتسي قيمة استراتيجية كبيرة.

بحيث إنّه على الرغم من هذه الجهود، فإن الحزب لم يتوصل إلى انشاء اتحاد شمال افريقيا.

بحيث أن قضية شمال افريقيا لم تعد تحتل في الوقت الراهن المكانة الأولى على الصعيد الدولي، مما يخلق مناخا أفضل لاستئناف سياسة وحدة شمال افريقيا.

فإن المؤتمر يلح على ضرورة

- تخصيص مكانة كبيرة للوضع الدولي ضمن السياسة العامة للحزب.
- تزويد الحزب بالوسائل اللازمة من حيث الرجال والمال والعتاد للعمل على الصعيد الدولي.
- التصميم على الاحتفاظ بحياد حذر فيما يخص تصارع الكتلتين.
- إقامة علاقات ودية للقيام بالتعريف بالقضية الجزائرية على الصعيد الدولي، لاسيما مع بلدان المجموعة الآسيوية.
- استئناف مبادرة وحدة شمال إفريقيا، متى أتيح ذلك، بعد التشاور المسبق مع الحركات المعنية، قصد تفادي فشل الجهود المبذولة.

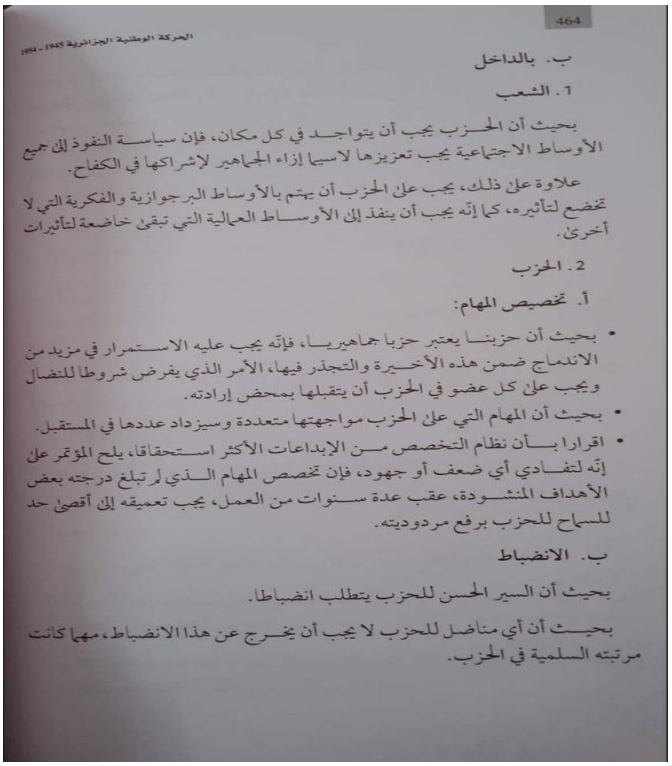

464 الحركة الوطنية الجزائرية 1945 - 1954

ب. بالداخل

1. الشعب

بحيث أن الحزب يجب أن يتواجد في كل مكان، فإن سياسة النفوذ إلى جميع الأوساط الاجتماعية يجب تعزيزها لاسيما إزاء الجماهير لإشراكها في الكفاح.

علاوة على ذلك، يجب على الحزب أن يهتم بالأوساط البرجوازية والفكرية التي لا تخضع لتأثيره، كما إنّه يجب أن ينفذ إلى الأوساط العمالية التي تبقى خاضعة لتأثيرات أخرى.

2. الحزب

أ. تخصيص المهام:

- بحيث أن حزبنا يعتبر حزبا جماهيريا، فإنّه يجب عليه الاستمرار في مزيد من الاندماج ضمن هذه الأخيرة والتجذر فيها، الأمر الذي يفرض شروطا للنضال ويجب على كل عضو في الحزب أن يتقبلها بمحض إرادته.
- بحيث أن المهام التي على الحزب مواجهتها متعددة وسيزداد عددها في المستقبل.
- اقرارا بأن نظام التخصص من الإبداعات الأكثر استحقاقا، يلح المؤتمر على إنّه لتفادي أي ضعف أو جهود، فإن تخصص المهام الذي لم تبلغ درجته بعض الأهداف المنشودة، عقب عدة سنوات من العمل، يجب تعميقه إلى أقصى حد للسماح للحزب برفع مردوديته.

ب. الانضباط

بحيث أن السير الحسن للحزب يتطلب انضباطا.

بحيث أن أي مناضل للحزب لا يجب أن يخرج عن هذا الانضباط، مهما كانت مرتبته السلمية في الحزب.

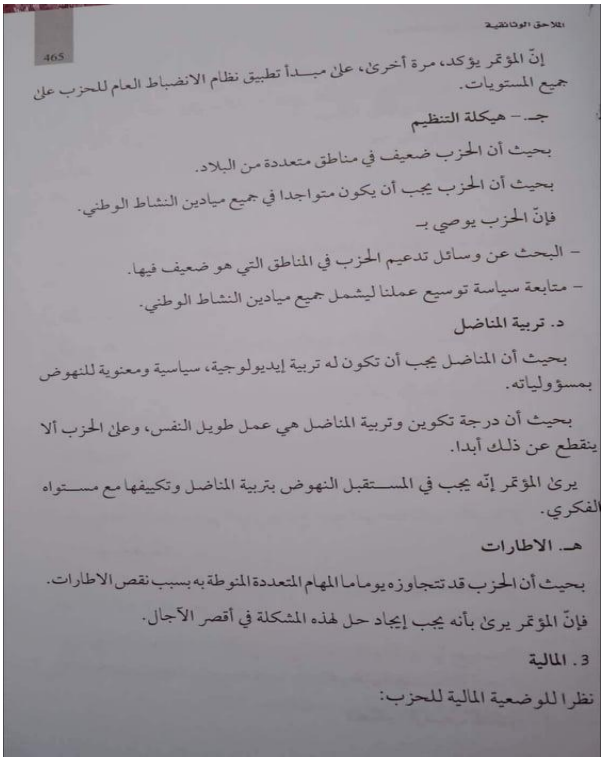

الملاحق الوثائقية 465

إنّ المؤتمر يؤكد، مرة أخرى، على مبدأ تطبيق نظام الانضباط العام للحزب على جميع المستويات.

جـ - هيكلة التنظيم

بحيث أن الحزب ضعيف في مناطق متعددة من البلاد.

بحيث أن الحزب يجب أن يكون متواجدا في جميع ميادين النشاط الوطني.

فإنّ الحزب يوصي بـ

- البحث عن وسائل تدعيم الحزب في المناطق التي هو ضعيف فيها.
- متابعة سياسة توسيع عملنا ليشمل جميع ميادين النشاط الوطني.

د. تربية المناضل

بحيث أن المناضل يجب أن تكون له تربية إيديولوجية، سياسية ومعنوية للنهوض بمسؤولياته.

بحيث أن درجة تكوين وتربية المناضل هي عمل طويل النفس، وعلى الحزب ألا ينقطع عن ذلك أبدا.

يرى المؤتمر إنّه يجب في المستقبل النهوض بتربية المناضل وتكييفها مع مستواه الفكري.

هـ. الاطارات

بحيث أن الحزب قد تتجاوزه يوما ما المهام المتعددة المنوطة به بسبب نقص الاطارات.

فإنّ المؤتمر يرى بأنه يجب إيجاد حل لهذه المشكلة في أقصر الآجال.

3. المالية

نظرا للوضعية المالية للحزب:

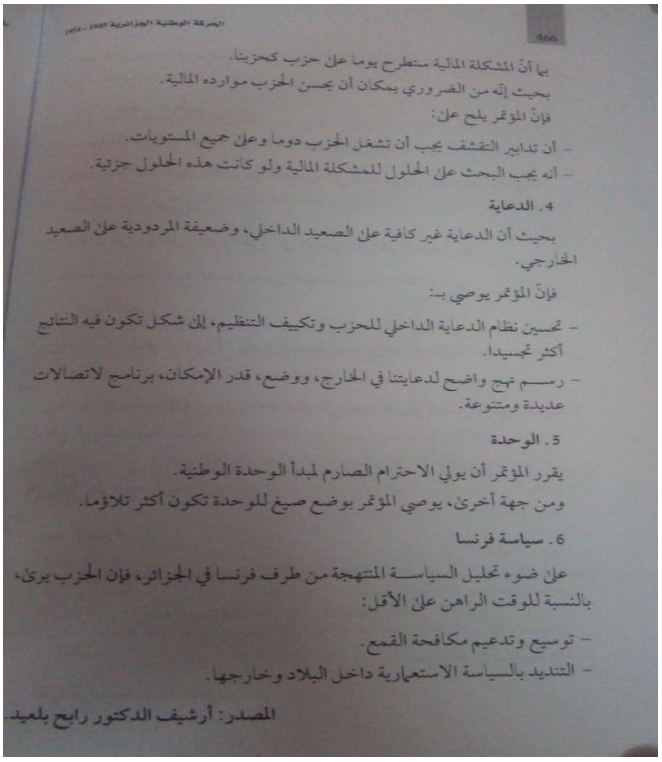

466 الحركة الوطنية الجزائرية 1945 - 1954

بما أنّ المشكلة المالية ستطرح يوما على حزب كحزبنا.

بحيث إنّه من الضروري بمكان أن يحسن الحزب موارده المالية.

فإنّ المؤتمر يلح على:

- أن تدابير التقشف يجب أن تشغل الحزب دوما وعلى جميع المستويات.
- أنه يجب البحث على الحلول للمشكلة المالية ولو كانت هذه الحلول جزئية.

4. الدعاية

بحيث أن الدعاية غير كافية على الصعيد الداخلي، وضعيفة المردودية على الصعيد الخارجي.

فإنّ المؤتمر يوصي بـ:

- تحسين نظام الدعاية الداخلي للحزب وتكييف التنظيم، إلى شكل تكون فيه النتائج أكثر تجسيدا.
- رسم نهج واضح لدعايتنا في الخارج، ووضع، قدر الإمكان، برنامج لاتصالات عديدة ومتنوعة.

5. الوحدة

يقرر المؤتمر أن يولي الاحترام الصارم لمبدأ الوحدة الوطنية.

ومن جهة أخرى، يوصي المؤتمر بوضع صيغ للوحدة تكون أكثر تلاؤما.

6. سياسة فرنسا

على ضوء تحليل السياسة المنتهجة من طرف فرنسا في الجزائر، فإن الحزب يرى، بالنسبة للوقت الراهن على الأقل:

- توسيع وتدعيم مكافحة القمع.
- التنديد بالسياسة الاستعمارية داخل البلاد وخارجها.

المصدر: أرشيف الدكتور رابح بلعيد.

المصدر: بلعيد رابح :الحركة الوطنية الجزائرية من 1945 – 1954 دراسة ووثائق غير منشورة، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر.

ملحق 03: تضامن الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية مع الشعب التونسي الشقيق.

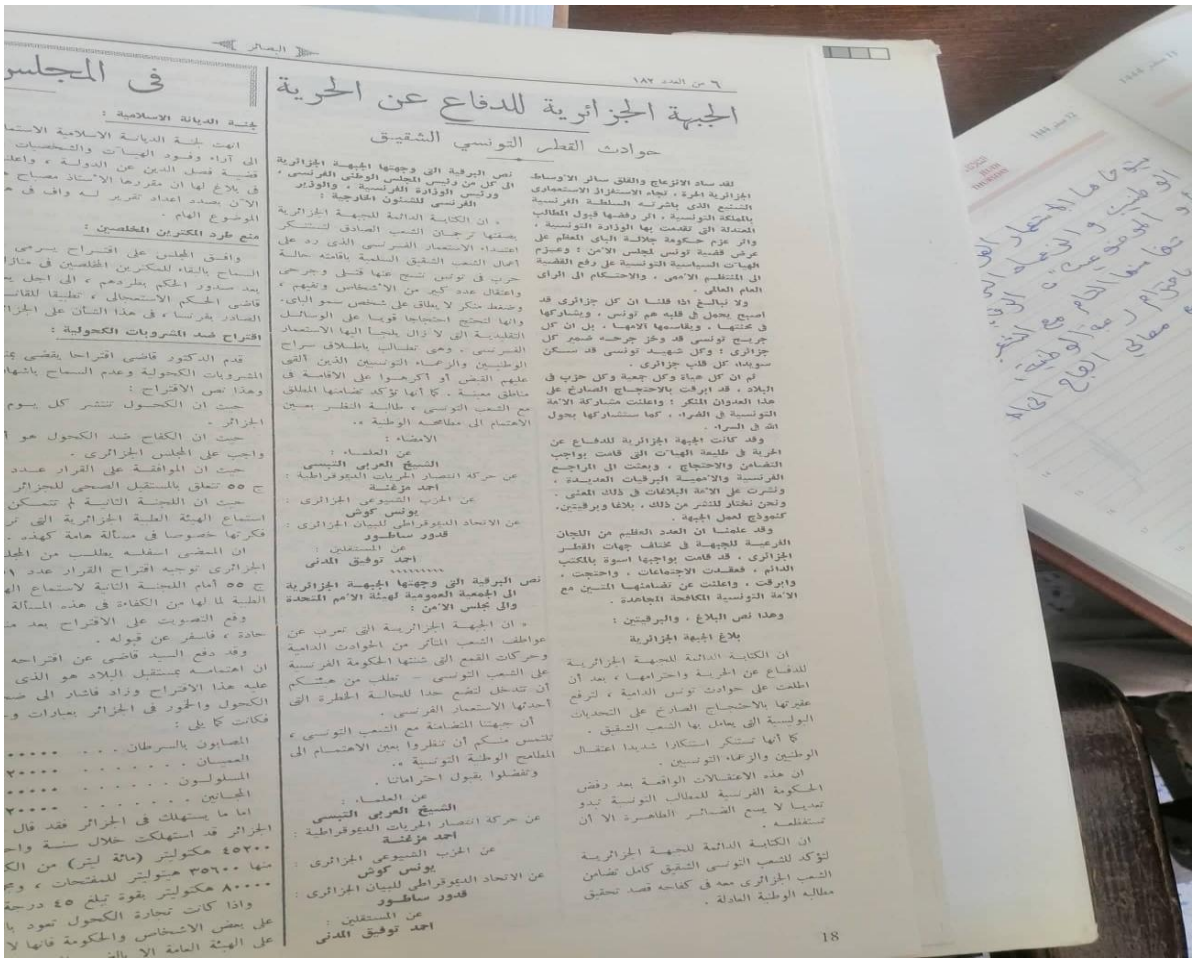

الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية

حوادث القطر التونسي الشقيق

في المجلس

المصدر:جريدة البصائر، العدد 182 السنة الخامسة من السلسلة الثانية، فيفري 1952م